أجوبه فغيبة ضئ لسلة لينغقهوا في لدين

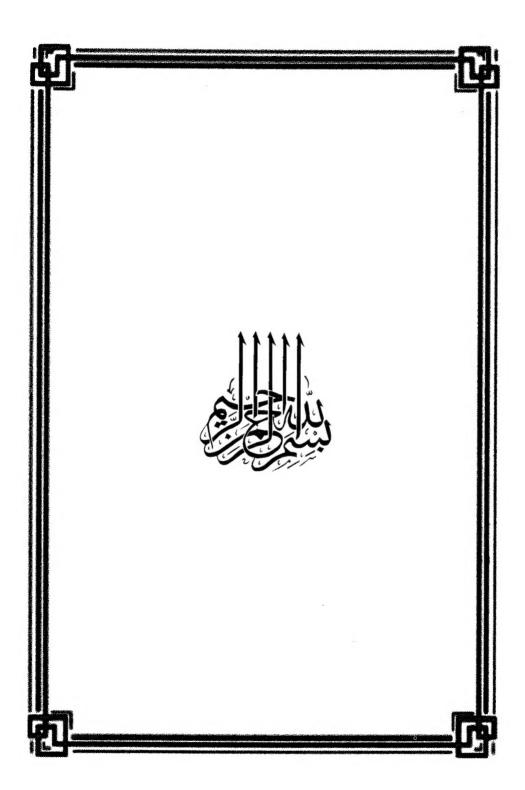
العب العب العب أوالعب أو

وَمِعَهُ :

- مَتُكَاوَىٰ فِي ٱلْجَءِ وَالْعُمِثُ رُقِ

لفضية اشيخ الذكور اَ<u>دِعَد</u>اً لِمُعِرِّعِهِ عَدَّعَا عَلِيهِ كُوسٌ اُستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

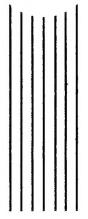
العدد



الْعِبْ فِي الْحِبْ الْحِبْلِيْعِ الْمِلْعِلَّالِيْعِلْ الْمِنْ الْعِلْمِ الْعِلْمِلْعِلْ الْعِلْمِلْعِلْ الْعِلْمِلْ

جُعُوق الطِّبْعُ عَجُهُو اللَّهُ وَلَكُ

يُحظر طبعُ أو تصويرُ أو ترجمةُ أو إعادةُ تنضيدِ الكتاب كاملاً أو مجزّاً أو تسجيلُه على أشرطة كاسيت أو إدخالُه على الكمبيوتر أو برمجتُه على أسطوانات ضوئية إلا بموافقةٍ خطّية من المؤلّف



دار الموقع

الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م

دار الموقع للنشر والتوزيع - الجزائر العاصمة edition@ferkous.com البريد الإلكتروني:

الموقع الرسمي للشيخ فركوس على الإنترنت: www.ferkous.com

قال (الله سبحانه وتعالى:

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَةً فَاوَلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَنفَقَهُواْ فِي الدِّينِ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَنفَقَهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوۤ الْإِلْيُمْ لَعَلَيْهُمْ يَعَذَرُونَ ﴿ اللَّهِ مَا لَعَلَهُمْ يَعَذَرُونَ ﴿ اللَّهِ مَا لَعَلَهُمْ يَعَذَرُونَ ﴿ اللَّهِ مَا لَعَلَهُمْ يَعَذَرُونَ ﴿ اللَّهِ مِن اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ ا

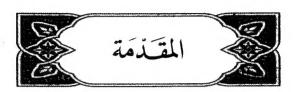
قَالَ رَئِرُولُ لَالِدِ مَنَى لِلْهُ لِدِيرَاء :

« مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »

[متفق عليه: أخرجه البخاري: (١/ ١٦٤)، ومسلم: (٧/ ١٢٨)،

ً من حديث معاوية بن أبي سفيان عُكَا]





إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده اللهُ فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا اللهُ وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُواْ فَوْلَا سَدِيدًا ۞ يُصَلِحَ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ مُّ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ ﴾ [الأحزاب].

أمَّا بعد: فإنَّ أصدقَ الحديث كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هديُ محمَّدِ عَلَيْكِ، وشَرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النار.

فالحجُّ هو الركن الخامس من أركان الإسلام ومبانيه العظام، وهو فريضة الله على كلِّ مسلم استطاع إليه سبيلًا، لقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى اَلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ اللَّهِ عَلَى كُلِّ مسلم استطاع إليه سبيلًا، لقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى الْإِسْلَامُ عَلَى خُسْنٍ: اللَّهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله ﷺ: ﴿ بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خُسْنٍ:

شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» (()، وهو فرض عين في العمر مرةً على المستطيع، وهو فرض كفاية على المسلمين كلّ عام، ومن زاد عن حَجَّة الإسلام فهو تطوُّع لقوله ﷺ: (الحَجُّ مَرَّةٌ فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تطوُّعٌ » (()، غير أنَّه يستحبُّ للموسر الصحيح أن لا يترك الحجَّ خس سنين، لقوله ﷺ فيما يرويه عن ربِّه عزَّ وجل: (إِنَّ عَبْدًا صَحَحْتُ لَهُ جِسْمَهُ، وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ فِي المَعِيشَةِ يَمْضِي عن ربِّه عزَّ وجل: (إِنَّ عَبْدًا صَحَحْتُ لَهُ جِسْمَهُ، وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ فِي المَعِيشَةِ يَمْضِي عَلَيْهِ خَسْمَةُ أَعْوَام لَا يَفِدُ إِلَيَّ لَحُرُومٌ » (()).

⁽١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٤٩) في «الإيهان»، باب دعاؤكم إيهانكم، ومسلم (١٧٧١) في «الإيهان»، باب بيان أركان الإسلام. من حديث عبد الله بن عمر على المناه المناه المناه الله بن عمر المناه المناه

وقد ورد في رواية البخاري والنسائي تقديم الحجّ على الصوم، وعليه بنى البخاري ترتيبه، لكن وقع في مسلم (١٤٦/١) من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج وفيه: «فقال رجل: الحجّ وصيام رمضان قال: لا، صيام رمضان والحجّ، هكذا سمعته من رسول الله على . قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٠): «ففي هذا إشعار بأنّ رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالمعنى».

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك» باب فرض الحج (۱۷۲۱)، والحاكم في «المستدرك» (۲/ ۳۲۱)، وأحمد في «المسند» (۶/ ۲۲۲)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۶/ ۳۲۲)، من حديث ابن عباس على . والحديث صحّحه الألباني في «إرواء الغليل» (۶/ ۱٤۹).

⁽٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب «الحج»، باب فضل الحج والعمرة (٣/ ٣٥٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٦٢) والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٥٠٣)، من حديث أبي سعيد الخدري ، والحديث صحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٢٢١).

ومن حكمة الله تعالى في تشريع الحجِّ على النَّاس أن منافعَه العظيمة ترجع للعباد ليصبحوا أهلًا لكرامة الله تعالى في الدُّنيا والآخرة، ولا ترجع إلى الله تعالى، لأنَّه ﴿ فَيْنُ عَنِ الْعَلَمِينَ ﴿ إَلَى عمران]، قال تعالى: ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذَكُرُوا اسْمَ اللهِ فِي أَيْنَامِ مَعْلُومَنَ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلأَنْعَامِ فَكُمُوا مِنْهَ وَلَيْحُوا أَسْمَ اللهِ فِي أَيْنَامِ مَعْلُومَنَ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمةِ ٱلأَنْعَامِ فَكُمُوا مِنْهَ وَلَيكُولُوا مِنْهَ وَلَيكُولُوا أَسْمَ اللهِ فِي أَيْنَامِ مَعْلُومَنَ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمةِ ٱلأَنْعَامِ فَكُمُوا مِنْهَ وَلَيكُولُوا مِنْهَا وَلَمْ وَلَيكُولُوا مُنْهُمْ وَلَيكُولُوا نَذُورَهُمْ وَلَيكُولُوا مَنْهَا وَلَيكُولُوا نَذُورَهُمْ وَلَيكُولُوا نَذُورَهُمْ وَلَيكُولُوا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُل

ومن منافع الحجِّ وفضائلِه الثابتة بالسنة الصحيحة:

• تطهير النَّفس من آثار الذنوب والمعاصي، فعن أبي هريرة ﷺ أنَّ النبي
 قال: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» (١).

• وهو سبب العِتق من النَّار وجزاؤُه الجنَّة، فعن عائشةَ عَنَ أَنَّ رسول الله عَنْ قَال: «مَا مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ اللهُ قِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهُم اللَّائِكَةَ »("، وعن أبي هريرة عَنْ أنَّ رسول الله عِنْ قال: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المُبُرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ »(").

⁽۱) أُخِرَجه البخاري في كتاب «الحج»، باب فضل الحج المبرور (۱/ ٣٦٨)، ومسلم كتاب «الحج»، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (١/ ٦١٣). من حديث أبي هريرة ﴿

⁽٢) أخرجه مسلم في كتاب «الحج»، باب فضل الحجِّ والعمرة ويوم عرفة (١/ ٦١٣)، والنسائي في كتاب «الحج»، باب ما ذكر في يوم عرفة (٣٠٠٣)، وابن ماجه في كتاب «المناسك»، باب الدعاء بعرفة (٢٠١٤)، من حديث عائشة على.

⁽٣) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب وجوب العمرة وفضلها (١/ ٤٢٥)، ومسلم في كتاب «الحج»، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (١/ ٣/١)، من حديث أبي هريرة .

• وأنّه أفضلُ الأعمال وأفضلُ جهاد النّساء، فعن أبي هريرة في أنّ رسول الله في سئل: أيُّ الأعمال أفضلُ ؟ فقال: «إِيمَانٌ بِالله وَرَسُولِهِ»، قيل: ثمّ ماذا ؟ قال: «جَهَادٌ فِي سَبِيلِ الله»، قيل: ثمّ ماذا ؟ قال: «حَجُّ مَبْرُورٌ»(۱)، وعن عائشةَ قال: «جَهَادٌ فِي سَبِيلِ الله، نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد ؟ قال: «لَا، وَلَكُنَّ أَفْضَلُ الجِهَادِ: حَجُّ مَبْرُورٌ»(۱).

فمن منطلق فضلِ الحجِّ العظيم وثوابِه الجزيل، وبالرَّغم من كثرة المؤلفات لا سيها الرَّسائل والمطويات المعنية بهذا الباب فقد رأيت من الأجدر أن أُسْهِم بيان أعهال الحجِّ والعمرة وما يتعلَّق بهما في هذا الجانب من الموروث الفقهي الذي خلَّفه علماؤنا ودَوَّنُوه في كتبهم، مدلِّلاً لها بالنُّصوص الشرعية من كتاب الله عزَّ وجلَّ والصحيح من سُنَّة رسول الله عِنْ ومعزِّزًا لها بإجماع المسلمين في المواطن المتفق عليها، مع مرعاة أقوال أهل العلم في معظم المواطن بيانًا لموضع الترجيح وابتعادًا عن التقليد.

وقد وضعت بين يدي الحاجِّ والمعتمِر نصيحةً توجيهيةً بتصحيح النِّية لأداء هذه العبادة العظيمة، والتزام آداب السفر ذهابًا وإيابًا، وفي أثناء أدائه الحجّ أو العمرة من تَحَلِّيه بحُسْن الخلق والرِّفق، واجتناب المخاصمة ومضايقة النَّاس في

⁽۱) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب فضل الحج المبرور (۱/ ٣٦٨)، ومسلم في كتاب «الإيهان»، باب بيان كون الإيهان بالله تعالى أفضل الأعمال (۱/ ٥٢)، من حديث أبي هريرة

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب فضل الحج المبرور (٣٦٨/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢١). من حديث عائشة ﴿ السنن الكبرى» (٩/ ٢١).

الطرق وغيرها، وصون اللِّسان عن كلِّ ما لا يرضاه الله ورسوله، ثمَّ تناولت أعمالَ العمرة أوَّلًا حيث تعرضت فيها إلى:

- في أعمال بين يدي الإحرام وبعده.
- ♦ في أعمال طواف العمرة [طواف القدوم].
 - في أعمال السعي بين الصفا والمروة.
 - في أعمال الحلق والتقصير في العمرة.
 - في طواف الوداع.

ثمَّ أعقبتها بأعمال الحجِّ ثانيًا، وحاولت أن أُرتِّبَ عملَ كلِّ يومٍ على حِدة على النسق التالي:

- * في أعمال اليوم الثامن من ذي الحجة [يوم التروية].
 - * في أعمال اليوم التاسع من ذي الحجة [يوم عرفة].
 - فرع: في أعمال الحج بعرفة.
 - فرع: في أعمال الحج بمزدلفة.
- * في أعمال اليوم العاشر من ذي الحجة [يوم عيد النحر].
 - ♦ فرع: في الرمي.
 - فرع: في الذبح والنحر.
 - فرع: في الحلق والتقصير.
 - فرع: في طواف الإفاضة.
- * في أعمال اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر [أيام التشريق].

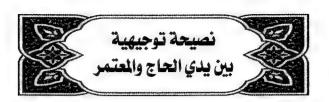
* في أعمال الحاجّ بعد أيام التشريق.

ثمَّ ألحقت به جملةً من فتاوى الحجِّ والعمرة المبثوثة في موقعي على الأنترنت، وقد رأيت من المفيد جِدًّا أن أذيِّلَه بقائمة بدع الحجِّ والعمرة والزِّيارة مُستلَّةً من «مناسك الحجِّ والعمرة» للشيخ المحدِّث محمَّد ناصر الدين الألباني عَمَّلَكُهُ وذلك لإتمام فائدة الكتاب وتحصيل المنفعة المرجوة منه.

وأخيرًا، أسأل الله الكريم أن يُمِدَّنا بالعلم النَّافع، ويوفِّقنا للعمل الصَّالح، وأن يُريَنا الحقَّ حقَّا ويرزقَنا اتباعه، ويريَنا الباطلَ باطلًا ويرزقَنا اجتنابه، وأن يجعلَ عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به إخواني المسلمين في الدنيا والآخرة، إنَّه سميع مجيب.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين، وصَلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، وسَلَّم تسليهًا.

الجزائر في: ٢٤ رمضان ١٤٣٠هـ الموافق ل: ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩م



إذا توفَّرت الاستطاعة في الحجِّ والعمرة، وعَزَم الحاجُّ أو المعتمِرُ على أداء هذه العبادة الجليلة فإنَّه يحسُن في هذا المقام أن يُقَدَّم بين يديه نصائح توجيهية تسبق رحلته العظيمة إلى بلد الله الحرام، استجابةً لأمره تعالى: ﴿ وَلِقَوعَلَ ٱلنَّاسِ حِجُّ الْمُنْتَ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقولِه تعالى: ﴿ وَأَتِنُوا ٱلمُحَجُّ وَٱلْمُنْرَةَ لِلْنَاسُ قَدْ فَرَضَ لِللهُ عَلَيْكُمُ الحَجَ فَحُجُّوا » (١) وتلبية للنداء الواجب في قوله عليهُ: ﴿ يَا أَيُهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللهُ عَلَيْكُمُ الحَجَ فَحُجُوا » (١).

وقد ارتأيت أن أُقسِّم نصائحي إلى توجيهين مُرتَّبين بحَسَب الأولوية إلى:

- ما يتعلَّق بنفس الحاجِّ أو المعتمر قبل الشروع في أعمالهما.
- وأخرى تتعلَّق به قبل سفره وفي أثنائه وعند قُفوله منه، ليسهل تحصيلها والانتفاع بها.

وهي تظهر على الشكل التالي:

توجيهات قبل الشروع في أعمال الحج والعمرة

وتتمثَّل هذه التوجيهات في النقاط التالية:

* أولا: تجريد النَّفس وتصفيتها من الشرك والحذر منه وتجنَّب أسبابه، إذ المعلوم أنه قد سرى في العديد من الطغام والعوام الغلوّ في الصالحين حتى أضفوا عليهم خصائص الرُّبوبية، وأنزلوهم فوق منزلتهم التي أنزلهم الله إلى ما لا يجوز أن يكون إلَّا لله: مِن طلب المدد منهم عند حصول المكاره، والاستغاثة بهم في الشدائد، والتبرُّك بتربتهم والطواف بقبورهم، وذبح القرابين لأضرحتهم، ودعائهم والتوسُّل بهم وسؤالهم الشفاعة من دون الله، حتى أضحت قبور الصالحين أوثانًا تُعَلَّق عليها القناديل والسُّرَج، وتُسدَل عليها الستور واتخذت أعيادًا ومناسك _ والله المستعان _.

ولا يخفى أنَّ الشرك أكبر الكبائر وأعظم الظلم، وهو مبطل للأعمال ومفسد للعبادات لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِى إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَذِينَ مِن قَبِّلِكَ لَهِنَ ٱشْرَكْتَ لِيَحْبَطَنَ عَمَلُكَ وَلِكَ ٱلَذِينَ مِن قَبِّلِكَ لَهِنَ ٱشْرَكْتَ لِيَحْبَطَنَ عَمَلُكَ وَلِكَ كُونَنَّ مِن ٱلْخَيْرِينَ ﴿ وَ الزمر]، لذلك ينبغي الاجتهاد في تصفية النَّفس ولتخلُّص من أدران الشرك وتطهير المعتقد منه، والوقاية من الوقوع فيه، ووجوب المتخلُّص من أدران الشرك وتطهير المعتقد منه، والوقاية من الوقوع فيه، ووجوب المخدر منه، وسد كلِّ طريق يؤدي إليه، لا سيما لمن عزم على الحجِّ أو العمرة فإنه المخذر منه، وسد كلِّ طريق يؤدي إليه، لا سيما لمن عزم على الحجِّ أو العمرة فإنه

إن لم يطهِّر نفسه من الشركيات المقترنة بمعتقده وأعماله، فيخشى عليه _ فضلًا عن ارتكابه لأعظم الذنوب _ أن يضيِّع جهده وماله سُدًى بلا أجرٍ ولا ثوابٍ، لقوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَاعَمِلُوا مِنْ عَمَلِ فَجَمَلْنَكُ هَبِكَاءُ مَنثُورًا ﴿ الفرقان].

* ثانيا: المبادرة بالتوبة النصوح، والإقلاع عن الذنوب والمعاصي، وعدم العودة اليها أبدًا، والاستكثار من الحسنات، فباب التوبة مفتوح (١)، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ

⁽١) تنبيه: باب التوبة منقطع في ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: عند نزول العذاب لقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوّا مَامَنًا بِاللَّهِ وَحَدَهُ وَكَمْ وَكَالُمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

 [♦] والحالة الثانية: إذا بلغت الروح الحلقوم لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ العَبْدَ مَا لَمَ يُغَرْغِرْ». [أخرجه الترمذي في «الدعوات» (٥/٧٤٥)، رقم: (٣٥٣٧)، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده من حديث ابن عمر ﷺ، وأخرجه ابن ماجة في «الزهد» (٢/ ١٤٢٠)، رقم: (٢٥٣٤)، باب ذكر العقوبة من حديث عبد الله ابن عمرو ﷺ، والحديث حسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، وفي «صحيح سنن ابن ماجة» (٣/ ٣٨٣)].

[•] والحالة الثالثة: إذا طلعت الشَّمس من مغربها لقوله تعالى: ﴿ هَلَ يَنْظُرُونَ إِلَا أَن تَأْتِيهُمُ الْمَلْتَهِكَةُ أَوْيَأْتِي رَبُّكَ أَوْيَأْتِي بَعْضُ اَيَنتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْشُ اَيَنتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا لَدَ تَكُنّ اَمَنتَ مِن فَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْراً ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ولقوله على: ﴿ لَا تَنْقَطِعُ الْحِبْرَةُ حَتَى تَطلُعُ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبَهَا». [أخرجه أبو داود في تنقطِعُ التَّوْبَةُ حَتَى تَطلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبَهَا». [أخرجه أبو داود في «الجهاد» (٣/٧)، رقم: (٢٤٧٩)، باب في الهجرة هل انقطعت ؟ من حديث معاوية ابن أبي سفيان على، والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٩٠)].

يَعِبَادِىَ الَّذِينَ آسَرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا نَقْ نَطُوا مِن رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ اللَّهُ وَرَدُوبُواْ إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيْهَ الْمُؤْمِنُونَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ (آ) ﴾ [الزمر]، ولقوله تعالى: ﴿ وَتُوبُواْ إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيْهَ الْمُؤْمِنُونَ لَا اللَّهُ اللَّهُ وَمُعْلَقُ الْفَلاحَ بالتوبة تعليقَ المسبب بسببه، ثمَّ أتى بأداة «لعلَّ» المشعرة بالترجي، فكان المعنى: أنَّه لا يرجو الفلاحَ إلَّا التائبون.

والتوبة التي تعالج الذنب وتمحو أثره هي التوبة النصوح، قال تعالى: ﴿يَكَأَيُّمُ اللَّذِينَ عَامَثُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوعًا عَسَىٰ رَيُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ مَن اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوعًا عَسَىٰ رَيُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ مَن اللَّيْعِينَ مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَنرُ ﴾ [التحريم: ٨]، والحسنات تكفِّر كثيرًا من السيّئات، لقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيرِ الصَّلَوْةَ طَرَقِ النّهَارِ وَزُلْفًا مِن النّبِيا إِنَّ الْمُسَنَتِ يُدْهِبْنَ السّيّئات، لقوله تعالى: ﴿ وَالْقِيرِ الصَّلَوْةَ طَرَقِ النّهَارِ وَزُلْفًا مِن النّبِيلِ إِنَّ الْمُسْتَنتِ يُدْهِبُنَ السّيّئاتِ وَلَا يَرْتُونَ النّهُ الْمُسْتَنتِ يُدُهِبُنَ اللّهُ عَالَمِ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمُسْتَنتِ يُدُهِبُنَ وَلَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمُنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمَالَةُ وَاللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ

وقطعُ الصلة بالماضي الآثم وهجرُ أماكن المعصية وتركُ قرناء السوء من تقوى الله التي هي أساس القَبول، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴿ ﴾ [المائدة]، لذلك لا ينال الحاجُّ أو المعتمرُ نصيبَه من المثوبة والأجر عند الله تعالى إلّا بالامتثال للطاعة والإقلاع عن المعصية، قال تعالى: ﴿ٱلْحَجُ أَشَهُرٌ مَّعَلُومَتُ أَ

فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ كَ وَلَا حِـدَالَ فِي ٱلْحَجَّ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وفي حديث أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ حَجَّ لله فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيُوْم وَلَدَتْهُ أُمَّهُ ﴾ (١).

تنبيه: ومن أخطر المعاصي التي يجب أن يُبادر بالتوبة منها: البدعةُ في الدِّين فهي ضلالةٌ وبريدٌ إلى الشرك لقوله عِنْ الله وَإِيّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ""، ولقوله عَنْ الله عَلْهِ أَمْرُنَا هَذَا هَذَا كُلُ مُحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا كُلُ مُحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا كُلُ مُحْدَثَ فَهُوَ رَدُّ ""، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ ""، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ ""، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ ""، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ ""، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ ""، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ "، وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ "، وفي رواية عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ "، وفي رواية عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ الله وبي إلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ إلَى الله وبي إليه إلى المُركِ عَمِلًا المِبهاري وكذلك كلّ بدعة أحدثت في هذه الأُمَّة كان أوّلها صغيرًا يشبه الحقّ، فاغترَّ بذلك من دخل فيها، ثمَّ لم يستطع المخرج منها، فعَظُمت وصارت دِينًا فاغترَّ بذلك من دخل فيها، ثمَّ لم يستطع المخرج منها، فعَظُمت وصارت دِينًا

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٩).

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «السنة»، باب في لزوم السنة (۲۰۷٤)، والترمذي كتاب «العلم»، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (۲۲۷۲)، وابن ماجه باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (۲٤)، وأحمد في «مسنده» (۲۲۲٪)، من حديث العرباض بن سارية في والحديث صحَّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (۹/۸۸)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (۱/۲۳۱)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (۲۷۳۵)، وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (۲۲۲٪)، وحسَّنه الوادعي في «الصحيح المسند» (۹۳۸).

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الصلح»، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٥/ ٣٠١)، ومسلم كتاب «الأقضية» (١٦/١٢) من حديث عائشة

⁽٤) أخرجه مسلم كتاب «الأقضية» (١٦/١٢) من حديث عائشة ك.

يُدان به »(۱).

والبدعةُ درجاتٌ متفاوتة، وأسبابها ترجع إلى: الجهل بالدين، واتباع الهوى، والتعصُّب للآراء والأشخاص، والتشبُّه بالكفار وتقليدهم. ووجه كون البدعة أخطر من المعصية أنَّ صاحب المعصية يعلم بتحريم اعتدائه على حدود الله وحرماته، ويُرجى له الرجوع والقربة والاستغفار، ومنزلته أخفُّ وأهون من صاحب البدعة الذي يتعدَّى حدود الله بالتشريع والافتراء على الله سبحانه، ويحسب أنه من المهتدين، فيُخشى عليه البقاء على بدعته والاستمرار على الباطل والضلال ظنًا منه أنه على فيُخشى عليه البقاء على بدعته والاستمرار على الباطل والضلال ظنًا منه أنه على حقً وصواب، قال تعالى: ﴿ قُلُ هَلُ نُنْتِكُمُ إِلَّا خَسَرِينَ أَعْمَلًا ﴿ الكهف]. ومن الفوارق - أيضًا - أنَّ صاحب البدعة محتجز التوبة حتى يتركها، لقوله على البدعة عتجز التوبة حتى يتركها، لقوله على « إِنَّ اللهُ احْتَجَزَ التَّوْبَةَ عَنْ صاحب البدعة محتجز التوبة حتى يتركها، لقوله على « إِنَّ اللهُ احْتَجَزَ التَّوْبَة عَنْ كُلُّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ حَتَى يَدَعَ بِدْعَتَهُ» (").

* ثَالثًا: إخلاص النية لله تعالى في العبادة المتقرب بها، لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنّ الْمُرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوْلَ ٱلْسُلِمِينَ لَ ﴾ [الزمر]، لذلك لأ يُحرَّتُ أَنْ أَكُونَ أَوْلَ ٱلْسُلِمِينَ لَ ﴾ [الزمر]، لذلك لا يجوز أن يقصد بحجّه أو عُمرته رياءً أو سمعةً أو مفاخرةً أو مباهاةً أو أن يطمع غرضًا دنيويًّا، فهذه كلُّها من الشرك الأصغر المنافي لكهال التوحيد المُحبط للعمل،

⁽۱) «شرح السنة» للبربهاري (۲۳).

 ⁽۲) أخرجه الطبراني في «الأوسط» رقم: (٤٣٦٠)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» وحسنه
 (١/٢٨)، وصحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ١٥٤).

كما قال تعالى: ﴿ يَمَانَيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آطِيعُوا اللّهَ وَآطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا بَبْطِلُوا آعَمَلَكُو ﴿ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَا

وضمن هذا المعنى يقول ابن رجب على الله أقسام: فتارة يكون رياءً محضًا بحيث لا يُراد به سوى مرئيات المخلوقين لغرض فتارة يكون رياءً محضًا بحيث لا يُراد به سوى مرئيات المخلوقين لغرض دنيوي كحال المنافقين في صلاتهم، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَوْةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النّاسَ ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَوَيَـلُ لِلْمُصَلِّينَ ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ وَكَالًا عَوناً ، وكذلك وصف الله تعالى الكفار بالرياء المحض في قوله: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الزهد والرقائق»، باب من أشرك في عمله غير الله (۲/ ١٣٦١)، رقم: (۲۹۸٥)، وابن ماجه كتاب «الزهد»، باب الرياء والسمعة، رقم: (۲۰۲3).

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الرقاق»، باب الرياء والسمعة (٣/ ٣٢٨)، ومسلم كتاب «الزهد والرقائق»، باب من أشرك في عمله غير الله (٢/ ١٣٦١)، رقم: (٢٩٨٧)، من حديث جندب العلقى .

خَرَجُوا مِن دِيكِرِهِم بَطَرًا وَرِعَاتَهُ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأنفال: ٤٧]، وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن في فرض الصلاة والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة والحج وغيرهما من الأعمال الظاهرة والتي يتعدى نفعُها، فإنَّ الإخلاص فيها عزيزٌ، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابطٌ وأن صاحبَه يستحق المقتَ من الله والعقوبة.

وتارة يكون العمل لله ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله فالنصوص الصحيحة تدلُّ على بطلانه أيضًا وحبوطه، ... وأمَّا إن كان أصل العمل لله ثمَّ طرأت عليه نية الرياء فلا يضرُّه، فإن كان خاطرًا ودفعه فلا يضرُّه بغير خلاف، فإن استرسل معه فهل يحبط عمله أم لا يضرُّه ذلك ويجازى على أصل نيته ؟ في ذلك اختلاف بين العلماء من السلف قد حكاه الإمام أحمد وابن جرير الطبري، وأرجو أن عمله لا يبطل بذلك وأنه يجازى بنيته وهو مروي عن الحسن البصري وغيره» (1) [بتصرف].

لذلك وجب أن تكون كلَّ الأعمال التي يبتغى بها وجه الله مصروفة لله تعالى على وجه الإخلاص، فالإخلاص شرطٌ لصِحَّة العمل وقَبولِه بلا خلاف (٢)، قال الحطاب المالكي رَجِّمُ النَّهُ: «فالمخلص في عبادته هو الذي يخلِّصها من شوائب الشرك والرياء، وذلك لا يتأتى له إلَّا بأن يكون الباعث له على عملها قصد التقرُّب إلى

⁽۱) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (۱۳_۱۲).

⁽٢) انظر: «الدين الخالص» لصديق حسن خان (٢/ ٣٨٥).

الله تعالى وابتغاء ما عنده، فأمَّا إذا كان الباعث عليها غيرُ ذلك من أغراض الدنيا فلا يكون عبادة، بل مصيبة موبقة لصاحبها ((). ويؤكِّد هذا المعنى قوله على فلا يكون عبادة، بل مصيبة موبقة لصاحبها (إلَّا مَا كَانَ خَالِصًا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُهُ (())، والأمور (إنَّ اللهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إلَّا مَا كَانَ خَالِصًا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُهُ (())، والأمور بمقاصدها وقد جاء في الحديث: (إنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِ امْرِئِ مَا نَوَى (()).

تنبيه: يَحْسُنُ بمن شرَّفَه الله بزيارة المدينة النبوية (') أن يتقصَّد في سفره زيارة مسجد النبي عِنْنَ ، فإن ذلك هو المشروع بنصِّ قوله عِنْنَ « لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ عِنْنَ وَمَسْجِدِ الأَقْصَى» (°)، أمَّا شدُّ الرِّحال تقصدًا لزيارة قبر النَّبي عِنْنَ فلم يصحَّ فيه حديث مع اتفاق العلماء

⁽۱) «مواهب الجليل» للحطاب (٣/ ٥٠٣).

⁽٢) أخرجه النسائي في «الجهاد» (٦/ ٢٥) باب من غزا يلتمس الأجر والذكر من حديث أبي أمامة الباهلي ، والحديث حسَّنه الألباني، انظر: «السلسلة الصحيحة» (١١٨/١)، رقم: (٥٢).

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «بدء الوحي» باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله على (١/٩)، ومسلم كتاب «الإمارة» (٢/ ٩٢٠)، رقم: (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب .

⁽٤) وممَّا يجدر التنبيه له ولفت النظر إليه أنَّ زيارة مسجد النبي على ليس هو الحجّ ولا جزء من الحج كما يعتقده معظم العوام عندنا، وإنها هو عمل مستقلٌ بذاته مرغَّب فيه ولا علاقة له بالحجِّ ولا ارتباط له بمناسكه، فلتنتبه !!

على مشروعية زيارة القبور عامة لتذكر الموت والآخرة من غير سفر من أجلها أو شد الرِّحال لها.

والأولى أن يجعل الزائر قصده لزيارة مسجد النّبي على والصلاة فيه لقوله والأولى أن يجعل الزائر قصده لزيارة مسجد النّبي على والصلاة فيه لقوله على: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِواهُ إِلّا المَسْجِدَ الحَرَامَ»(۱)، وله بعد ذلك أن يزور قبرَ النّبي على ويُسَلِّم عليه ثم على أبي بكر وعمر على ثمّ ينصرف، كما له أن يزور مقبرة البقيع إذ كان النبي على يزور أهلها ويسلم عليهم، فهذا هو الموافق للسُّنَة والآثار.

توجيهات متعلِّقة بالحاجِّ والمعتمر في سفره

وتتعلَّق هذه التوجيهات بمجموعة آدابٍ شرعية يلتزمها الحاجُّ أو المعتمر قبل سفره وأثناءه وعند قُفوله راجعًا إلى بلده، وهي على الترتيب التالي:

* أولا: أن يتعلَّمَ الحاجُّ أو المعتمِر أحكامَ المناسك ويعرف أعمالَ الحج والعمرة، وما يجب عليه فعله ويُستحبُّ مَّا يجب عليه تجنُّبه ويُستحبُّ له تركه، وعليه أن يدقِّقَ في سؤال أهل العلم لقوله تعالى: ﴿ فَسَّنَاكُواْ أَهَلَ الذِّكِرِ إِن كُنتُمُ لَا تَعْلَمُونَ ﴾

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب «الصلاة»، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (۱/ ٢٨٤)، ومملم، كتاب «الحج»، باب فضل الصلاة بمسجدَيْ مَكَّة والمدينة (۱/ ٢٢٦)، رقم: (۱۳۹٤)، من حديث أبي هريرة .

* ثانيا: أن يجتهد في الخروج من مظالم الخلق بالتحلُّل منها أو ردِّها إلى أصحابها أو باسترضاء كلِّ من قصَّر في حقوقهم؛ لأنَّ السفر مظِنَّةُ الهلاك، فيجتهد في قضاء ما أمكنه من ديونه؛ لأنَّ حقَّ العبد لا يسقط إلَّا برد حقِّه أو عفوه عنه، لقوله عليها:

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «الطهارة» باب في المجروح يتيمم (٣٣٦)، والدارقطني في «سننه» (٧٤٤)، والبيهقي (١١١٥)، من حديث جابر بن عبد الله على والحديث حسّنه الألباني في «تمام المنة» (ص ١٣١)، وفي «صحيح سنن أبي داود» (٣٣٦).

⁽٢) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٨٩)، رقم: (١٢٩٧)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب في رمي الجمار (٢/ ٣٤٠)، والنسائي في «مناسك الحج»، باب الركوب إلى الجمار واستظلال المحرم (٣٠٦٢)، وأحمد (٣/ ٣٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٢٥)، من حديث جابر بن عبد الله عليها.

⁽٣) أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيهان» (٢/ ٤٠٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٥٤)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٦): «رجاله رجال الصحيح»، وصحَّحه الألباني، انظر: «السلسلة الضعيفة» (٢/ ١٩).

«مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْ مِنْهُ اليَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ وَيَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمُ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّنَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ» (()، ولقوله على (أَتَدْرُونَ مَنِ المُفْلِسُ ؟) قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «إِنَّ المُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَنْ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَلْ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ فَلُوحَ فِي النَّارِ» (").

* ثالثا: أن يكتب وصيةً يذكر فيها ما له وما عليه، ويستعجل بها، لقوله على: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ إِلَّا وَوَصِيتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ» (٢)، وإن كان له مالٌ كثيرٌ فعليه أن يوصي بنصيب منه لأقربائه الذين لا يرثون أو لعموم الفقراء والمساكين؛ لأنَّ السفر قِطعةٌ من العذاب، ومَظِنَّة الموت

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب «المظالم والغصب»، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحلَّلها له هل يبيِّن مظلمته (۱/ ٥٨٨) من حديث أبي هريرة .

⁽٢) أخرجه مسلم، كتاب «البر والصلة والآداب»، باب تحريم الظلم (٢/ ١١٩٩)، رقم (٢٥٨١)، وقم (٢٥٨١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٣)، والترمذي، كتاب «صفة القيامة والرقاق»، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص، رقم: (٢٤١٨).

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الوصية» (٢/ ٢٦٧)، رقم: (١٦٢٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٥٠)، والترمذي كتاب «الوصايا»، باب ما جاء في الحثّ على الوصية (٢١١٨)، وابن ماجة كتاب «الوصايا»، باب ما جاء الحث على الوصية (٢٦٩٩)، من حديث ابن عمر ﴿

والهلاك. ويدلُّ على الوصية قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن مَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيّةُ لِلْوَلِلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرِينَ بِٱلْمَعْرُونِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُنَقِينَ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

* رابعا: أن يترك لأهله وأولاده ومن تجب النفقة عليه لوازمَ العيش وضرورياتِ المؤن طيلة مُدَّة غيابه في سفره، مع حثِّهم على التمسُّك بالدِّين وأخلاقه وآدابه، والمحافظة على الصلاة؛ لأنه الراعي المسئول عن أهله وأولاده، والمكلَّفُ بالحفظ والصيانة المالية والدينية والخلقية وغيرها، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَلُودِلَهُ رِذْفُكُنَّ وَكِسُوبُكُنَ وَالصيانة المالية والدينية والخلقية وغيرها، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَلُودِلَهُ رِذْفُكُنَّ وَكِسُوبُكُنَ وَالسَاء: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿الرِّبَالُ قَوَّمُونَ عَلَى ٱلنِّسَاءَ ﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله يَقلُهُ وَهُو مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيتِهِ » (٣).

⁽١) رواه البخاري في «الفرائض» (٦٧٣٣)، ومسلم في «الوصايا» (٤٢٩٦) من حديث سعد ابن أبي وقاص ﷺ.

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الوصايا»، باب الوصية بالثلث (۲/ ۲۳)، ومسلم كتاب «الوصية»، باب الوصية بالثلث (۲/ ۷۲۷)، رقم: (۱٦۲۸). من حديث ابن عباس

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الأحكام» (٧١٣٨)، ومسلم كتاب «الإمارة» (١٨٢٩). من حديث عبد الله بن عمر ،

* خامسا: أن يُعِدَّ زادَه من الحلال الطيِّب، ويحرصَ على تخليصه من شوائب الحرام ومشتبهاته، مبعدًا كلَّ أنواع أكل أموال الناس بالباطل ليكون أقرب إلى الاستجابة وأدعى للقبول، لقوله على «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِهَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ فَقَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُواْ مِن الطَّيِّبُ لا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِهَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ فَقَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُواْ مِن الطَّيِّبَاتِ وَاللهُ وَاللهُ عَلَى الطَّيِّبَاء وَإِنَّ اللهُ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِهَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ فَقَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّيْسَ الطَّيْبَاتِ مَا اللَّهُ مَن الطَّيْبَ اللهِ منون]، وقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّيْبَ السَّفَرَ أَشْعَثَ وَاللهُ عَلَى السَّفَرَ اللهُ عَلَى السَّفَرَ أَشْعَثَ أَمْ ذَكُو الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَمُشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْمَهُ حَرَامٌ وَمَلْمَهُ حَرَامٌ وَمَلْمِ اللهَ عَلَى السَّعَاءِ يَقُولُ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمُشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمُلْبَسُهُ حَرَامٌ وَمُؤْدِي بِالْحَرَامِ فَأَنّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ؟ » (اللهُ اللهُ عَلَى السَّعَرَامُ فَأَنَى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ؟ » (اللهُ اللهُ عَرَامٌ وَعُذِي بِالْحَرَام فَأَنَى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ؟ » (اللهُ اللهُ عَلَى السَّعَلَى السَّعَرَامُ فَأَنَى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ؟ » (اللهُ اللهُ ال

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب «الحج»، باب قول الله تعالى: ﴿ وَتَكَزَوَّدُواْ فَإِنَ خَيْرَ الزَّادِ النَّقُوكَةُ ﴾ (٣) أخرجه البخاري، كتاب عباس عباس الله عباس الله عباس الله عباس الله عباس الله الله عباس الله عب

* سابعا: أن يحرص على تحصيل الرفقة الصالحة الدالَّةِ على الخير والمرغِّبة فيه والمُعينة عليه، لقوله على تحصيل الرفقة الصالحة الدالَّةِ على الخير والمرغِّبة فيه والمُعينة عليه، لقوله على « لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيً » (')، ولقوله على « مَثُلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسُّوءِ، كَحَامِلِ المِسْكِ وَنَافِحِ الكِيرِ، فَحَامِلُ المِسْكِ وَنَافِحُ الكِيرِ، فَحَامِلُ المِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيعًا طَيِّبَةً، وَنَافِحُ الكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَرِيعًا خَبِيثَةً » ('').

* ثامنا: أن تكون رفقته الصالحة لا تقل عن ثلاثة لقوله على: «الرَّاكِبُ شَيْطَانُ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالثَّلاَثَةُ رَكْبٌ» (٢)، وقوله على: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مِنَ الوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيْلِ وَحْدَهُ» (١).

⁽۱) أخرجه أبو داود، كتاب «الأدب»، باب من يؤمر أن يجالس (٤٨٣٢)، والترمذي، كتاب «الزهد»، باب ما جاء في صحبة المؤمن (٢٣٩٥)، من حديث أبي سعيد الخدري ، والحديث صحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٣٤١).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «البيوع»، باب في العطار وبيع المسك (۱/ ۰۰)، ومسلم كتاب «البر والصلة والأدب»، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء (۲/ ۱۲۱٥)، رقم: (۲۲۲۸)، من حديث أبي موسى الأشعرى .

⁽٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١١/ ١٨٥)، وأبو داود كتاب «الجهاد»، باب في الرجل يسافر وحده (٢٦٠٧)، والترمذي، كتاب «الجهاد»، باب ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده (١٦٧٤)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٣١)، رقم: (٦٤).

⁽٤) أخرجه الترمذي، كتاب «الجهاد»، باب ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده (٢٦٧٣)، من حديث ابن عمر على والحديث صحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٣٠)، رقم: (٦١).

* تاسعا: إذا كان الحاجُّ أو المعتمر امرأة فلا تسافر إلَّا مع زوجٍ أو ذي مَحرَم، لقوله عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَم، وَلَا يَدْخُلْ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»، فقال رجلٌ يا رسول الله، إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا، وامرأتي تريد الحجَّ، فقال: «اخْرُجْ مَعَهَا» (۱).

هذا، ومن جملة الأذكار والأدعية التي يلتزمها الحابُّ أو المعتمِر في سفره من مغادرته لبلده إلى قُفوله راجعًا إليه:

• أنه يودِّع أهلَه وأصحابه وإخوانه، فيقول المقيم: أستودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملِك، زَوَّدك الله التقوى، وغفر ذنبك، ويسَّر لك الخير حيثها كنت، فيجيب الحاجُّ أو المعتمر المسافر: أستودعك الله الذي لا تضيع ودائعه. وقد كان ابن عمر يقول للرجل إذا أراد سفرًا: ادن مِنِّي أُودِّعك كها كان رسول الله على يودِّعنا فيقول: «أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينكَ وَأَمَانَتكَ وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ» (٢٠)، وفي حديث أنس ابن مالك على أنه قال جاء رجلُ إلى النبي على فقال: «يَا رَسُولَ الله إنِّي أُرِيدُ سَفَرًا، وَوَعَفَرَ ذَنْبَكَ»، قال: «وَعَفَرَ ذَنْبَكَ»، قال: زدني قال: «وَيَسَرَ لَكَ الخَيْرَ حَيْثُما كُنْتَ»، وعن أبي هريرة على عن النبي قال: فقال: «وَيَسَرَ لَكَ الخَيْرَ حَيْثُما كُنْتَ»، وعن أبي هريرة عن النبي قال: فقال: «وَيَسَرَ لَكَ الخَيْرَ حَيْثُما كُنْتَ»، وعن أبي هريرة عن النبي على قال:

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب «الحج»، باب حجّ النساء (٤٤٦)، ومسلم كتاب «الحج»، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (١/ ٢٠٧) رقم: (١٣٣٨)، من حديث ابن عباس

⁽٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٤٢)، وأبوداود كتاب «الجهاد»، باب في الدعاء عند الوداع (٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٤)، والحديث (٢/ ٢٤٠)، والحديث صحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٤٨)، و «صحيح الجامع» (٤٧٩٥).

⁽٣) أخرجه الترمذي كتاب «الدعوات» (٣٤٤٤)، من حديث أنس ابن مالك ، والحديث

« مَنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ فَلْيَقُلْ لَِنْ يُخَلِّفُ: أَسْتَوْدِعُكُمُ اللهَ الَّذِي لَا تَضِيعُ وَدَائِعُهُ» ('').

• وإذا علا ثنية كبَّر، وإذا هبط سَبَّح، وإذا أشرف على وادٍ هَلَّل وكَبَّر، وإذا نزل منزلًا قال: أعوذُ بكلهات الله التامَّاتِ من شرِّ ما خلق، لحديث جابر بن عبد الله على قال: «كُنَّا إِذَا صَعَدْنَا كَبَرْنَا وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا» (أنّ)، ولحديث أبي هريرة على أنَّ رجلًا

⁼ صحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٥٧٩).

⁽١) أخرجه ابن ماجه كتاب «الجهاد»، باب تشييع الغزاة ووداعهم (٢٨٢٥)، والحديث صحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٥١)، وانظر: «صحيح الكلم الطيب» (١٦٧).

⁽٢) أخرجه أبو داود، كتاب «الجهاد»، باب ما يقول الرجل إذا ركب (٢٦٠٢)، من حديث على ابن أبي طالب ، والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٤٩٣).

 ⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الحج»، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (١/ ٦١١)،
 رقم: (١٣٤٢).

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الجهاد والسير»، باب التكبير إذا علا شرفًا (٢/ ٨٥).

قال: يا رسول الله إني أريد أن أسافر فأوصني، قال: «عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللهِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ» (()، وفي حديث أبي موسى الأشعري في قال: كنَّا مع رسول الله على فكنّا إذا أشر فنا على واد هلّلنا وكبَّرنا وارتفعت أصواتنا، فقال النبي في (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ أَيْنَهَا كُنْتُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ» (()، وفي حديث خولة بنت حكيم في قالت: سمعت رسول الله في يقول: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِهَاتِ اللهِ قالتَ، سَمعت رسول الله في يقول: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِهَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ فَإِنَّهُ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَعِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ» (().

وله أن يدعو الله تعالى في سفره، ويسأله من خير الدنيا والآخرة؛ لأن الدعاء في السفر مستجاب لقوله عليه «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الطَّلُوم، وَدَعْوَةُ المُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الوَالِدِ عَلَى وَلَدِه» (١٠).

⁽۱) أخرجه الترمذي كتاب «الدعوات» (٣٤٤٥)، وابن ماجه كتاب «الجهاد»، باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله (٢٧٧١)، والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٧٧١)، والحديث صحَّحه ورسحيح الجامع» (٢٥٤٥).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الجهاد والسير»، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير (۲/ ۸۵)، ومسلم كتاب «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار»، باب استحباب خفض الصوت بالذكر (۲/ ۱۲٤۳)، رقم: (۲۷۰٤).

⁽٣) أخرجه مسلم، كتاب «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار»، باب في التعوُّذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره (٢/ ١٢٤٦)، رقم: (٢٧٠٧)، والترمذي كتاب «الدعوات»، باب ما يقول إذا نزل منزلًا (٣٤٣٧).

⁽٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٣/ ٢٥٢)، وأبو داود كتاب «الصلاة»، باب الدعاء بظهر الغيب=

• أن يحرص على مراعاة الآداب والأذكار والأدعية الواردة في أعمال العمرة والحج الآتية (()، فإن فرغ من عمرته أو حَجِّه وأدَّى زيارته وقضى حاجته فعليه أن يعجِّل الرجوع إلى أهله وبلده لقوله على: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ فَإِذَا قَضَى نَهُمَتُهُ (() فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ (())، قال ابن حجر عَلَيْسَهُ: «وفي الحديث كراهة المتغرب على الأهل لغير حاجة، واستحباب استعجال الرجوع، ولا سيا من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا، ولما في الإقامة من تحصيل الجهاعات والقوة على العبادة (().

وإذا قفل راجعًا من سفره يُكبِّر على كلِّ شرفٍ من الأرض ثلاثًا، ثمَّ يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللَّكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللَّكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَمَعَرَ عَبْدَهُ، وَهَوَ مَاللهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَه»، لحديث ابن عمر عَيْنَ قال: «كان النبي عَنْهُ إذا قفل

^{= (}١٥٣٦)، والترمذي كتاب «الدعوات»، باب ما ذكر من دعوة المسافر (٣٤٤٨)، من حديث أبي هريرة ، والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٤٥) رقم: (٥٩٦)، و «صحيح الجامع» (٣٠٣٣).

⁽١) انظر: (ص ٣٥).

⁽٢) «النهمة»: بلوغ الهمة في الشيء. [«النهاية» لابن لأثير (٥/ ٢٩٠)].

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب السفر قطعة من العذاب (١/ ٤٣٢)، ومسلم كتاب «الإمارة»، باب السفر قطعة من العذاب (٢/ ٩٢٧)، رقم: (١٩٢٧)، من حديث أبي هريرة ٣٠٠٠.

⁽٤) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٦٢٣).

من الحجِّ والعمرة كلما أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدْفَدٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ... ('')، الحديث، وإذا أشرف على بلده قال: «آيبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ »، ولا يزال يقولها حتَّى يدخلها، لحديث أنس فَ : «أَنَّ النبيَّ فِلْمَا لَـ لَـ الشرف على المدينة قال: آيبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ. فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهُا حَتَّى دَخَلَ المَدِينَةَ » ('').

* عاشرا: أن يتصل بأهله بوسائل الاتصال حتى لا يفاجئهم بمقدمه عليهم، لحديث جابر والمنطقة قال: «كَانَ النّبِيُ وَ اللّهُ يَكُرُهُ أَنْ يَأْتِيَ الرّجُلُ أَهْلَهُ طُرُوقًا» (")، وفي حديث له والله على مرفوعًا: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الغَيْبَةَ فَلَا يَطُرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا» (ن)، فالمراد بالطروق هو المجيء من سفرٍ أو من غيره على غفلة، إذ قد يجد أهله على غير أهبة من التنظّف والتزيّن المطلوبين من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينها (").

فهذا ما أمكن جمعه في هذه النصيحة التوجيهية، أملًا أن يسلك بها الحاجُّ

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب ما يقول إذا رجع من الحجِّ أو العمرة أو الغزو (۱/ ۲۱۱)، ومسلم كتاب «الحج»، باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره (۱/ ۲۱۱)، رقم: (۱۳٤٤).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الجهاد والسير»، باب ما يقول إذا رجع من الغزو (۲/ ۱۰۸)، ومسلم كتاب «الحج»، باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره (۱/ ۲۱۲)، رقم: (۱۳٤٥).

 ⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «النكاح»، باب لا يطرق أهله ليلًا (٢/٤٦)، ومسلم كتاب
 «الإمارة»، باب كراهة الطروق (٢/ ٩٢٧).

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «النكاح»، باب لا يطرق أهله ليلًا (٣/ ٤٦).

⁽٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٣٤٠).

والمعتمِرُ سبيلَ المتقين، ويسيرَ على درب الصالحين من التخلُّص من الذنوب والمعاصي بالتوبة والاستغفار وردِّ المظالم، والتزوُّد بالتقوى والعمل الصالح، ومجاهدة النفس عن السوء والهوى بالتزام أحكام الشرع والتحليِّ بأخلاقه وآدابه ومحاسبتها، خوفًا من مقام ربه عز وجل، قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْمُوكِى (النَّانِ عالى).







الباب الأول

أعمت ألعت شرة

- 🎇 🚊 أعمال بين يدي الإحرام وبعده.
- 🕸 🗳 أعمال طواف العمرة اطواف القدوم].
 - 🎇 في أعمال السعي بين الصفا والمروة.
 - * في أعمال الحلق والتقصير في العمرة.
 - * في طواف الوداع.



في أعمال بين يدي الإحرام وبعده

اعلم أنَّ أعمال العمرة: إحرامٌ، وطوافٌ، وسعيٌ، وحلقٌ أو تقصيرٌ، وترتيبٌ ينها.

ويستحبُّ للمعتمِر قبلَ الشروع في إحرامه:

* أولا: أن يحلق عانته، وينتف إِبْطَهُ أو يحلقه، ويقلّم أظافره، ويقُصَّ شاربه، ثمَّ يغتسل، والاغتسالُ سُنَّةُ في حقِّ الرجال والنساء، ولو كانت المرأة حائضًا أو نفساء، ففي حديث عائشة ولي قالت: «نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ عِلَيْهِ أَبَا بَكْرٍ يَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُمِلَّ » (1).

* ثانيا: ثمّ ينطيّب عند الإحرام وقبل الإهلال بالعمرة بأطيب ما يجده من الطّيب في بدنه ولجيته دون ملابس الإحرام، ولا يضرُّه بقاءُ الطيب بعد الإحرام، لطّيب في بدنه ولجيته دون ملابس الإحرام، ولا يضرُّه بقاءُ الطيب بعد الإحرام، لحديث عائشة على قالت: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللهِ عِلَيْ لإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ وَلَيْتُ عَائشة عَلَيْ قَالت: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللهِ عَنْلُ إِلَى وَبِيصِ وَلِيلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ» (٢)، وعنها على قالت: «كَأَنِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/٥٤٧) رقم: (۱۲۰۹)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب الحائض تهل بالحج (۲/۲٤۲)، رقم: (۱۷٤۳)، وابن ماجه كتاب «الحج»، باب النفساء والحائض تهل بالحج (۲۹۱۱)، من حديث عائشة

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الطيب عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل =

الطِّيبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللهِ عِنْ وَهُوَ مُحْرِمٌ ﴿ (١).

* ثالثا: وملابس الإحرام التي يرتديها الرجل: إزارٌ ورداءٌ غيرُ مفصّلين على قدر أعضاء البدن، أي: غير محيطين، والأفضلُ أن يكونا أبيضين للرجال خاصّة دون النساء، لحديث ابن عمر في أنّ النبيّ في قال: «لَا يَلْبَسُ القُمُص، وَلَا العَمَائِم، وَلَا السَّرَاوِيلاتِ، وَلَا البَرَانِس، وَلَا الجِفَافَ إِلّا أَحَدٌ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ» (٢)، وفي حديث ابن عباس في : «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ» (٣).

والمرأةُ المحرِمة تلبس ما شاءت من الثياب المطابقِ لمواصفات الجِلباب الشرعيِّ، بشرط ألا تتبرَّج بزينة، ولا تتشبه في لباسها بالرجال والكافرات، ولا تنتقب ولا تلبس القفازين، ولها أن تُسْدِلَ على وجهها من غير أن تَشُدَّه إليه عند ملاقاة الرجال الأجانب لأمن الفتنة وتأسِّيًا بأُمَّهات المؤمنين ونساء السلف، فتُحْرِمُ في ثيابها الشرعية، عليًا أن ما يفعله كثيرٌ من النساء من لباس الثياب

⁼ ويدهن (١/ ٣٧٢)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٣٣٥) رقم: (١١٨٩)، من حديث عائشة على الم

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الطيب عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن (۱/ ۳۷۲)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/ ۵۳٤) رقم: (۱۱۹۰)، من حديث عائشة

 ⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب (۱/۳۷۳)، ومسلم
 كتاب «الحج» (۱/ ٥٢٦) رقم: (۱۱۷۷)، من حديث ابن عمر رفي الله المحرد المحرد

 ⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين (١/ ٤٤٢)،
 ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٢٧) رقم: (١١٧٨)، من حديث ابن عباس .

البيضاء للعمرة أو الحج على وجه الاستحباب لا أصل له في الشريعة المحمدية، ففي حديث ابن عمر ولا تَنْتَقِبُ المَّرْأَةُ المُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسُ القُفَّازَيْنِ» (1)، وفي حديث أساء بنتِ أبي بكر والمحققة قالت: «كُنَّا نُعَطِّي وُجُوهَنَا مِنَ الرِّجَالِ، وَكُنَّا نَمْتَشِطُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الإِحْرَامِ» (1)، وعن عائشة والله قالت: «المُحْرِمَةُ تَلْبَسُ مِنَ الشِّيابِ مَا شَاءَتْ إِلَّا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ أَوْ رَعْفَرَانُ، وَلَا تَتَبَرْقَعُ، وَلَا تُلَقِّمُ، وَتُسْدِلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا إِنْ شَاءَتْ» (1).

* رابعا: وإذا وصل المعتمر الميقات(١٠) فإن كان من أهل المدينة أو ممَّن يمرُّ بها

⁽٢) أخرجه الحاكم وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي (١/ ٤٥٤)، من حديث أسهاء بنت أبي بكر الصديق على والحديث صحّحه الألباني في «الإرواء» (٤/ ٢١٢).

 ⁽٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤٧)، عن عائشة على والأثر صحّحه الألباني
 في «الإرواء» (٤/ ٢١٢).

⁽٤) ومواقيت العمرة المكانية هي نفسها مواقيت الحبّج لا يجوز للمحرِم تجاوزها بلا إحرام، وهي: • ميقات أهل المدينة: ذو الحليفة، وفيها بئر تسمّيها جهّال العامة: «بئر علي» لظنّهم أنَّ عليًا قاتل الجِنَّ بها، وهو كَذِبٌ وخرافة أبطلها أهلُ التحقيق. [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٦/٩)].

ميقات أهل مصر والشام والمغرب: الجُحفة، وهي اليوم خراب، ولهذا صار الناس يُحْرِمُون قبلها من المكان الذي يُسمَّى «رابغًا».

ميقات أهل نجد: قرن المنازل، ويسمَّى قرن الثعالب.

ميقات أهل العراق: ذاتُ عِرق.

وهو ما يسمَّى بد «ذو الحليفة» فله أن يصلي في وادي العقيق ركعتين استحبابًا ما عدا الحائض والنفساء؛ وإنها تعلَّقت الركعتان بخصوص المكان؛ لأنه واد مباركٌ لا بخصوص الإحرام، لما جاء عنه على أنه قال: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، وَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الوَادِي المُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ» (۱)، فإذا وافق وقت فريضة يصليها في أي ميقات كان، وكذلك إذا صلى ركعتين ونوى بها سنة الوضوء أجزأه فعله.

فإن كان السفر على متن طائرة لا تتوقَّف إلَّا في جُدَّة، فيُستحبُّ له أن يلبس الإحرام في المنزل أو في المطار أو في الطائرة، وأن يُحْرِمَ بعمرة _ وجوبًا _ قبل أن يتجاوز الميقات المكاني المتعلق به.

* خامسا: ويستحبُّ له التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال، ثمَّ يتوجَّه إلى القِبلة ويعلن نيته قائلًا: «لَبَيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً»، لما ثبت عن النبيِّ عَلَى أنه: «رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى البَيْدَاءِ حَمِدَ اللهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثمَّ أَهَلَّ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ» (١٠، كما صحَّ عن النَّبِيِّ عَلَى البَيْدَاءِ حَمِدَ اللهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثمَّ أَهَلَّ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ» (١٠، كما صحَّ عن النَّبِيِّ عِلَى الْجَلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحَلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحَلَيْفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهَلَ » (١٠)، و «كَانَ ابْنُ

 ^{*} ميقات أهل اليمن: يَلَمْلَمْ.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب قول النبي ﷺ: العقيق واد مبارك (۱/ ٣٧١)، من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الداية (١/ ٣٧٤)، من حديث أنس .

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح (١/ ٣٧٤)، من حديث أنس على .

عُمَرَ وَ إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ بِذِي الْحَلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ ثُمَّ رَكِبَ فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ قَائِبًا» (1)، وفي روايةٍ عنه: «ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلَيْفَةِ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكُب، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكُب، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكُب، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ النَّبِيَ الْمَعْلَى فَي مُسْجِدً حتى تتوجَّه السيارة للمسير ومغادرة الميقات فيستقبل القبلة ثُمَّ يهل.

والمراد بالإهلال: رفعُ الصوت بها أوجبه على نفسه عمرة، فيقول: «لَبَيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً»، ولا يُشرع التلفُّظ بالنية في شيءٍ من العبادات إلَّا في هذا الموضع، ثُمَّ يُلَبِّي قائلًا: «لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالنَّعْمَة لَكَ وَالنَّعْمَة لَكَ وَالنَّعْمَة لَكَ وَالنَّعْمَة لَكَ وَالنَّعْمَة لَكَ وَالنَّعْمَة اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، وكان من تلبيته عَلَيْهِ: «لَبَيْكَ إِلَهُ الحَقِّ» (أن والأفضل التزام تلبية النبيِّ عِلَيْهِ)، وإن زاد عليها: «لَبَيْكَ ذَا المَعَارِجِ، لَبَيْكَ ذَا الفَوَاضِلِ» (٥٠)

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الإهلال مستقبل القبلة (۱/ ٣٧٥)، من حديث ابن عمر ها

⁽٢) نفس التخريج السابق.

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب التلبية (١/ ٣٧٤)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٣١) رقم (١٨٤)، من حديث ابن عمر رفي .

⁽٤) أخرجه النسائي كتاب «مناسك الحج»، باب كيف التلبية (٢٧٥٢)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب التلبية (٢٩٢٠)، وأحمد (٢/ ٣٤١)، من حديث أبي هريرة . والحديث حسّنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ١٨٠).

^(°) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، كيف التلبية (٢/ ٢٧٨) رقم: (١٨١٣)، وأحمد (٣/ ٣٢٠)، والبيهقي (٥/ ٤٥)، من حديث جابر ، والحديث صحَّحه الألباني في «حجة النبي» (٥٤).

فجائزٌ لإقراره ﷺ عليها، وكان ابن عمر ﷺ يزيد: «لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالخَيْرُ وَالخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالخَيْرُ بِيَدَيْكَ، لَبَيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ» (١)، والمعلوم أنَّ «الجَوَازَ لَا يُنَافِي الأَفْضَلَيَّةَ».

* سادسا: ويُستحبُّ له أن يرفع بها صوتَه ويُسمع بها من حوله لما في رفع الصوت بالتلبية من إظهارِ لشعائر الله وإعلانِ بالتوحيد لقوله على: «أَفْضَلُ الحَجِّ: العَجُّ وَالثَّجُّ» (")، ولقوله على: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ» (").

والسُّنَّة في رفع الصوت خصوصها بالرجال، أمَّا المرأة فلا ترفع صوتها بالتلبية أو بالذِّكر بحضرة الرجال الأجانب؛ لأنَّ الأصل في حقِّ المرأة التستُّر، قال ابن عبد البر عَظْلْكَهُ: « وأجمع أهلُ العلم أنَّ السُّنَّة في المرأة أن لا ترفع صوتَها، وإنها عليها أن تسمع نفسَها فخرجت من جُملة ظاهرِ الحديث، وخصَّت بذلك، وبقي الحديث

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/ ۵۳۱)، رقم: (۱۱۸۶)، وأبو داود كتاب «المناسك»، كيف التلبية (۲/ ۲۷۷) رقم: (۱۸۱۲)، من حديث ابن عمر ﷺ.

⁽۲) أخرجه الترمذي كتاب «الحج»، باب ما جاء في فضل التلبية والنحر (۸۲۷)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب رفع الصوت بالتلبية (۲۹۲۶)، من حديث أبي بكر الصديق . والحديث حسَّنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (۳/ ٤٨٦). والعجُّ: رفع الصوت بالتلبية. [«النهاية» (۳/ ١٨٤)]، والتَّجُّ: سيلان دماء الهدى والأضاحي. [«النهاية» (۲/۷۰)].

⁽٣) أخرجه الترمذي كتاب «الحج»، باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية (٨٢٩)، والنسائي كتاب «المناسك»، رفع الصوت بالإهلال (٢٧٥٣)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب رفع الصوت بالتلبية (٢٩٢٢)، من حديث السائب بن خلَّاد ... والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢).

في الرجال»(١).

* سابعا: ويستحبُّ لمن خاف أن يمنعه عن المبيت عائقٌ يحول دون إتمام نُسُكه من مرضٍ أو مانعٍ آخرَ أن يشترط على الله (٢)، بعد إهلاله بالعمرة أو الحج فيقول: «اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي».

وليس هذا الشرط عامًّا لمن لا يخاف من عائق يمنعه من أداء نسكه؛ لأنَّ النبي على أحرم ولم يُنقل عنه أنه اشترط، وقال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُم» "، ولم يأمر بالاشتراط أمرًا عامًّا شاملًا للخائف وغير الخائف، وإنها أمر به ضُباعة بنت الزبير على لي خشيت مِن عدم إتمام نُسُكِها لوجود المرض ونزول الوجع بها، ولم يرد لفظُ عامٌّ حتى يلزم منه العموم، بل هو قاصر على سببه، فعن عائشة على قالت: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى ضُبَاعَة بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا: لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحَجَّ ؟ قَالَتْ: وَالله لا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَهَا: حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ الحَجَ ؟ قَالَتْ: وَالله لا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَهَا: حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ

⁽۱) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٥٧)، وخالف في ذلك ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٩٣ - ٥٩)، فيرى أنَّ المرأة ترفع صوتها كالرجل ولا حرج؛ لأنَّ «النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»، واستدلَّ بقصة عائشة في أنها كانت ترفع صوتها بالتلبية. قلت: ويمكن الجمع بحمل فعلها على أمن الفتنة.

⁽٢) فائدة الاشتراط أن من حبس عن إتمام الحج أو العمرة يتحلَّل من نسكه ولا قضاء عليه ولا فدية إن كان قد أدى فريضة الإسلام، فإن لم يكن قد أداها فإنه يعيد الحجّ من جديد في العام القابل.

⁽٣) سبق تخریجه، انظر: (ص ٢٣).

عَِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي »(١).

* ثامنا: ويُكثِر المحرم من التلبية عند تنقلاته وعموم أحواله في السفر سواء علا شرفًا أو هبط واديًا، لقوله على: «كَأْنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى الْمَنْ هَابِطًا مِنْ التَّنِيَّةِ لَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِالتَّلْبِيَةِ» (١)، ولقوله على: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلبِّي إِلَّا لَبَّى مَنْ لَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِالتَّلْبِيَةِ» ولقوله على: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلبِّي إِلَّا لَبَّى مَنْ لَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِالتَّلْبِيةِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا وَهَاهُنَا ﴾ (١).

* تاسعا: ويستمرُّ ملبيًّا من وقت الإحرام إلى أن يبلغ الحرمَ المكيَّ، ولا يقطع التلبيةَ إلَّا عند رؤية بيوت مكة، لحديث ابن عمر في (إذا دَخَلَ أَدْنَى الحَرَمِ التلبيةَ إلَّا عند رؤية بيوت مكة، لحديث ابن عمر في أنه كان يفعله (٤٠).

* عاشرا: ويستحبُّ للمحرم أن يبيت خارجَ مكة ويدخلها نهارًا مغتسلًا، ويكون دخوله من أعلاها وخروجه من أسفلها، لحديث ابن عمر المن المتقدِّم

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «النكاح»، باب الأكفاء في الدين (٤٨٠١)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٤٦)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٤٦) رقم: (١٢٠٧) من حديث عائشة

⁽٢) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٩١) رقم (١٦٦)، من حديث ابن عباس عباس

⁽٣) أخرجه الترمذي كتاب «الحج»، باب ما جاء في فضل التلبية والنحر (٨٢٨)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب التلبية (٢٩٢١)، من حديث سهل بن سعد الحديث صحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٧٧٠).

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الاغتسال عند دخول مكة (١/ ٣٨١)، عن ابن عمر ،

أنه: «كَانَ إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى ثُمَّ يُصَلِّى بِهِ الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ عِنْ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ » ('') وعنه على أنه قال: «الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ عِنْ النَّبِيُّ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ » ('') وكان ابن عمر عَنْ النَّبِيُّ بِذِي طُوى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ » ('') وكان ابن عمر عَنْ النَّبِيُّ بِذِي طُوى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ يدخل مكة نهارًا ('') (ن) ، وعنه عنه عنه النَّفَ اللهُ عَنْ النَّبِيَّةِ السُّفْلَى « النَّبَيَّةِ السُّفْلَى » ('') ، وله أن كَدَاءٍ ('') مِنْ النَّبِيَّةِ السُّفْلَى » ('') ، وله أن يدخلها من أي طريقٍ شاءَ ، لقوله عِنْ : « كُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ » ('').

⁽١) سبق تخريجه في الهامش السابق.

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب دخول مكة نهارًا أو ليلًا (١/ ٣٨١)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٧٤) رقم: (١٢٥٩)، من حديث ابن عمر على الحج» (١/ ٥٧٤)

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٧٤) رقم: (١٢٥٩)، عن ابن عمر ١٢٥٥)

⁽٤) قال ابن قدامة في «المغني» (٣٦٨/٣): «ولا بأس أن يدخلها ليلًا أو نهارًا؛ لأنَّ النبي على دخل مكة ليلًا ونهارًا».

⁽٥) قال الحافظ في «الفتح» (٣/ ٤٣٧): «كَدَاء: بفتح الكاف والمد، وَهَذِهِ النَّنِيَّة هِيَ الَّتِي يَنْزِل مِنْهَا إِلَى الْمُعَلَّى مَقْبَرَة أَهْل مَكَّة، وَهِيَ الَّتِي يُقَال لَهَا الحَجُون بِفَتْحِ اللَّهْمَلَة وَضَمَّ الجِيم، ثم قال: وَكُلِّ عَقَبَة فِي جَبَل أَوْ طَرِيق عَالٍ فِيهِ تُسَمَّى ثَنِيَّة، والثنية السفلى تسمى كُداء بِضَمِّ الكَاف مَقْصُور وَهِيَ عِنْدَ بَاب شَبِيكَة» [بتصرف].

⁽٦) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من أين يخرج من مكة ؟ (١/ ٣٨١)، من حديث ابن عمر عليه .

 ⁽٧) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الصلاة بجمع (٣٢٨/٢)، وابن ماجه كتاب
 «المناسك»، باب الذبح (٣٠٤٨)، وأحمد (٣/ ٣٢٦)، من حديث جابر بن عبد الله هي .
 والحديث حَسَّنه الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ١٦٢)، وصحَّحه الألباني في «السلسلة=

* الحادي عشر: فإذا وصل المسجد الحرام يدخله _ متوضّئًا _ لحديث عائشة وَ اللّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النّبِي فَيْ اللّهُ تَوَضَّأُ ثُمَّ طَافَ (')، ويُستحبُ له دخول المسجد من باب بني شيبة (')؛ لأنَّ النبي في دخل منه، ففي حديث ابن عباس في: ﴿ أَنَّ رسولَ الله في لم لم اللّهِ عَلَم في عقد قُريْشٍ فَلَمّا دَخَلَ مَكة دَخَلَ مِنْ هَذَا البَابِ الأَعْظَمِ (')، [أي: من باب بني شيبة]، ويُقدِّم رجله اليمنى ويقول الأدعية المأثورة، منها: ﴿ اللّهُمّ صَلَّ عَلَى مُحَمّدٍ وَسَلّم، اللّهُمّ افْتَحِ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ ﴿ نَا اللّهُمّ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الكريمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشّيْطَانِ الرَّحِيم » (')، أو ﴿ أَعُوذُ بِاللهِ العَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الكريمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشّيْطَانِ الرَّحِيم » (') ويستحضر _ حال دخوله _ عظمة الله تعالى ونعمَه عليه بتيسير الرَّحِيم » (') ويستحضر _ حال دخوله _ عظمة الله تعالى ونعمَه عليه بتيسير

⁼ الصحيحة» (٥/٧٩٥).

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته ثمَّ صلى ركعتين ثم خرج إلى الصفا (۱/ ٣٩٠)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٦٧) رقم: (١٢٣٥)، من حديث عائشة على المناسلة المناسلة

⁽۲) انظر: «المغني» (۳/ ۳۶۸).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة كتاب «المناسك»، باب استحباب دخول المسجد من باب بني شيبة (٣) أخرجه ابن حديث ابن عباس عباس عباس خزيمة» والحديث صحّح إسناده الألباني في «صحيح ابن خزيمة» (٢٠٨٠)، وانظر «البدر المنبر» لابن الملقن (٦/ ١٧٨).

⁽٤) أخرجه مسلم كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» (٣٢٣/١) رقم: (٧١٣)، وأبو داود كتاب «الصلاة»، باب فيها يقوله الرجل عند دخوله المسجد (٢٢٧/١)، من حديث أبي أسيد الأنصاري .

^(°) أخرجه أبو داود كتاب «الصلاة»، باب فيها يقوله الرجل عند دخوله المسجد (١/ ٢٢٨)، من حديث عبدالله بن عمرو على والحديث حَسَّنه النووي في «الخلاصة» (١/ ٣١٤)، والوادعي =

الوصول إلى بيته الحرام، كُلَّ ذلك في خشوع وخضوع وتعظيم، ويرفع يديه عند رؤية الكعبة إن شاء، لثبوته عن ابن عباس على الله ويدعو بها تيسَّر له، وإن قال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ فَحَيِّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ»، فثابت عن عمر على اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» ("). وإذا خرج من المسجد فليقل: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» (").

⁼ في «الصحيح المسند» (٣١٤)، وصحَّحه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١/ ٢٣٤).

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٤٣٦)، والأثر صحَّحه الألباني في «مناسك الحج والعمرة» (١٨).

⁽۲) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٧٣)، عن سعيد بن المسيّب يقول: سمعت من عمر عمر على كلمة ما بقي أحد من الناس سمعها غيري سمعته يقول إذا رأى البيت: وذكره. والأثر صحّحه الألباني في «مناسك الحج والعمرة» (١٩)، وانظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر (١/ ٤٩١)، و «نصب الراية» للزيلعي (٣/ ٣٦).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ٤٨)، هامش رقم: (٤).

في أعمال طواف العمرة [طواف القدوم]

تظهر أعمال طواف العمرة أو القدوم فيما يأتي:

* أولا: إذا وصل المحرِمُ إلى المسجد الحرام دخله بالمعهود في دخول سائر المساجد، ويستحبُّ له عند توجُّهه إلى الحجر الأسود في طواف القدوم أن يكشف الكتف الأيمن ويغطي الكتف الأيسر في الأشواط السبعة منه فقط، وهو ما يُسمَّى بر «الاضطباع» (۱).

ويستقبل الحجر استقبالًا فيقول: «بِسْمِ اللهُ اللهُ أَكْبَرُ»، والتسميةُ قبل التكبير ثابتةٌ عن ابن عمر موقوفًا (٢)، ثُمَّ يُقَبِّلُهُ بِفَمه إِنْ تيسَّر، فمن لم يستطع

⁽۱) قال ابن قدامة في «المغني» (٣/ ٣٧٢): «ويستحب الاضطباع في طواف القدوم.. وإذا فرغ من الطواف سوى رداءه؛ لأنَّ الاضطباع غير مستحبُّ في الصلاة؛ لأنَّ قوله: طاف النبي عليه مضطبعًا ينصرف إلى جميعه، ولا يضطبع في غير الطواف، ولا يضطبع في السعى». بتصرف.

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب التكبير عند الركن (۱/ ۳۹۰)، من حديث ابن عباس هي . وأمّا التسمية قبلها فثبتت عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٧٩)، عن عبد الله بن عمر هي موقوفًا، بسند جيّد كها قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ١٩٧)، وصحّحه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٦/ ٢٠)، والألباني في «حجة النبي» (٥٧).

استلمه بيده مسحًا ثُمَّ قبَّل يدَه، فإن تَعذَّر عليه ذلك لشِدَّة الزحام أشار إليه بيده من بعيد من غير أن يقبِّل يده (۱)، ويفعل ذلك في كُلِّ طوافه، ولا يجوز أن يرفع صوته بنية الطواف؛ لأنَّ محلَّها القلب، ولا أن يعتقد في الحجر الأسود النفع والضرَّ، وإنها يفعل ذلك اقتداءً بالنبيِّ عِلَيْها طاعة لله تعالى.

ويدلُّ على ما تقدَّم «أَنَّ رَسُولَ الله عِلَى وَأَصْحَابَهُ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ الْجِعِرَّانَةِ فَرَمَلُوا بِالبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْدِيَتَهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ قَدْ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمْ الْجُعِرَّانَةِ فَرَمَلُوا بِالبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْدِيَتَهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ قَدْ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمْ اللّهُ عَرَى اللهِ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ اللّهُ اللهُ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللللللهُ الللللللهُ الللللهُ الللللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللللّهُ الللللهُ الللللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللللللهُ الللهُ الللللهُ الللللهُ الله

⁽۱) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ٢٠١): «ولا يختلف العلماء أنَّ تقبيل الحجر الأسود في الطواف من سُنن الحج لمن قدر عليه، ومن لم يقدر عليه وضع يده على فيه ثمَّ وضعها عليه مستلمًا ورفعها إلى فيه، فإن لم يقدر أيضًا على ذلك كبَّر إذا قابله وحاذاه، فإن لم يفعل فلا أعلم أحدًا أوجب عليه دمًا ولا فدية».

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الاضطباع في الطواف (۲/ ۳۰۵)، وأحمد (۱/ ۳۷۱)، من حديث ابن عباس في . والحديث حَسَّنه المنذري كما في «نصب الراية» للزيلعي (۳/ ٤٣)، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (۶/ ۲۹۲).

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب تقبيل الحجر (١/ ٣٨٩)، والترمذي كتاب «الحج»،باب ما جاء في تقبيل الحجر (٨٦١)، من حديث ابن عمر على الحجر (٨٦١)

⁽٤) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٧٧) رقم: (١٢٦٨)، وأحمد (١٠٨/٢)، من حديث ابن عمر الله عنه علم الله الله عنه الل

بِالبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ»(')، وقال عمر ابن الخطاب على ما شأن الحجر -: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ الله عِلْمَا يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ»('').

* ثانيا: ثمَّ يشرع في الطواف بالبيت، ويجعل الكعبة عن يساره، ويدور حولها من الحَجَر إلى الحَجَر شوط، فإذا وصل الركن اليهاني استلمه بيده في كلِّ طوفة إن تيسَّر بدون تقبيل، فإنَ تعذَّر فلا يشير إليه بيده.

وكلما مرَّ بالحجر الأسود كرَّر ما فَعَلَه في الطوفة الأولى في سبعة أشواط، وله الاختيار في ذكر ما يشاء من الأدعية والأذكار والاستغفار والقراءة، إذ ليس للطواف ذِكرُّ خاصُّ إلَّا ما ثبت من ذكر بين الركن اليماني والحجر، حيث يقول بينهما: ﴿رَبَّنَا عَالِنَا فِي الدُّنيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّادِ ﴿ وَاللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ

* ثالثًا: ويستحبُّ له الرَّمَل (") من الحَجَر إلى الحَجَر في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم، ويمشي فيها بين الركن اليهاني والحجر الأسود، ولا يرمل في الأربعة الباقية، والرَّمل في الطواف والهرولة في السعي، وهما خاصان بالرجال

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب التكبير عند الركن (۱۵۰۹)، من حديث ابن عباس

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب تقبيل الحجر (۱/ ۳۸۹)، ومسلم كتاب «الحج» (۲/ ۵۷۸)، رقم: (۱۲۷۰)، من حديث عمر بن الخطاب .

⁽٣) الرَّمَل: إذا أسرع في المشي وهزَّ منكبيه. [«النهاية» لابن الأثير (٢/ ٢٦٥)].

فلا رَمَلَ للنساء ولا هرولة(١).

ويدلُّ على ما تقدَّم حديث ابن عمر وَ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ الطَّوَافَ الأَوَّلَ، رَمَلَ ثَلَاثَةً، وَمَشَى أَرْبَعًا مِنَ الحَجَرِ إِلَى الحَجَرِ» (أ)، ومن حديث ابن عباس وَ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَأَنْ يَرْمَلُوا الأَشُواطَ النَّلَاثَة، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكُنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَامُمُهُمْ أَنْ يَرْمَلُوا الأَشُواطَ كُلَّهَا إِلَّا الإِبْقَاءَ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكُنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَامُمُهُمْ أَنْ يَرْمَلُوا الأَشُواطَ كُلَّهَا إِلَّا الإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ » (").

* رابعا: ويجوز للنساء الطواف من وراء الرجال من غير مخالطة، فقد «كَانَتْ عَائِشَةُ وَيَجُوز للنساء الطواف من الرِّجَالِ لَا تُخَالِطُهُمْ » (')، وعن أُمِّ سَلَمَةَ عَائِشَةُ وَلَى تَطُوفُ حَجْرَةً مِنَ الرِّجَالِ لَا تُخَالِطُهُمْ » (')، وعن أُمِّ سَلَمَةَ وَقَالَت: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ فِي أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ قالت: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ فِي أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَالْنَتِ رَاكِيَةٌ » (°).

⁽١) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٩٥/٤): «وأجمعوا أنه ليس على النساء رَمَل في طوافهنَّ بالبيت، ولا هرولة في سعيهنَّ بين الصفا والمروة».

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة (۱/ ۳۹۷)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/ ٥٧٥)، رقم: (۱۲۲۱)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب الرمل حول البيت (۲۹۵)، واللفظ له، من حديث ابن عمر على الميت (۲۹۵)،

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «المغازي»، باب عمرة القضاء (٢/ ٤٠٠)، ومسلم كتاب «الحج» (٢/ ٥٧٧)، رقم: (١٢٦٦)، من حديث ابن عباس على الله المعالم المعال

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب طواف النساء مع الرجال (١/ ٣٩٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٧٨)، عن عطاء ﷺ.

^(°) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب طواف النساء مع الرجال (١/ ٣٩٠)، ومسلم كتاب =

قلت: والمرأةُ اليوم تجاوزت مخالطة الرجال إلى مزاحمتهم عند الحجر الأسود والركن اليهاني حتى انكشفت عورتها، ولو اقتدت بنساء السلف لكان خيرًا لها.

* تنبيه عن أخطاء يرتكبها بعض الحجاج أو العتمرين، منها:

- لا يجوز للحاج أو المعتمر في طوافه أن يزاحم الناس لما فيه من الأَذِيَّة والضرر، وذهاب الخشوع والتعبُّد، وقد يصل إلى حدِّ اللغو والجدال والمقاتلة، والمعلوم أنَّ الاستلام والإشارة مستحبان والإيذاء محرَّم فلا يجوز فعل المحرم لتحصيل المستحبّ.
- ولا يجوز أن يعتقد أنَّ لكلِّ شوطِ دعاءً خاصًّا إلَّا ما صحَّ عن عبد الله ابن السائب في قال: سمعت رسول الله في يقول بين الركنين: ﴿ رَبَّنَا مَالِنَا فِي الدُّنيَ عَالَنَا فِي الدُّنيَ عَسَكَنَةً وَفِي اللهِ غَلَابُ النَّادِ (اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى المَّارِةِ اللهُ ال
- ولا يجوز أن يرفع صوته لما فيه من التشويش على الآخرين، ولا أن يدعو بالدعاء جماعيًّا إذ لا يشرع في الذكر الاجتماع عليه بصوتٍ واحدٍ.
- ولا يصحُّ له أن يطوف من داخل الحِجْر؛ لأنَّ الحجر من الكعبة إجماعًا(")، فيجب الطواف وراءه؛ لأنَّ الله تعالى أمر بالطواف بالبيت جميعه بقوله تعالى:

^{= «}الحج» (١/ ٥٧٩) رقم: (١٢٧٦)، من حديث أم سلمة كالحج»

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب المناسك، باب الدعاء في الطواف (۳۰۸/۲)، وأحمد في «المسند» (۳/ ۲۱)، من حديث عبد الله بن السائب . والحديث حسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (۱۸۹۲).

⁽٢) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ١٨٨).

﴿ وَلَـٰ يَظُوُّوا بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِـٰيِقِ ۞ ﴾ [الحج]، والحجر منه، فمن لم يطف به لم يعتدّ بطوافه (۱).

- ولا يجوز لحائض أن تطوف بالبيت ولا عريان لقوله على لعائشة ولى الفَعِلَى كَمَا يَفْعَلُ الحَائِّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالبَيْتِ» (أن ولقوله على الحَابُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالبَيْتِ» (أن) ولقوله على الحَابُّ عَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ » (٥٠).

 [«]المغني» لابن قدامة (٣/ ٣٨٢).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من لم يستلم إلَّا الركنين اليهانيين (۱/ ۳۸۹)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/ ۵۷۷) رقم: (۱۲۲۷)، من حديث ابن عمر .

 ⁽٥) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك (١/ ٣٩١)،=

- وتلزمه الموالاة بين الأشواط في الطواف إلّا لعذر، ويبني للعذر على ما
 سبق من حيث انقطع طوافه مع إعادة الشوط الذي خرج منه.
- لا يجوز الكلام الذي لا يرضي الله تعالى أثناء الطواف الذي يتضمَّن إيذاءً لعباد الله وإذهابًا للخشوع، ويجوز له الكلام في الأمور الواجبة والمستحبة والمباحة من غير توسع، والاشتغال بذكر الله وقراءة القرآن أولى وأسلم لقوله على الطّواف بالبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فَلا يَتَكَلَّمُ إِلّا بِخَيْرٍ» (١)، وفي رواية: «فَأَقِلُوا فِيهِ الكلام» (١).

خامسا: يستحب له التزام الملتزم في الطواف إن تيسَّر، ويضع عليه صدره ووجهه وذراعيه، ويدعو بها شاء ويسأل الله حاجته؛ لأنَّ «النَّبِيَّ عِلَيْهَا كَانَ يَضَعُ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَّيْهِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالبَابِ» (")، والصحابة عَلَيْنَ كانوا

⁼ ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٦١٢) رقم: (١٣٤٧)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

⁽۱) أخرجه الترمذي كتاب «الحجّ»، باب ما جاء في الكلام في الطَّواف (٩٦٠)، والنَّسائي كتاب «مناسك الحجّ»، باب إباحة الكلام في الطَّواف (٢٩٢٢)، والدَّارمي في «سننه» (١٧٩١)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٣٨٣٦)، والحاكم في «المستدرك» (١٦٨٦)، والبيهقيُّ في «المُستدرك» (١٦٨٦)، والبيهقيُّ في «الشُّنن الكبرى» (٩٣٨٤)، من حديث ابن عبَّاس في والحديث صحَّحه الألبانيُّ في «الإرواء» (١/١٥٤)، وانظر في وقفه أو رفعه ما كتبه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/١٥٥)

⁽٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٨٧)، من حديث ابن عباس على الظر: «الإرواء» للألباني (١/ ١٥٤)، و«نصب الراية» للزيلعي (٣/ ٥٧).

⁽٣) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الملتزم (٢/ ٣١٠)، وابن ماجه كتاب «المناسك»،=

يفعلون ذلك حين يدخلون مكة، و «لو وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسنًا »(١).

* سادسا: فإذا أتم سبعة أشواط وانتهى منها غطّى كتفه، وتقدَّم إلى مقام إبراهيم ويقرأ: ﴿ وَالْمَخِدُوا مِن مَقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلًى ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ثمّ يصلي سنة الطواف خلف المقام أو قريبًا منه إن أمكن وإلّا ففي أي مكان داخل الحرم، ويقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة بن ﴿ قُلْ يَعَلَيْهُا ٱلْكَنْوِنَ ﴾ [الكافرون]، وفي الثانية بعد الفاتحة _ أيضًا _ بن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللهُ أَكُدُ اللهُ ﴾ [الإخلاص].

قال ابن عبد البر عَظِلْكَهُ: « وأجمعوا _ أيضًا _ على أنَّ الطائف يُصلِّي الركعتين حيث شاء من المسجد، وحيث أمكنه وأنه إن لم يُصلِّ عند المقام أو خلف المقام فلا شيءَ عليه »(٢).

ويدلُّ على ما تقدَّم حديث جابر بن عبد الله على قال في صفة حَجَّة النبي على الله على ما تقدَّم حديث جابر بن عبد الله على قال في صفة حَجَّة النبي على الرَّعْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ نَفَدَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلً ﴾، فَجَعَلَ المَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَيْتِ فَكَانَ أَبِي يَقُولُ وَلَا أَعْلَمُهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ عِلَى كَانَ يَقُرأُ فِي الرَّعْعَتَيْنِ:

باب الملتزم (٢٩٦٢)، من حديث عبد الله بن عمرو هي. والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ١٧٠)، وانظر «التلخيص الحبير» لابن حجر (٢/ ٥٤٥).

⁽۱) «مجموع الفتاوي» لابن تيمية (٢٦/ ١٤٣ ـ ١٤٣).

 ⁽۲) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/٤)، قال ابن قدامة في «المغني» (٣/ ٣٨٣): «وحيث ركعها ومها قرأ فيها جاز».

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُّ ﴾ وَ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ (١).

* سابعا: وعلى المصلي أن يتخذ السترة عند الشروع في صلاته، لعموم النصوص المؤكِّدة على اتخاذها من غير تفريق بين الحرم وغيره من المساجد، لقوله على: «إذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ » (")، وقوله على: «لَا تُصَلِّ إِلَّا إِلَى سُتْرَةٍ، وَلَا تَدَعْ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْكَ، فَإِنْ أَبَى فَلْتُقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّ مَعَهُ القَرِينَ » (")، وقوله على: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ القَرِينَ » (")، وقوله على: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ وَلَا يُبَيِّ عَلَى اللهِ عَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ » (أ)؛ ولأنَّ «النَّبِيَ عَلَى كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ العِيدِ أَمَرَ وَلَا يُبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ » (أ)؛ ولأنَّ «النَّبِي عَلَى كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ العِيدِ أَمَرَ إِلَا يُعْفَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ » (").

وقد يعفى المضطر ولا يدفع عن المرور بين يدي المصلي أثناء الطواف ـ في حالات استثنائية ـ عند شدة الزحام، أمَّا حديث ابن عباس رضي : «أَنَّهُ أَتَى النَّبِيّ

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «الصلاة»، باب الدنو من السترة (۱/ ۳۱۵)، والنسائي كتاب «القبلة»، باب الأمر بالدنو من السترة (۷٤۸)، وأحمد (٤/ ۲)، من حديث سهل بن أبي حثمة . والحديث حَسَّنه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ١٩٥)، وصحَّحه النووي في «الخلاصة» (۱/ ۵۱۸)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٣٧٥).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٨٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٣٦٢)، من حديث ابن عمر رهي . والحديث صحّحه الألباني «صفة الصلاة» (٨٢).

⁽٤) أخرجه مسلم كتاب «الصلاة» (١/ ٢٢٨)، رقم: (٤٩٩)، من حديث طلحة بن عبيد الله على.

⁽٥) أخرجه البخاري كتاب «الصلاة»، باب سترة الإمام سترة من خلفه (١٢٦/١)، مسلم كتاب «الصلاة» (١/ ٢٢٨)، رقم: (٥٠٠)، من حديث ابن عمر على الصلاة المسلمة على المسلمة المسلم

عَلَيْ بِمِنَّى وَهُوَ يُصَلِّى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ »(')، فليس فيه دليل على عدم اتخاذه للحربة أوالعنزة أو نحوهما.

* ثامنا: وليس بعد الفراغ من ركعتي الطواف دعاء يُشرَع، وإنها ينصرف بعدهما إلى زمزم فيشرب منه، ويصبُّ على رأسه، لقوله على «مَاءُ زَمْزَمَ لِهَا شُرِبَ لَهُ» (")، ولقوله على: «إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ وَهِيَ طَعَامُ طُعْمٍ وَشِفَاءُ سُقْمٍ» (")، ولقوله على: «خِيرُ مَاءٍ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ مَاءُ زَمْزَمَ فِيهِ طَعَامٌ مِنَ الطُّعْمِ وَشِفَاءٌ اللَّعْمِ وَسُفَاءٌ اللهُ عَلَيْ وَجْهِ الأَرْضِ مَاءُ وَمُؤمَ فِيهِ طَعَامٌ مِنَ الطُّعْمِ وَشِفَاءٌ مِنَ الطُّعْمِ وَشِفَاءٌ اللهُ عَلَيْ وَجْهِ الأَرْضِ مَاءُ وَمُؤمِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «العلم»، باب متى يصح سماع الصغير (۱/ ٢٨)، من حديث ابن عباس والمناه المناه ال

⁽۲) أخرجه ابن ماجه كتاب «المناسك»، باب الشرب من زمزم (۳۰۲۲)، وأحمد في «مسنده» (۳/ ۳۵۷)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۱٤٨/٥)، من حديث جابر بن عبد الله كالله والحديث حسَّنه المنذري في «الترغيب والترهيب» (۲/ ۱۳۲)، وابن القيم في «زاد المعاد» (۱/ ۳۲۰)، وصحَّحه الألباني في «إرواء الغليل» (۱۱۲۳).

⁽٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٤٧)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢٩٦)، والطيالسي في «مسنده» (٤٥٧)، من حديث أبي ذر ﴿ والحديث صحّحه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٣٥)، والألباني في «صحيح الجامع» (٢٤٣٥). وأصله في صحيح مسلم: كتاب «فضائل الصحابة» (٢/ ١١٥٥)، رقم: (٣٤٧٣)، بلفظ: "إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ إِنَّهَا طُعُامُ طُعْم».

⁽٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٩٨)، وفي «الأوسط» (٤/ ١٧٩)، من حديث ابن عباس عباس في . قال ابن حجر: «رواته موثوقون وفي بعضهم مقال لكنه قوي في المتابعات». انظر: «فيض القدير» للمناوي (٣/ ٤٨٩)، وحَسَّنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٤٥).

* تاسعا: ثم يُسنُ له الرجوع إلى الحجر الأسود ـ قبل أن يأتي المسعى ـ فيكبِّر ويستلمه إن تيسَّر على نحو ما تقدَّم، ويدلُّ عليه حديث جابر بن عبد الله عليه ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطُوافٍ مِنَ الحَجَرِ إِلَى الحَجَرِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الحَجَرِ، وُصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الحَجَرِ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى زَمْزَمَ فَشُرِبَ مِنْهَا وَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ رَجَعَ فَاسْتَلَمَ الرُّكُنَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الصَّفَا» (١)، وقد قال عليه: «خُذُوا عَنِي مَنَاسِكُكُمْ» (١).

⁽۱) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٩٤)، من حديث جابر بن عبد الله ﴿ وَأَخْرَجُهُ مَسْلُمُ عَنْصًا اللهِ ﴿ الْحَجِ » (١/ ٥٧٥)، رقم: (١٢٦١).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

في أعمال السعي بين الصفا والمروة

تظهر أعمال السعي بين الصفا والمروة فيما يأتي:

* أولا: إذا فَرَغَ المُحْرِمُ من طوافه خرج إلى المسعى، فإذا دنا من الصفا قرأ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الصّفا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَعْلَوْكَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللّهُ صَارَكُ عَلِيمُ ﴿ البقرة]، ويقول: «نَبْدَأُ بِهَا بَدَأ اللهُ بِهِ»، ولا يكرِّرها في غير هذا الموضع، ثمَّ يرتقي على الصفاحتى يرى الكعبة، فيستقبلها فيرفع يديه من غير إرسال فيوجِّد الله ويُكبِّره، فيقول: «اللهُ أَكْبُرُ، اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، يُحْيِي وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهُ إِلّا اللهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهُ إِلّا اللهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمُ الأَخْرَابَ وَحْدَهُ»، يكرِّر ذلك ثلاث مرات، ويدعو بين التهليلات بيا شاء من الأدعية، والأفضل أن يكون مأثورًا عن النبي عِنْ أو السلف الصالح.

ويدلُّ عليه حديث أبي هريرة ﴿ قَالَ: ﴿ فَلَيَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصَّفَا فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى البَيْتِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللهَ وَيَدْعُو بِهَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوَ ﴾ (١)،

وفي حديث جابر بن عبد الله وَ الله عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

* ثانيا: ثمَّ يَنْزِلُ من الصفا إلى المروة ليسعى بينها، فإذا وصل إلى العمود الأخضر الأوَّلِ هَرْوَلَ، أي: أسرع بقدر ما يستطيع من غير أَذِيَّةٍ إلى العمود الأخضر الثاني، وهما عَلَهَان معروفان بالميلين الأخضرين، وكان في عهده في واديًا أبطح فيه دقاق الحصى، ويقول بينهها: «رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، إِنَّكَ أَنْتَ الأَعَرُّ الأَكْرَمُ» (٢)،

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك» (۲/ ۳۱۵)، والترمذي كتاب «تفسير القرآن»، باب ومن سورة البقرة (۲۹۲۷)، وأحمد (۳/ ۳۲۰)، من حديث جابر بن عبد الله على والحديث صحَّحه ابن عبد البر في «التمهيد» (۲/ ۲۱۶)، والألباني في «الإرواء» (۱/ ۳۱۸). وأمّا لفظ: «أبّدأُ». وأمّا لفظ: «أبدؤوا» وأخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/ ۵۰۷)، رقم: (۱۲۱۸)، بلفظ: «أبّدأُ». وأمّا لفظ: «ابدؤوا» فشاذة، قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (۲/ ۹۰ ۵) بعد أن ذكر من رواها: «قال أبو الفتح وابن دقيق العيد القسيري: مخرج الحديث عندهم واحد، وقد اجتمع مالك، وسفيان ويحيى بن سعيد القطان على رواية: نبدأ بالنون التي للجمع، قلت: وهم أحفظ من الباقين»، وانظر: «الإرواء» للألباني (۱/ ۳۱۷).

 ⁽۲) ورد عن عمر وابنه عبد الله وعبد الله بن مسعود را الطر: «المصنف» لابن أبي شيبة ورد عن عمر وابنه عبد الله وعبد الله بن مسعود (۵/ ۹۵)، وروي مرفوعًا ولا يصحُ إلَّا =

≡ العمدة في أعمال الحج والعمرة ۖ والعمرة العمدة المعمدة المعم

فقد ثبت عن جمع من السلف.

ويدلُّ على ذلك «أَنَّ النَّبِيَّ عِلَيْهُ كَانَ يَسْعَى بَطْنَ المَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ» ('')، ويقول: «لَا يُقْطَعُ الأَبْطَحُ إِلَّا شَدًّا» ('').

* ثالثا: ثمَّ يسير على عادته إلى المروة فيرتقي عليها ويستقبل القبلة ويقول مثل ما قاله في «الصفا» من تكبير وتوحيد ودعاء.

رابعا: ثم ينزل من المروة إلى الصفا ويهرول في موضع إسراعه، ويرتقي على
 الصفا ويستقبل القبلة ويقول مثل ما قاله أول مرة.

ويُعَدُّ السعيُ من الصفا إلى المروة شوطًا، ومن المروة إلى الصفا شوطًا ثانيًا، ويُتِمُّ سعيه بسبعة أشواط، يبتدئ الشوطُ الأول بالصفا وينتهي الشوطُ السابع بالمروة.

ويدلُّ عليه حديث جابر بن عبد الله ﴿ فَيْكُ ، وفيه: ﴿ ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمُرْوَةِ حَتَّى

⁼ موقوفًا. انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٦/ ٢١٦)، «التلخيص الحبير» لابن حجر (٢/ ٥١٠)، «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (١/ ٢٧٨)، و«حجة النبي عليه» للألباني (١/ ١١٩).

⁽۲) أخرجه ابن ماجه كتاب «المناسك»، باب السعي بين الصفا والمروة (۲۹۸۷)، وأحمد (۲/ ٤٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٩٨)، من حديث أم ولد شيبة على والحديث صحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٥٦٤).

إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الوَادِي سَعَى حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى أَتَى المَرْوَةَ فَفَعَلَ عَلَى المَرْوَةِ » (أ). عَلَى المَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى المَرْوَةِ » (أ).

* تنبيه عن أخطاء يقع فيها بعض الحجاج أو المعتمرين، منها:

- ليس للسعي ذِكر مخصوص إلا ما تقدّم، وله أن يأتي في سعيه بها شاء من
 الأدعية والأذكار المسنونة وقراءة القرآن.
- من السنة الهرولة، أي: السعي الشديد بين العَلَمين الأخضرين في جميع أشواط السعي، بينها في الطواف لا يرمُل إلّا في الثلاثة الأولى فقط، ويمشي بين الركنين وهما الركن اليهاني والحجر الأسود.
- وليس من السُّنَة الاضطباع في السعي، وإنها سُنِّيَّه عند طواف القدوم، إذ لم يثبت أنَّ النبي على اضطبع في غير الطواف، قال ابن قدامة بَرِ النبي الشافعي: يَضْطَبعُ فيه؛ لأنه أحدُ الطَّوَافَيْنِ، فأشبه الطواف بالبيت، ولنا أنَّ النبيَّ الشافعي: يَضْطَبعُ فيه؛ لأنه أحدُ الطَّوَافَيْنِ، فأشبه الطواف بالبيت، ولنا أنَّ النبيَّ الشافعي: منطبع فيه، والسُّنَة في الاقتداء به، قال أحمد: ما سمعنا فيه شيئًا، والقياس لا يصحُّ إلَّا فيها عُقل معناه، وهذا تعبُّدٌ محضٌ "".
- ليس من السُّنة الصلاة بعد السعي، وقال بعض الحنفية باستحباب ركعتين

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/ ۵۵۷)، رقم: (۱۲۱۸)، والنسائي كتاب «مناسك الحج» (۲۹۸۵)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب حجة رسول الله ﷺ (۳۰۷٤)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

⁽٢) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٣٧٣).

بعده (۱) استنادًا إلى ما روى المطلب بن أبي وداعة قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عِنْ حِينَ فَرَغَ مِنْ سَعْيِهِ جَاءً، حَتَّى إِذَا حَاذَى الرُّكْنَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي حَاشِيةِ المَطَافِ، وَيَنْ فَرَغَ مِنْ سَعْيِهِ جَاءً، حَتَّى إِذَا حَاذَى الرُّكْنَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي حَاشِيةِ المَطَافِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّائِفِينَ أَحَدُّ»، والحديث ضعيف (۱)، وعلى فرض التسليم بصحَّته فليس فيه دليلٌ على أنَّ الركعتين من سنن السعي لجواز مطلق النفل، فهي واقعة عين محتملة فلا دليل فيها.

• السعي لا يكون إلا بعد الطواف، أي: أن يتقدّم السعي طوافٌ صحيحٌ لتبعية السعي له (٢)، وأن يجعل سعيه مرتبًا وَفق السنة يبدأ بالصفا ويختم بالمروة _ كها تقدم _ فإن بدأ بالمروة لم يَعتَدَّ بذلك الشوط، فإذا وصل الصفا كان هذا أوَّلَ سعيه، وأن يستوعب _ في سعيه _ ما بين الصفا والمروة، فإذا لم يصعد على الصفا والمروة لزمه أن يُلصق قدمه بالابتداء والانتهاء، ولا يصح أن يترك عمَّا بينها شيئًا، وأن يكون السعي في موضع السعي، ولا يصح سعيٌ بمحاذاة المسعى، سواء من

⁽۱) قال ابن الهمام الحنفي في «فتح القدير» (۲/ ٤٧١): «إذا فرغ من السعي يستحب له أن يدخل فيصلي ركعتين ليكون ختم السعي كختم الطواف، كما ثبت أن مبدأه بالاستلام كمبدئه عنه هي ولا حاجة إلى هذا القياس إذ فيه نص وهو ما روى المطلب بن أبي وداعة...».

⁽۲) أخرجه النسائي كتاب «مناسك الحج»، أين يصلي ركعتي الطواف (۲۹۰۹)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب الركعتين بعد الطواف (۲۹۰۸)، والحاكم في «المستدرك» (۱/ ۳۲۲)، وهو ضعيف كما في «السلسلة الضعيفة» (۲/ ۳۲۳_۳۲۷)، برقم: (۹۲۸)، و هم المنة» (۳۰۳)، كلاهما للألباني.

⁽٣) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٣٩٠).

داخل المسجد أو من خارجه.

* خامسا: يجوز الطواف والسعي راكبًا والمشي أفضل لغير العاجز، لحديث جابر بن عبد الله وفي قال: «طَافَ النَّبِيُّ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالبَيْتِ وَبِالسَّفَا وَالمَرْوَةِ» (')، وفي حديث ابن عباس وفي قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ فِي لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَيًّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِبَ وَالمَشْئيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ » ('').

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/ ٥٧٩)، رقم: (۱۲۷۳)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب الطواف الواجب (۲/ ۲۰۴)، وأحمد (۳/ ۳۱۷)، من حديث جابر بن عبد الله عنه.

⁽٢) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٧٦)، رقم: (١٢٧٤)، وأحمد (١/٢٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٠٠)، من حديث ابن عباس على الكبرى» (٥/ ٢٠٠)،

في أعمال الحلق والتقصير

تظهر أعمال الحلق والتقصير في العمرة فيما يلي:

* أولا: إِنْ أَتَمَّ المعتمِرُ سعيَه سبعةَ أشواطِ فله الاختيار في الحلق أو التقصير، والحلقُ أفضل إلّا إذا كان متمتّعًا قاصدَ الحجِّ وقَرُبَ حَجُّه، ليبقى له شَعْرٌ يحلقه في مناسك الحجِّ، فالتقصيرُ أفضل من هذه الجهة، ويدلُّ عليه حديثُ جابرِ ابن عبد الله وَيَعلُوفُوا ثُمَّ يُقصِّرُوا عَمْرَةً وَيَعلُوفُوا ثُمَّ يُقصِّرُوا وَيَعلُوهَا عُمْرَةً وَيَعلُوفُوا ثُمَّ يُقصِّرُوا وَيَعلُوهَا عُمْرَةً وَيَعلُوفُوا ثُمَّ يُقصِّرُوا وَيَعلُوهَا عُمْرَةً وَيَعلُوفُوا ثُمَّ يُقصِّرُوا وَيَعلُوا» (۱)، قال ابن قدامة: «المستحبُّ في حقِّ المتمتِّع عند حِلِّه من عمرته التقصير ليكون الحلق للحج» (۱). أمَّا إذا كان بين عمرته وحَجِّه فترة كافية يطول الشعر خلاها فإنَّ الأفضلية تبقى للحلق (۲).

* ثانيا: ويكون الحلق والتقصير شاملًا لجميع الرأس، أمَّا المرأة فلا تحلق

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب تقضي الحائض المناسك كلّها إلّا الطواف بالبيت (۱/ ۳۹۸)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب في إفراد الحج (۲/ ۲۲۲)، وأحمد (۳/ ۳۰۵)، من حديث جابر بن عبد الله عليها.

⁽٢) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٣٩٢).

⁽٣) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٦٧).

وإنها تُقَصِّر شعرها من كلِّ قرنِ أَنْمَلَة (١)، وبذلك يُنهي أعمال عمرته، ويحلَّ منها حلَّ كاملًا، ويباح له جميع محظورات الإحرام.

ويدلُّ على ما تقدَّم قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ صَدَفَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّمَيَا بِالْحَقِّ لَتَدُخُلُنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللهُ عَامِنِينَ مُعَلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُفَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ [الفتح: ٢٧]، و «النبيُّ عَلَيْ ترحَّم على المحلِّقين ثَلَاثًا وعلى المقصِّرين مَرَةً » (")، وحلَّق عِلَيْ المجيع رأسه، وقال: ﴿ خُذُوا عَنِي مَنَاسِكُكُمْ ﴾ (")، وأمر أصحابه بذلك كما في حديث ابن عباس عَلَى الله قَلْمَ النَّبِيُ عَلَيْهُ مَكَّمُ النَّبِي عَلَيْهُ مَكَّةً أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّوا وَيَعْلِقُوا أَوْ يُقَصِّرُوا » (").

قال ابن عبد البر على الله على الله على أنَّ النساءَ لا يَحْلِقْنَ وأنَّ سُنَتَهُنَّ التقصير» (٥)، لقوله على النِّسَ عَلَى النِّسَاءِ الحَلْقُ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَقصير أو الحلق من جميع شعره، وكذلك التَّقْصِيرُ» (١)، وقال ابن قدامة: «يلزم التقصير أو الحلق من جميع شعره، وكذلك

⁽١) الأَنْمَلَةُ: وهي رأس الأصبع من المفصل الأعلى. والقرن: الخُصلة من الشعر، أي: الضفيرة. [«مختار الصحاح» للرازي (٦٨٠) (٥٣٢). انظر «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٣٩ _ ٤٤٠)].

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الحلق والتقصير عند الإحلال (١/ ٤١٤)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٩٠)، رقم: (١٣٠١)، من حديث عبد الله بن عمر عليه الله عن عمر المعلم ا

⁽٣) سبق تخریجه، انظر: (ص ٢٣).

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب تقصير المتمتع بعد العمرة (١/ ٤١٥)، من حديث ابن عباس ،

⁽٥) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣١٣).

⁽٦) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الحلق والتقصير (٢/ ٣٤٤)، والدارمي كتاب =

المرأة، نُصَّ عليه، وبه قال مالك... ولنا، قول الله تعالى: ﴿ مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾، وهذا عامٌّ في جميعه، ولأنَّ النبي عِنْ حلَّق جميع رأسه، تفسيرًا لمطلق الأمر به، فيجب الرجوع إليه، ولأنه نُسُكُ تعلَّق بالرأس فوجب استيعابُه به كالمسح، فإن كان الشعر مضفورًا، قصَّر من رؤوس ضفائره كذلك، قال مالك: تُقصِّر المرأة من جميع قرونها، ولا يجب التقصير من كلِّ شعره؛ لأنَّ ذلك لا يعلم إلَّا بحلقه» (۱).

* ثالثا: ومَن لا شعرَ على رأسه لا حلقَ عليه ولا فدية، ويُشرع له إمرار المُوسَى على رأسه، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنَّ الأصلع يُمِرُّ على رأسه المُوسَى (٢)، وليس ذلك واجبًا (٣).

﴿ رَابِعَا: قَالَ ابَنَ قَدَامَةً ﴿ يُسْتَحَبُّ لَمَنَ حَلَّقَ أَوْ قَصَّرَ تَقَلَيْمُ أَظَافُوهُ وَالْأَخَذُ مِن شَارِبِهِ ﴾ لأنَّ النبي عِلَيْ فعله. قال ابن المنذر: ثبت أنَّ رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه من شاربه وأظفاره، وكان لما حلَّق رأسه، قلَّم أظفاره، وكان ابن عمر يأخذ من شاربه وأظفاره، وكان

[«]المناسك»، باب من قال ليس على النساء حلق (٢/ ٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٠٤) من حديث ابن عباس وقع . والحديث ذكر له ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٢٦٧) متابعات يتقوى بها، وحَسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٥٧)، وصحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٥٧).

⁽۱) «المغني» لابن قدامة (۳/ ٣٩٣).

⁽٢) «الإجماع» لابن المنذر (٥٢).

⁽٣) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٣٧).

⁽٤) أخرجه أحمد (٤/ ٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٥)، من حديث عبد الله بن زيد=

عطاء، وطاوس، والشافعي، يحبون لو أخذ من لحيته شيئًا(')، ويستحب إذا حلَّق أن يبلغ العظم الذي عند منقطع الصدغ من الوجه، كان ابن عمر يقول للحالق: ابلُغ العظمين، أفصل الرأس من اللحية »(').

في طواف الوداع:

* أولا: ويستحبُّ له أن يطوف بالبيت تطوُّعًا طيلةَ مُدَّة إقامته بسبعة أشواط وصلاة ركعتين خلف المقام إن تيسَّر، زيادة أجر وثواب، لقوله على: «مَنْ طَافَ بِالبَيْتِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ» (أ)، ويحرص على العمل الصالح كما

⁼ ﷺ. قال الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٢): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»، وقوَّاه الشوكاني بشواهده في «نيل الأوطار» (١/ ٧٣).

⁽١) انظر: السُّنة في الأخذ على ما زاد على القبضة من اللحية في الفتوى رقم: (٨٥٧) بالموقع الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

⁽۲) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٣٧).

⁽٣) أخرجه البخاري مختصرًا كتاب «الوضوء»، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان (١/ ٥١)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٩٢)، رقم: (١٣٠٥)، من حديث أنس بن مالك .

⁽٤) أخرجه ابن ماجه كتاب «المناسك»، باب فضل الطواف (٢٩٥٦)، من حديث ابن عمر (٤) . والحديث صحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٤٩٧).

سيأتي في باب أعمال الحج(١).

* ثانیا: فإن كان أهل بالعمرة في غیر أشهر الحجّ وأراد مغادرة مكة فله أن يُودِّعَ البيت بالطواف ليكون آخر عهده بالبيت، وإذا خرج من المسجد الحرام يخرج عاديًّا كها يخرج الناس من المساجد فلا يلتفت إذا ولَّى ولا يمشي القهقرى (٢٠)، ويقدم رجله اليسرى عند الخروج ويقول: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ، اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ مَنْ فَضْلِكَ » (٢٠).

أمَّا من مَّت عمرته في أشهر الحجِّ فيباح له كلُّ محظورات الإحرام، ويبقى إلى يوم التروية _ وهو اليوم الثامن من ذي الحجة _ فيُهِلُّ بالحجِّ، ومَن أهلَّ بحجٍّ مُفْرَدٍ أو بحجٍّ وعمرةٍ قارنًا ولم يَسُق الهدي يجب عليه أن يتحلَّل بعمرةٍ (1).

وأمًّا من ساق الهدي فلا يُحِلُّ حتى ينحر هديَه يومَ النحر.

⁽١) انظر (ص ١٣٧).

⁽٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٦/١٤٣).

⁽٣) سبق تخریجه، انظر: (ص ٤٨)، هامش رقم: (٤).

⁽٤) انظر: «أفضلية أنواع الإحرام في الحجّ» في (ص ١٦٥).



الباب الثاني

أعمال الحجا

- * في أعمال اليوم الثامن من ذي الحجة [يوم التروية].
 - * في أعمال اليوم التاسع من ذي الحجة [يوم عرفة].
 - فرع: في أعمال الحج بعرفة.
 - فرع: في أعمال الحج بمزدلفة.
- * في أعمال اليوم العاشر من ذي الحجة [يوم عيد النحر].
 - + فرع: في الرمي.
 - فرع: في الذبح والنحر.
 - فرع: في الحلق والتقصير.
 - ♦ فرع: في طواف الإفاضة.
- - * في أعمال الحاج بعد أيام التشريق.

	•	

في أعمال اليوم الثامن من ذي الحجة [يوم التروية]

تظهر الأعمال التي يقوم بها الحاج في يومه الأول على الوجه التالي:

الله الله الله الخبّ من أهلها أن يحرم ضُحّى من الموضع الذي نزل فيه من حَلَّ بمكة ومن أراد الحبَّ من أهلها أن يحرم ضُحّى من الموضع الذي نزل فيه من غير أن يذهب إلى البيت الحرام أو إلى ميزابه ليحرم عنده.

ويُستحبُّ له عند إحرامه بالحجِّ أن يفعل ما تقدَّم من أعمال الإحرام بالعمرة من التنظيف والاغتسال والتطيُّب ولبس ثياب الإحرام (٢) ثم يقول:

«لَبَيْكَ حَجَّا، لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَاللَّعْمَةَ لَكَ وَاللَّعْمَةَ لَكَ وَاللَّعْمَةَ وَاللَّعْمَةَ لَكَ وَاللَّعْمَةَ وَلا يقطعها حتى يرمي جَمرة العقبة الكبرى يوم النحر.

ويدلُّ عليه حديث جابر بن عبد الله ﴿ أَمَرَنَا النبيُّ ﴿ أَمَرَنَا النبيُّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

⁽١) قال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٦/ ١٥٤): «وإنها سمي بذلك لأنهم كانوا يرَّوون من الماء؛ لأنَّ تلك الأماكن لم يكن فيها إذ ذاك آبار ولا عيون».

⁽٢) لا يشترط للحاج تغيير ثياب الإحرام التي أحرم بها في عمرته كما لا يشترط أن تكون جديدة، والأولى أن تكون نظيفة.

أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنِّى، قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الأَبْطَحِ»(''، ففيه دليلٌ على أنَّ الإهلال بالحجِّ من محلِّ السكن؛ لأنَّ النبي على الله كان نازلًا في بطحاء مكة ('').

وفي حديث ابن عباس وهي : «لَمْ يَزَلِ النبيُّ عَلَيْهُ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ» (٣).

* ثانيا: ويُسنُّ للحاج التوجُّه إلى مِنَى قبل الزوال أو بعده من يوم التروية، فيبيت بمِنَى ليلةَ عرفة، ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، كُلِّ صلاة في وقتها بلا جمع، ويقصر الرباعية منها، ثُمَّ يمكث بها حتى تطلع الشمس في اليوم التاسع، قال ابن عبد البر على الله على الله على النوعة عند الطهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، فكذلك فعل رسول الله التروية بمنى: الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، فكذلك فعل رسول الله شيء عندهم على تاركها إذا شهد عرفة في وقتها.

⁽۱) جزء من حدیث جابر بن عبد الله ﷺ الطویل، أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/ ٥٥٤)، رقم: (۱۲۱٤).

⁽٢) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢٤): «الأبطح: هو قرب مكة، وفيه مقبرة مكة، وهو منزل نزله رسول الله في حَجَّته قبل دخوله مكة وفي خروجه فيها منصرفًا». وقال النووي في «شرح مسلم» (٨/ ١٦٢): «الأبطح: هو بطحاء مكة، وهو متصل بالمحصب... إنها أحرموا من الأبطح لأنهم كانوا نازلين به، وكلُّ من كان دون الميقات المحدود فميقاته منزله» بتصرف.

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الركوب والارتداف في الحج (١/٣٧٣)، (١/ ٥٨٢) رقم: (١٢٨١)، من حديث ابن عباس ،

وأمَّا غُدُوُّه منها إلى عرفة حين تطلع الشمس فحسن، وليس في ذلك عند أهل العلم حَدٌّ، وحسب الحاج البائت بمنى ليلة عرفة ألا تزول له الشمس يوم عرفة إلّا بعرفة »(۱)، ولا فرق في قصر الصلاة بين أهل مكة وغيرهم من أهل الحل والآفاق لثبوت صلاة النبي عظم بالناس من أهل مكة وغيرهم بمنى وعرفة ومزدلفة قصرًا، ولو كان الإتمام واجبًا لأمرهم به كما أمرهم به عام الفتح(۱)، وعلى فرض اعتبار صحة الحديث _ و «تَأْخِيرُ البَيَانِ عِنْدَ وَقْتِ الحَاجَةِ لَا يَجُوزُ».

ويلزم القصر _ أيضًا _ في حقّ أهل مِنى المقيمين بها على الراجح؛ لأنه لم ينقل أنَّ أحدًا منهم أتمَّ صلاته بعد صلاة النبي على مع أنَّ الهِمَمَ والدواعي تتوفَّر لنقله (")، ويدلُّ عليه حديث جابر بن عبد الله على قال: « فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ

⁽۱) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣٢٨).

⁽٢) وقد روي عن النبي على أنه أمر أهل مكة عام الفتح أن يصلوا أربعًا، فقد أخرج أبو داود وغيره من حديث عمران بن حصين في قال: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ الله في وَشَهِدْتُ مَعَهُ الفَتْحَ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَهَانِيَ عَشْرَةَ لَيْلَةً لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ، وَيَقُولُ: يَا أَهْلَ البَلَدِ صَلُّوا أَرْبَعًا الفَتْحَ، فَأَقَامَ بِمَكَّة ثَهَانِيَ عَشْرَةَ لَيْلَةً لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ، وَيَقُولُ: يَا أَهْلَ البَلَدِ صَلُّوا أَرْبَعًا فَا أَنْ بَعًا فَوْمٌ سَفْرٌ»، وفي إسناده مقال [قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٢٢٢): «ومداره من هذه الطرق كلها على عليّ بن زيد بن جدعان، وهو صاحب غرائب»، وضعّفه الألباني في «المشكاة» (١/ ٤٢٣)].

⁽٣) أمَّا إتمام عثمان بن عفان هو فالعلماء في تأويل سبب إتمامه خلاف، ولا يخرج فعله هو عن كونه اجتهادًا منه خالفه عليه الصحابة هو وأنكره عليه بعضهم، والمعلوم أنَّ الصحابة هو إذا اختلفوا على قولين لزم التخيُّر من أقوالهم ما يوافقه الدليل وتدعمه الحُجَّة، وقد جاءت النصوص النبوية صريحة في القصر ولم ينقل خلافه، وما تعيَّن بالنصِّ وجب المصير إليه.

التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَّى فَأَهَلُّوا بِالحَجِّ وَرَكِبَ رَسُولُ اللهِ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالعَصْرَ وَالمَغْرِبَ وَالعِشَاءَ وَالفَجْرَ ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ» (١)(١).

وعن نافع عن ابن عمر على : «أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ إِذَا اسْتَطَاعَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِمِنَّى » ("). بِمِنَّى مِنْ يَوْمِ التَّرُويَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عِلْمَا صَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَّى » (").

وعن عبيد الله بن عبد الله بن عمر وفي قال: «صَلَّى رَسُولُ اللهِ عِلَيْ بِمِنَّى رَسُولُ اللهِ عِلَيْ بِمِنَّى رَكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلاَفَتِهِ »(١).

* ثالثا: هذا، ولا تجب صلاة الجمعة على الحاج، وإن وافقت يومًا من أيام الحجِّ كمِنَّى وعرفة ومزدلفة؛ لأنه لم ينقل عن النبي عِلَيِّ أنه صَلَّى الجمعة في حَجَّته مع أنها وافقت يوم عرفة، وإنها صلاها ظهرًا وجمع معه العصر، كما لم ينقل أنه صلاها

⁽١) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽۲) هكذا السُّنَّة الثابتة عن النبي على: المبيت بمنّى ليلة عرفة، ثمَّ التوجّه منها إلى عرفة بعد طلوع الشمس، لا كما يفعله كثير من المطوفين ومن تبعهم من المرشدين مع الحجاج حيث ينقلونهم من مكة إلى عرفة يوم التاسع مباشرة من غير مبيت بمنى مع أنَّ مذهب مالك كراهة الإقامة بمكة يوم التروية حتى يُمسي. [«فتح الباري» لابن حجر (۳/ ۹۰۵)]، فعلى الحاجِّ المستبصر والحريص على دِينه أن يسأل أهل العلم ليقع حَجُّه وَفق السُّنَّة المطهَّرة.

⁽٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٢٩)، من حديث ابن عمر ﴿ قَالَ الهَيْمِي فِي «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٦٦): «رواه أحمد ورجاله ثقات»، وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (٩/ ٥)، وحسَّنه الوادعي في «الصحيح المسند» (٧٧٠).

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الصلاة»، باب الصَّلاة بمنى (١/ ٢٦١)، ومسلم كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» (١/ ٣١٣)، رقم (٦٩٤)، من حديث ابن عمر المُصَّاد.

فَعَلَيْهِ الجُمْعَةُ يَوْمَ الجُمَعَةِ، إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ مُسَافِرٌ أَوِ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَمْلُوكٌ» (١)، وصح عنه عليه أنه قال: «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَمْلُوكٌ» (١)،

⁽۱) أخرجه الدارقطني في «سننه» (۲/۳)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۳/ ١٨٤)، من حديث جابر بن عبد الله هي . والحديث وإن كان في سنده علتان إلَّا أنه يتقوى بها بعده. انظر شواهده في «السنن الكبرى» للبيهقي (۳/ ١٨٣)، و «الإرواء» للألباني (۳/ ٥٥_٥٥).

⁽٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٦٤)، من حديث ابن عمر ﷺ، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٤٠٥). وانظر: «الإرواء» (٣/ ٦١).

في أعمال اليوم التاسع من ذي الحجة [يوم عرفة]

وتظهر الأعمال التي يقوم بها الحاجُّ في يومه الثاني ابتداءً من طلوع الشمس يوم عرفة إلى آخر أعماله بمزدلفة على الوجه التالي:

أي فرع: في أعمال الحج بعرفة:

تترتَّب أعمال الحجِّ بعرفة على النسق التالي:

* أولا: إذا طلعت شمس اليوم التاسع من ذي الحجة _ وهو يوم عرفة _ توجّه الحاجّ من منّى إلى عرفة مُلَبِّيًا أو مكبِّرًا.

النُّرول به «نَمِرَة» (۱) فيمكث فيها إلى قُبيل الزوال، إن تيسَّر الله النُّرول به «نَمِرَة» (۱) فيمكث فيها إلى قُبيل الزوال، إن تيسَّر ذلك، فإذا زالت الشمس انتقل إلى «عُرَنة» (۱) ونزل فيها وليست «عُرنة» من

⁽۱) موضع قريب من عرفة وليس منها، كانت منزل النبي في حَجَّة الوداع. انظر: «مراصد الاطلاع» للصفي البغدادي (۳/ ۱۳۹۰)، و «معجم ما استعجم» للبكري (۱/ ۱۳۶).

⁽٢) عُرنة: موضع بحذاء عرفة وليست منها، إنها هي من الحرم، وعرفة خارجة عن الحرم وداخلة في الحل. انظر: «مراصد الاطلاع» للصفي البغدادي (٢/ ٩٣٤)، و«معجم ما استعجم» للبكري (٤/ ١١٩٠).

أرض عرفة عند عامَّة العلماء (۱)، وفيها يُسنُّ للإمام أن يخطب الناس خُطبةً قصيرةً تناسب الحالَ وتليق بالمقام، ثمَّ يصلي بالناس الظهر والعصر قصرًا وجمعَ تقديم، أي في وقت الظهر بأذان واحدٍ وإقامتين يعجِّل فيهما ولا يصلي بينهما شيئًا، قال ابن قدامة بَخَلْكُهُ: «والسُّنَّة تعجيل الصلاة حين تزول الشمس، وأن يقصر الخطبة، ثمَّ يروح إلى الموقف، لما روى سالم أنه قال للحجَّاج يوم عرفة: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَّة فَقَصِّر الخُطبة وَعَجِّلِ الصَلاة»، فقال ابن عمر: «صَدَق»، رواه البخاري (۱)، ولأنَّ تطويل ذلك يمنع الرواح إلى الموقف في أول وقت الزوال، والسُّنَة التعجيل في ذلك» (۱).

⁽۱) قال النووي في «شرح مسلم» (۸/ ۱۸۱): «وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعي والعلماء كافة إلَّا مالكًا فقال: هي من عرفات». قال البغوي في «شرح السنة» (٧/ ١٥٣) «واختلفوا فيمن وقف ببطن عرنة، فقال الشافعي: لا يجزئه حَجُّه، وقال مالك: حَجُّه صحيح وعليه دم».

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب قصر الخطبة بعرفة (١/ ٤٠١)، من حديث سالم ابن عبد الله .

⁽٣) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٠٨).

الحرام وعرفة _ إلى الزوال، والذهاب منها إلى عرفة والخطبة والصلاتين في أثناء الطريق ببطن عُرنة، فهذا كالمجمع عليه بين الفقهاء، وإن كان كثير من المصنّفين لا يميّزه، وأكثر الناس لا يعرفه لغلبة العادات المحدثة» (١)، قال ابن عبد البر رهذا كله لا خلاف بين العلماء المسلمين فيه» (٢).

ويدلَّ على ما تقدَّم حديث جابر بن عبدالله والطويل بعد صلاة الصبح يوم التاسع بمنى قال: «... ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَر بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمِرَةَ فَسَارَ رَسُولُ اللهِ عَلَى وَلَا تَشُكُ قُرَيْشُ إِلَّا أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَ الشَّعْرِ الْحَرَامِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَأَجَازَ رَسُولُ اللهِ عَلَى حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ القُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةَ، فَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالقَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ» "، وعن ابن عمر والله على القَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ» "، وعن ابن عمر والله عَلَى الله عَنْ مِنْ مِنَى حِينَ صَلَى الصَّبْحَ صَبِيحَة يَوْمِ عَرَفَة حَتَّى أَتَى عَلْ الله عَنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ عِنْ مَلَى الطُّهْرِ وَالعَصْرِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ الظُهْرِ وَالعَصْرِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ وَاحَ فَوقَفَ عَلَى المُوقِفِ مِنْ عَرَفَةَ» (نَا).

⁽۱) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (۲٦/ ١٦٨).

⁽٢) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣٢٤).

⁽٣) جزء من حدیث جابر ﷺ الطویل، أخرجه مسلم کتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٤) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الخروج إلى عرفة: (٢/ ٣٢٠)، وأحمد (٢/ ١٩٢)،=

ويدلَّ على استحباب التلبية والتكبير في الطريق من منًى إلى عرفات حديث عمر على قال: «غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله على مِنْ مِنْ مِنْ عِنْ إِلَى عَرَفَاتٍ مِنَّا المَلِبِّ، وَمِنَّا المَكِبِّرُ» (')، وفي حديث أنس على قال: «كَانَ يُمِلُّ مِنَّا المَهِلُّ فَلَا يُنْكُرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا المَكِبِّرُ فَلَا يُنْكُرُ عَلَيْهِ، (')، والحديث وإن دلَّ على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره على فلك إلّا أنَّ أفضل الأمرين ما دلَّ عليه فعله على من لزومه التلبية على ما ثبت من حديث جابر بن عبد الله على الطويل، وفيه - أيضًا - بعد ذكر خطبته على قال: «ثُمَّ أَذَنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الطَّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العَصْرَ، وَلُمُ يُصَلِّى العَصْرَ، وَلَمُ يُصَلِّى العَصْرَ، وَلَمُ يُصَلِّى الْعَصْرَ، وَلَمُ المُعْمَلُ بَيْنَهُمَا شَيْئًا» ('').

* ثَالثًا: فإذا فرغ من الصلاتين عجَّل الذهاب إلى الموقف بعرفة، وأصل الوقوف ركنٌ لا يصحُّ الحجُّ إلَّا به إجماعًا لقوله فِي (الحَجُّ عَرَفَةُ» (أ)، فيقف

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة: (١/ ٠٠٠)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٨٣)، رقم: (١٢٨٥)، من حديث أنس ٨٠٠٠

 ⁽٣) جزء من حدیث جابر الله الطویل: أخرجه مسلم کتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم:
 (١٢١٨).

⁽٤) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب من لم يدرك عرفة (٢/ ٣٣٢)، والترمذي كتاب «مناسك= «الحج» باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (٨٨٩)، والنسائي كتاب «مناسك=

عند الصخرات المفترشات أسفل جبل الرحمة (١)، وهذا هو الموقف المستحبّ، فإن عجز فليقرب منه بحسب الإمكان (٢)، وإلّا فعرفة كلُّها موقف، إلّا بطن عرنة لقوله عجز فليقرب منه بحسب الموقف، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَنَةَ » (٣)، وليس معنى الوقوف في هذا المكان هو القيام على القدمين، وإنها هو المكوث بأيّ هيئة كانت من بعد زوال الشمس إلى ما بعد غروبها من ذلك اليوم.

قال ابن تيمية ﷺ في «مجموع الفتاوى» (١٣٣/٢٦): «وأمَّا صعود الجبل الذي هناك فليس من السُّنَّة ويُسمَّى جبل الرحمة»، وقال في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٨٢): «ولا يشرع صعود جبل الرحمة إجماعًا».

- (٢) قال النووي عَلَيْكَ في «شرح مسلم» (٨/ ١٨٥): «وأمَّا ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل، وتوهمهم أنه لا يصحُّ الوقوف إلَّا فيه فغلط، بل الصواب جواز الوقوف في كلِّ جزء من أرض عرفات، وأنَّ الفضيلة في موقف رسول الله علي عند الصخرات».
- (٣) أخرجه ابن ماجه كتاب «المناسك»، باب الموقف بعرفات (٣٠١٦)، من حديث جابر الله . انظر رواته وطرقه في «البدر المنير» لابن الملقن (٦/ ٢٣٤)، والحديث صحّحه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ٢٧٤)، والألباني في «صحيح الجامع» (٤٠٠٦).

الحج»، باب فرض الوقوف بعرفة (۲۰۱۳)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع (۳۰۱۵)، وأحمد (٤/ ۳۰۹)، من حديث عبد الرحمن ابن يعمر الديلي على والحديث صحّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٢٣٠)، والألباني في «الإرواء» (٤/ ٢٥٠).

⁽۱) جبل الرحمة: هو الجبل الذي بوسط أرض عرفات، وحد عرفة من الجبل المشرف على عرنة إلى الجبال المقابلة له. [انظر: «المغني» لابن قدامة (۳/ ٤١٠) و «شرح مسلم» للنووي (۸/ ١٨٥)].

* رابعا: ويسنُّ للحاج استقبال الكعبة في الوقوف (١)، وأن يجتهد في ذكر الله تعالى بالأذكار المأثورة والتلبية والأدعية الجامعة لخيري الدنيا والآخرة، وهي في كلِّ وقتٍ لا سيها في عشية هذا الموقف العظيم، يرفع يديه حال الدعاء بالتضرُّع إليه والتذلُّل بين يديه وحضور قلب مخلصًا عبادته لله رب العالمين، ويُستحب له الإكثار من التهليل والتَّكرار منه، فإنه خير الذكر يوم عرفة، لقوله على المُنْفُلُ ولَهُ المُلْكُ وَلَهُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ عَشِيَّةَ عَرَفَةً: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١)، كما ثبت عنه على أنه قال: «أَحَبُّ الكَلَامِ اللهُ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ الله، وَالحَمْدُ لله، وَلَا إِلَهَ إِلَّا الله أَوْلِله أَكْبَرُ (١).

وإن لبَّى أو قرأ ما تيسَّر من القرآن فحسن، كلُّ ذلك لاغتنام فضيلة يوم عرفة لا سيما في آخر النهار يرجو فيها الحاج من الله تعالى أن يكون من عتقائه الذين يباهي بهم الملائكة، فإن خير الدعاء دعاء يوم عرفة، لقوله على: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ

⁽۱) تنبيه: لا يستقبل الحاج في دعائه وأذكاره جبل الرحمة إلَّا إذا كان الجبل بينه وبين القبلة، قال ابن قدامة على «المغني» (۳/ ۲۰۱): «والمستحب أن يقف عند الصخرات وجبل الرحمة، ويستقبل القبلة لما جاء في حديث جابر ،

⁽٢) أخرجه الطبراني في «فضل عشر ذي الحجة» (٢/١٣)، من حديث علي ١٠٠٠ والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٧/٤).

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الآداب» (١٠٢٥/٢)، رقم: (٢١٣٧)، من حديث سمرة ابن جندب .

اللَّائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَوُّلَاءِ ؟»(١)، وفي حديث آخر: ﴿ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيُبَاهِي الْمَلائِكَةَ بِأَهْلِ عَرَفَاتٍ، يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثًا غُبْرًا»(١).

* خامسا: ويستحبُّ له أن يشهد المناسكَ كلَّها على وضوء لا سيما في هذا الموقف، ومن وقف لعرفة غير طاهر فهو مدرك للحجِّ إجماعًا، قال ابن قدامة على المؤلفة: «ولا يشترط للوقوف طهارة ولا ستارة ولا استقبال ولا نية، ولا نعلم في ذلك خلافًا» (").

* سادسا: ويبقى الحاجُّ على هذه الحال مُخْبِتًا لربه ذاكرًا وملبِّيًّا وداعيًا بانكسارٍ بين يديه، راجيًا رحمته ومغفرته، وخائفًا عذابه ومقته وغضبَه، محاسبًا نفسه، مجدِّدًا توبةً نصوحًا ويستمرُّ في ذلك حتى تغرب الشمس.

ويدلُّ على ما تقدَّم حديث جابر بن عبد الله وَ قَالَ: «ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللهِ عَنَّى أَتَى المَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ القَصْوَاءِ إِلَى الصَّخَرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ المُشَاوَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصَّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ القُرْصُ» (1).

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/ ٦١٣)، رقم: (١٣٤٨)، من حديث عائشة على .

⁽۲) أخرجه أحمد (۲/ ۳۰۵)، من حديث أبي هريرة هي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائله» (۳/ ٥٦٠): «رجاله رجال الصحيح»، وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (۱۳۲۱)، وحسَّنه الوادعي في «الصحيح المسند» (۱۳۲۱).

⁽٣) «المغنى» لابن قدامة (٣/٢١٦).

⁽٤) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

* سابعا: والسُّنَة للحابِّ الواقف في عرفة الفطريوم عرفة لحديث ابن عباس على قال: ﴿إِنَّ النَّبِيَّ فِي أَفْطَرَ بِعَرَفَة وَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الفَصْلِ بِلَبَنٍ فَشَرِبَ ﴾ (')، وسئل ابن عمر في عن صوم عرفة بعرفة ؟ فقال: ﴿ حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ فَكُمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمْرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمْرَا فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمْرا فَلَمْ يَصُمْهُ وَيَعْ عُمْرا فَلَا يَعْ فَعِنْ المُعلِم فَي الشياء ولا أصوم يضعفه ويمنعه الدعاء في الصيف؛ لأنّ كراهة صومه إنها هي معلة بالضعف عن الدعاء، فإذا قوي عليه أو كان في الشتاء لم تضعف فتزول الكراهة... ولأنَّ الصوم يضعفه ويمنعه الدعاء في هذا الموقف الشريف الذي يقصد في هذا اليوم المعظم الذي يستحب فيه الدعاء في هذا الموقف الشريف الذي يقصد من كلِّ فجَّ عميقٍ، رجاءَ فضل الله فيه وإجابة دعائه به، فكان تركه أفضل » (").

* ثامنا: فإذا غربت الشمس أفاض الحاج من عرفات متوجِّهًا إلى مزدلفة، ودفع

⁽۱) أخرجه الترمذي كتاب «الصوم»، باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة (۷۵۰)، وأحمد (۲۷۸/۱)، من حديث ابن عباس عباس الحديث صحّحه الألباني في «صحيح الترمذي» (۷۵۰).

⁽۲) أخرجه الترمذي كتاب «الصوم»، باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة (۷۵۱)، وأحمد (۷۳/۲)، من حديث ابن عمر ، وصحّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (۷۳/۲)، والألباني في «صحيح الترمذي» (۷۵۱).

⁽٣) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ١٧٦).

منها بسير سهل في سرعة وبسكينة ووقار، فلا يزاحم الحجاج نفسه، ولا يضايق عليهم بمركبه ومتاعه، ويسرع متى وجد فجوة أو خلوة أو مُتَسعًا دون استعجال؛ لأنَّ السُّنَة أن يصلي الحاج المغرب تلك الليلة مع العشاء بمزدلفة (۱)، ويدلُّ عليه حديث جابر بن عبد الله والله على قال: ﴿ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصَّفْرَةُ قَلِيلًا حتى غَابَ القُرْصُ وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ ودَفَعَ رَسُولُ اللهِ وَقَدْ وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الرِّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ وَيَقُولُ بِيَدِهِ اليُمْنَى: ﴿ اللهُمْنَى: ﴿ اللهُمْنَ اللهُ اللهُ عَلَيلًا حَتَى خَلْلًا مِنَ الحِبَالِ أَرْخَى لَمَا قَلِيلًا حَتَى الشَّعِينَةَ السَّكِينَةَ عَبْلًا مِنَ الحِبَالِ أَرْخَى لَمَا قَلِيلًا حَتَى اللهُ اللَّيْسُ السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ عَلَيلًا حَتَى اللَّهُ اللَّيْ اللَّهُ ا

وعن ابن عباس أنَّ أسامة بن زيد رَسِّ قال: ﴿ أَفَاضَ رَسُولُ اللهِ عَنَى مِنْ عَرَفَةَ وَأَنَا رَدِيفُهُ فَجَعَلَ يَكْبَحُ رَاحِلَتَهُ حَتَّى أَنَّ ذِفْرَاهَا لَيَكَادُ يُصِيبُ قَادِمَةَ الرَّحْلِ وَهُوَ يَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ فَإِنَّ البِرَّ لَيْسَ فِي إِيضَاعِ وَهُوَ يَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ فَإِنَّ البِرَّ لَيْسَ فِي إِيضَاعِ

⁽۱) قلت: هذه السُّنَة وهي الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة إنها هي للاحق، أمَّا المتخلَّف الذي يخشى عدم وصوله إليها إلَّا بعد منتصف الليل فيشرع له الصلاة قبل الوصول إلى مزدلفة لعدم جواز تأخير الصلاة إلى ما بعد نصف الليل، ولا تجب عليه إعادة الصلاة أو قضاؤها بمزدلفة لقوله على: «مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاة [أي: صلاة الصبح] وَأَتَى عَرَفَاتٍ قَبْلُ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ بَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَتَهُ». [سيأتي تخريجه، انظر: (ص عرفة: ۹۳)]، قال ابن قدامة على «المغني» (۳/ ٤١٥) في بيان آخر وقت الوقوف يوم عرفة: «لا نعلم خلافًا بين أهل العلم في أنَّ آخر الوقت طلوع فجر يوم النحر»، فدل ذلك على أنَّ المتخلِّف يصلى المغرب والعشاء في غير مزدلفة.

⁽٢) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

الإبلِ» ('')، وعنه على قال: «كَانَ يَسِيرُ العَنَقَ" فَإِذَا وَجَدَ فَجُوةٌ ('') نَصَّ ('')» وقال ابن عبد البر وقالية في تعليقه على هذا الحديث: «وليس في هذا الحديث أكثرُ من معرفة كيفية السير في الدفع من عرفة إلى المزدلفة، وهو شيءٌ يجب الوقوفُ عليه وامتثالُه على أئِمَّة الحاجِّ فمن دونهم؛ لأنَّ في استعجالِ السير إلى المزدلفة استعجال الصلاةِ بها، ومعلوم أنَّ المغربَ لا تصلَّى تلك الليلة إلَّا مع العشاء بالمزدلفة، وتلك سنتُها، فيجب أن تكون على حَسَب ما فعله رسولُ الله على ومن قصرَ عن ذلك أو زاد فقد أساء إذا كان عالما بها في ذلك» ('')، ويؤيِّده حديث أسامة بن زيد الله قال: «فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ الله على الشَّعْبَ الأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ المُزْدَلِفَةِ أَنَاحَ فَبَالَ، أنه قال: «فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ الله عَلَى الشَّعْبَ الأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ المُزْدَلِفَةِ أَنَاحَ فَبَالَ، الله قَصَبَبْتُ عَلَيْهِ الوَضُوءَ، فَتَوَضَّا وُضُوءًا خَفِيفًا فَقُلْتُ: الصَّلاةَ يَا رَسُولُ الله عَلَى اللهُ عَلَى المُولَ الله عَلَى المُولَ الله عَلَى المُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى ثُمَّ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُولُ الله عَلَى اللهُ عَلَى المُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى ثُمَّ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُؤلِّى اللهُ عَلَى المُولَى اللهُ عَلَى المُؤلِّى المُولَ الله عَلَى اللهُ عَلَى المُؤلِّى اللهُ وَلَى اللهُ وَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُؤلِّى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُؤلِّى اللهُ عَلَى المُؤلِّى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى المَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى المُؤلِّى اللهُ عَلَى المُؤلِّى اللهُ عَلَى المُؤلِّي المُؤلِّى المُؤلِّمِ المُؤلِّى المُؤلِّى المُؤلِّى المُؤلِّى المُؤلِّى المُؤلِّى المُؤلِّى المُؤلِّى المُؤلِّى

⁽۱) أخرجه النسائي كتاب «مناسك الحج»، فرض الوقوف بعرفة (۳۰۱۸)، وأحمد (۷،۱/٥)، من حديث أسامة بن زيد ريد الحديث صحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٨٨٥).

⁽٢) العَنَقُ: هو السير الذي بين الإبطاء والإسراع، وهو سير سهل في سرعة. [«فتح الباري» لابن حجر (٣/ ١٨٥)].

⁽٣) الفَجْوَةُ: الموضع المتسع بين الشيئين. [«النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٤)].

⁽٤) النصُّ: التحريك حتى يخرج أقصى سير الناقة، وأصل النصِّ: أقصى الشيء وغايته، ثمَّ سمِّي به ضرب من السير سريع. [«النهاية» لابن الأثير (٥/ ٢٤)].

⁽٥) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب السير إذا دفع من عرفة (١/ ٢٠٤)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٨٥)، رقم: (١٢٨٦)، من حديث أسامة بن زيد ﴿ الحج» (١/ ٥٨٥)، رقم: (١٢٨٦)، من حديث أسامة بن زيد ﴿ الحج ﴾ (١/ ٥٨٥)،

⁽٦) «الاستذكار» لابن عبد البر (٢٩٦/٤).

رَدِفَ الفَضْلُ رَسُولَ اللهِ ﴿ عَدَاةَ جَمْعٍ ﴾ (١).

فرع: في أعمال الحج بمزدلفة:

تترتَّب أعمال الحج بمزدلفة إلى مغادرتها على النسق التالي:

* أولا: إذا حلَّ الحاجُّ بمزدلفة صَلَّى بها المغرب ثلاث ركعاتٍ والعشاء ركعتين قصرًا، ويجمع بينهما بأذانٍ واحدٍ وإقامتين، قال ابن عبد البر عَلَيْكُهُ: «أجمع العلماء على أنَّ رسول الله على دفع من عرفة في حَجَّته بعدما غربت الشمس يومَ عرفة أخَّر صلاة المغرب ذلك الوقت فلم يُصَلِّها حتى أتى مزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء، جمع بينهما بعدما غاب الشَّفَق، وأجمعوا على أنَّ سُنَّة الحاجِّ كلهم في ذلك الموضع »(۱).

* ثانيا: والسُّنَّة التعجيل بالصلاتين، وأن يصلي قبل حطِّ الرحال، وإن فصل بينهما وِأَخَّر العشاء لحاجة لم يضره ذلك، قال ابن تيمية وَعَلَّلُكُهُ: «فإذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجِهال إن أمكن، ثُمَّ إذا برَّكوها صلَّوا العشاء، وإن أخَّر العشاء لم يضره ذلك» (٢).

⁽٢) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣٣٠).

⁽۳) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (۲٦/ ١٣٤).

* ثَالثًا: ولا يتنفل بينهما ولا بعدهما، قال ابن قدامة عَظِلْكُهُ: «والسُّنَّة أن لا تَطَوُّع بينهما، قال ابن المنذر: ولا أعلمهم يختلفون في ذلك» (١).

* رابعا: ثم يبيت فيها حتى يطلع فجر اليوم العاشر من ذي الحِجّة وهو يوم العيد، فإذا تبيَّن له الفجر فالشُّنَة أن يعجِّل الصلاة في أول وقتها في المزدلفة بأذان وإقامة، ويدلُّ على ذلك حديث أسامة بن زيد على قال: « فَجَاءَ المُزْدَلِفَة فَتَوَضَّا فَأَسْبَغَ ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَصَلَّى المَغْرِب، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقيمَتِ الصَّلاةُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّى المَغْرِب، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّى بَيْنَهُمَا شَيْئًا» (٢٠. وفي حديث جابر على قال: «حَتَّى أُقيمَتِ الصَّلاةُ فَصَلَّى بِهَا المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا أَتَى المُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا شَيْئًا وَالْمَحْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصَّبْحُ بَيْنَهُمَا اللهُ عُرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصَّبْحُ بِأَنْهُمَا اللهُ عُلَى وَالْمَعْرَ وَصَلَّى الفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصَّبْحُ بِأَنْهُمَا اللهُ عُرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصَّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ» (٣٠).

* خامسا: ويتأكَّد في حقِّ الحاج الوقوف بعد صلاة الفجر بمزدلفة (١)، إلَّا في

⁽۱) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٢٠).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الوضوء»، باب إسباغ الوضوء (۱/ ٤٤)، وكتاب «الحج»، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة (۱/ ٣٠٠)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/ ٥٨٤)، رقم: (١٢٨٠)، من حديث أسامة بن زيد الم

⁽٣) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٤) المزدلفة: وهي أرض من الحرم بين جبال دون عرفة إلى مكة وبها المشعر الحرام وهو الجبل الصغير في وسطها، وقيل: إنها سميت بذلك من الازدلاف وهو الاقتراب؛ لأنها بالقرب من مكة أو منّى، ويُسمَّى المكان: جمعًا؛ لأنه يُجْمَع فيها بين المغرب والعشاء. [انظر: «مراصد الاطلاع» للصفي البغدادي (٣/ ١٢٦٥)، «معجم ما استعجم» للبكري (٤/ ١٩١١)].=

بطن مُحسر (۱)، فليس منها ويستحبُّ له أن يأتي المشعر الحرام فيرقى عليه أو يقرب منه إن أمكنه من غير إلزام، فإن وقف في أيِّ موضع من مزدلفة أجزأه، فيستقبل القبلة في وقوفه، فيَذكر ويُلبِّي، ويرفع يديه حالَ الدعاء، ويبقى على هذه الحال حتى يُسْفِر جِدًّا، ثمَّ يدفع من المزدلفة قبل طلوع الشمس وعليه سكينة ووقار، قال ابن قدامة عَلَيْنَهُ: « لا نعلم خلافًا في أنَّ السُّنَة الدفع قبل طلوع الشمس، وذلك لأنَّ النبي عَلَيْ كان يفعله، قال عمر: «إِنَّ المشركِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرِقْ ثَبِيرُ (۱) كَيُا نَغِيرُ، وأنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ خَالَفَهُمْ فَأَفَاضَ الشَمْسُ» (۱).

⁼ قال ابن قدامة على «المغني» (٣/ ٢١): «وللمزدلفة ثلاثة أسهاء مزدلفة وجمع والمشعر الحرام، وحدها من مأزمي عرفة إلى قرن محسر، وما على يمين ذلك وشهاله من الشعاب». قلت: وللمزدلفة اسم رابع وهو «قزح»، قاله عبد الملك بن حبيب على النظر: «معجم ما استعجم» للبكري (٢/ ٣٩٣)].

⁽۱) المحسِّر: وادبين يدي موقف المزدلفة مما يلي منَّى، وليس وادي محسر من مزدلفة. [انظر «معجم ما استعجم» للبكري (٤/ ١١٩٠)، «مراصد الاطلاع» للصفي البغدادي (٣/ ١٢٣٤)، «المغنى لابن قدامة (٣/ ٤٢٤)].

⁽۲) ثبیر: جبل بظاهر مکة علی یسار الذاهب إلی مِنّی، وهو من أعظم جبال مکة، عُرف برجل من هذیل اسمه «ثبیر» دُفِن فیه، وجملة (أشرق ثبیر) فعل أمر من الإشراق أي ادخل في الشروق، ومعناه: لتطلع الشمس حتى تُرى على ثبیر. [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (۳/ ۵۳۱)، «معجم ما استعجم» للبكري (۱/ ۳۳۲)].

⁽٣) «المغني» لابن قدامة: (٣/ ٥٢٣)، وأثر عمر بن الخطاب ﷺ: أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب متى يدفع من جمع (١/ ٤٠٥).

ويدلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ فَهَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَت مِ فَاذَكُرُوا اللهَ عِندَ الْمَسَالِينَ الْمَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ فَيْ اللهَ وَقَلْ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ فَيْ اللهَ اللهِ وَقَلْ اللهِ عَلَيْ اللهِ قَلْلهُ اللهِ عَلَيْ اللهِ قَالَ: « فَلَمَّ اللهُ وَقَفَ عَلَيْ اللهُ قَلْدُ اللهُ عَلَيْ اللهُ وَقَفَ عَلَيْ اللهُ قَلْلُ اللهُ عَلَيْ اللهُ قَلْلُ اللهُ عَلَيْ اللهُ قَلْلهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ قَلْلُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ الل

⁽١) ها هنا: يعني المشعر الحرام. انظر: «مرقاة المفاتيح» للقاري (٥/ ٤٨٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب من لم يدرك عرفة (١٩٥٠)، والنسائي كتاب «مناسك الحج» باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة (٢٠٤٤)، والترمذي كتاب «الحج»، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (١٩٨)، وأحمد (١٥/٥)، من حديث عروة بن مضرِّس الطائي ... والحديث صحَّحه ابن الملقن في «البدر المنير» من حديث عروة بن مضرِّس الطائي ... والحديث صحَّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٠٤٠)، والدارقطني والحاكم وأبو بكر بن العربي كما في «التلخيص الحبير» لابن حجر (٢/ ٠٥٠)، والألباني في «الإرواء» (٤/ ٢٥٩)، والوادعي في «الصحيح المسند» (٩٤٠).

⁽٤) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الصلاة بجمع (٢/ ٣٢٧)، والترمذي كتاب «الحج»، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف (٨٨٥)، وأحمد (١٥٦/١)، من حديث علي ابن أبي طالب . والحديث صحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (٢/ ٣٤٣)، والألباني في «صحيح الجامع» (٦٩٩٦).

⁽٥) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٥٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٣٣)، من=

النبي على قال: «وَمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ» (')، وفي حديث جابر بن عبد الله على قال: «ثُمَّ رَكِبَ القَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى المَشْعَرَ الحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ القَبْلَةَ فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَدَهُ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ القِبْلَةَ فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَدَهُ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطُلُعَ الشَّمْسُ» ('')، وفي حديث الفضل بن عباس على أنَّ النبي على قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ» ('').

* سادسا: يعفى من المبيت بمزدلفة المُسِنُّون والعجزة والمرضى والصبيان والضعفة من الرجال والنساء، فيُرَخَّص لهم أن يدفعوا إلى مِنَى قبل الفجر إذا غاب القمر، أي بعد منتصف ليلة العيد لرمي جمرة العقبة الكبرى تفاديًا للزحام وخشية كطُمة الناس. قال ابن قدامة على الله العيد لرمي على نعلم فيه مخالفًا؛ ولأنَّ فيه رِفْقًا بهم، ودفعًا لمشقَّة الزِّحام عنهم واقتداء بفعل نبيِّهم على النَّه ويدلُّ عليه حديث عائشة والت: « نَزَلْنَا المُزْدَلِفَةَ فَاسْتَأْذَنَتِ النَّبِيَ عِلَى النَّاسِ وَكَانَتْ الْمُرَأَةً بَطِيئَةً فَأَذِنَ لَما فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا النَّاسِ وَكَانَتْ الْمُرَأَةً بَطِيئَةً فَأَذِنَ لَما فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا اللَّاسِ وَكَانَتْ الْمُرَأَةً بَطِيئَةً فَأَذِنَ لَمَا فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا

⁼ حديث ابن عباس على الم

⁽١) سبق تخریجه، انظر: (ص ٨٤)، هامش رقم: (٣).

⁽٢) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم: كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٤) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٤٣).

نَحْنُ ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ فَلأَنْ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللهِ عِلَى كَمَا اسْتَأْذَنَتْ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ» (()، وعن ابن عباس فَيْ قال: «أَنَا عِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيُ عِلَى الْكَبَّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ» (()، وعن ابن عباس فَيْ قال: «أَنَا عِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيُ عِلَى النَّبِي عِلَى اللَّهُ اللَّذُ دَلِفَةِ فِي ضَعَفَةِ أَهْلِهِ» (()، وعنه فَيْ : «أَنَّ النَّبِي عِلَى كَانَ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ وَتَقْلَهُ لَيُلْقَ اللَّذُ دَلِفَةِ فِي ضَعَفَةِ أَهْلِهِ» (()، وعنه فَيْ : «أَنَّ النَّبِي عِلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر (۱/٤٠٤)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/٥٨٦)، رقم: (١٢٩٠)، من حديث عائشة

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من قدم ضعَّفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر (١/٤٠٤)، ومسلم كتاب «الحج» (١/٥٨٧)، رقم: (١٢٩٣)، من حديث ابن عباس عباس

 ⁽٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٣٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»
 (٢١٦/٢)، من حديث ابن عباس عباس الحديث جَوَّد إسناده الألباني في «الإرواء»
 (٢٧٥/٤).

في أعمال اليوم العاشر من ذي الحجة « يوم عيد النحر »

تظهر الأعمال التي يقوم بها الحاج في يومه الثالث على الوجه التالي:

* أولا: إذا فرغ من صلاة الفجر من مزدلفة، ثمَّ أتى بالذكر والدعاء حتى يسفر جدًّا، وتوجَّه الحاجُّ قبل طلوع الشمس إلى منَى، يستحبُّ له التلبية والتكبير والتهليل في طريقه إلى مِنَى حتى يرمي جمرة العقبة يوم النحر، قال ابن قدامة عَلَيْكَهُ: « لأنَّ التلبية من شعار الحج فلا يقطع إلَّا بالشروع في الإحلال، وأوله رمي جمرة العقبة » (۱).

* ثانيا: ويستحبُّ له الإسراع في بطن مُحسِّر إن كان ماشيًا أو بتحريك مركبه قليلًا إن كان راكبًا إن تيسَّر له ذلك، ثمَّ يأخذ الطريق الوسطى التي تخرجه إلى الجمرة الكبرى.

ويدلُّ على ذلك حديث ابن عباس في أنَّ أسامة بن زيد في كان ردف النبي في من عرفة إلى المزدلفة، ثمَّ أردف الفضل من المزدلفة إلى مِنَى، قال فكلاهما قالا: « لَمْ يَزَل النبيُّ فِي يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جُمْرَةَ العَقَبَةِ» (أ)، وفي حديث ابن مسعود في قال: « وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا فِي إِلَى إِلَى اللّهِ عَرَبُولِ

⁽۱) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٢٤).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص٧٦).

الله على أَنْ عَلْطِهَا بِتَكْبِيرٍ أَوْ تَهْلِيلٍ» ('')، وفي حديث جابر على قال: «... حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَّكَ قَلِيلًا ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الجَمْرَةِ الكُبْرَى» ('')، وفي حديث الفضل بن عباس الطَّرِيقَ الوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الجَمْرَةِ الكُبْرَى» ('')، وفي حديث الفضل بن عباس الطَّرِيقَ الوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الجَمْرَةِ الكُبْرَى» ('')، وفي حديث دَفَعُوا: «عَلَيْكُمْ وَالسَّكِينَةِ»، وَهُوَ كِافُ نَاقَتُهُ حَتَّى دَخَلَ مُحَسِّرًا ('') _ وَهُوَ مِنْ مِنْى _» ('').

🕸 فرع: في الرمي:

* ثالثا: ويستحبُّ له التقاط حصى الجهار من الطريق يوم النحر، والأفضل التقاطه من منى، وإن أخذه من مزدلفة أجزأه، قال ابن قدامة على الأفضلية ولا خلاف في أنه يجزئه أخذه من حيث كان (٥٠)، ويدلُّ على الأفضلية حديث الفضل بن العباس في أنه يجزئه أخذه من حيث كان (٤٠)، ويدلُّ على الأفضلية كتَّى دَخَلَ مُحسَّرًا،

⁽۱) أخرجه أحمد (١/ ٤١٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٣٢)، من حديث ابن مسعود . والحديث صحّحه أحمد شاكر في تحقيقه له: «مسند أحمد» (٦/ ٢٨٢)، وحَسَّنه الألباني في «الإرواء» (٤/ ٢٩٦).

⁽٢) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

 ⁽٣) معنى كاف ناقته أي يمنعها من الإسراع حتى دخل محسرًا فلم يمنعها. [انظر «شرح مسلم» للنووي (٩/ ٢٧)].

⁽٤) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٨٢)، رقم (١٢٨٢)، والنسائي كتاب «مناسك الحج»، باب الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة (٥/ ٢٥٨)، وأحمد (١/ ٢١٠)، من حديث ابن عباس على الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة (٥/ ٢٥٨)، وأحمد (١/ ٢١٠)، من حديث ابن عباس

⁽٥) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٢٥).

- وَهُوَ مِنْ مِنْ مِنْ مِنَى -، عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ ((). ويستحبُّ أن يكون حجم حصى الرمي مثل حصى الخذف قدر حبة الباقلاء (() ما بين حبة الحمص وحبة البندق، والتقاطها أولى من تكسيرها لهذا الخبر (()، ولحديث ابن عباس وقال في رَسُولُ اللهِ فَلَيْ عَدَاةَ العَقَبَةِ، وَهُو عَلَى رَاحِلَتِهِ: «هَاتِ الْقُطْ لِي » فَلَقَطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ هُنَّ حَصَى الخَذْفِ فَلَيَّا وَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ قَالَ: «بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَإِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ هَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الغُلُوُّ فِي الدِّينِ ().

﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ وَمِل إلى جَمْرة العقبة الكبرى (٥) استقبلها وجعل مكة عن يساره

⁽١) سبق تخريجه قريبًا، انظر: (ص ٩٧)، هامش رقم: (٤).

⁽۲) قال النووي في «شرح مسلم» (۲۷،٤۷/۹): «ولو رمى بأكبر أو أصغر جاز مع الكراهة»، قلت: وإنها الكراهة تقرَّرت في الزيادة أو النقصان لدخولها في باب الغلو في الدين الذي يكون سببًا في هلاك صاحبه، وكذا الاغتسال لرمي الجهار وغسل الحصى ورمي الجمرات بالنعال، كلّ ذلك معدود من محدثات الأمور التي لم يرد فيها نص شرعي يسندها أو أثر صحيح عن سلف الأمة يدعمها. قال ابن المنذر: «لا يعلم في شيء من الأحاديث أنَّ النبي غسلها أو أمر بغسلها، قال: ولا معنى لغسلها». [«المجموع» للنووي (٨/ ١٥٣)].

⁽٣) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٢٥).

⁽٤) أخرجه النسائي كتاب «مناسك الحج»، باب التقاط الحصى (٣٠٥٧)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب قدر حصى الرمي (٣٠٢٩)، وأحمد (٢/ ٣٤٧)، من حديث ابن عباس الخلف. والحديث صحَّحه النووي في «المجموع» (٨/ ١٧١)، وأحمد شاكر في تحقيقه لا «مسند أحمد» (٥/ ٥٥)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٢٧٨).

⁽٥) قال ابن حجر على في «فتح الباري» (٣/ ٥٨١): «جمرة العقبة: هي الجمرة الكبرى، وليست من مِنّى بل هي حدّ مِنّى مِن جهة مكة، وهي التي بايع النبي الأنصار عندها على الهجرة،=

ومِنًى عن يمينه، فيرميها بسبع حصيات متعاقبات، يرفع يده عند رمي كل حصاة، ويكبر مع كلّ حصاة، ولا يجزيه أن يرمي الحصيات جملةً واحدةً (۱)، ثم يقطع التلبية مع آخر حصاة يرميها لحديث الفضل على قال: «أَفَضْتُ مَعَ النبِيِّ فِي عَرَفَاتٍ مع آخر حصاة يرميها لحديث الفضل على قال: «أَفَضْتُ مَعَ النبِيِّ فَي عَرَفَاتٍ فَلَمْ يَزَلْ يُلبِّي حَتَّى رَمَى جُمْرة العَقبَةِ، يُكبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَطعَ التلبية مَعَ آخِرِ حَصَاةٍ» (۱)، وفي حديث عبد الرحن بن يزيد على أنه «كانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ على حِينَ رَمَى جَمْرة العَقبَةِ فَاسْتَبْطنَ الوَادِي حَتَّى إِذَا حَاذَى بِالشَّجَرةِ اعْتَرضَها فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَياتٍ يُكبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَا هُنَا وَالذِي لَا إِلَهُ غَيْرُهُ قَامَ بِسَبْعِ حَصَياتٍ يُكبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَا هُنَا وَالذِي لَا إِلَهُ غَيْرُهُ قَامَ الذِي أَنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقرَةِ» (۱)، وفي رواية للبخاري - أيضًا -: «فَجَعَلَ البَيْتَ الذِي أَنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقرَةِ» (۱)، وفي رواية للبخاري - أيضًا -: «فَجَعَلَ البَيْتَ

والجمرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها، يقال: تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا، وقيل: إنَّ العرب تسمِّي الحصى الصغار جمارًا فسمِّيت تسمية الشيء بلازمه، وقيل: لأنَّ آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه، أي: أسرع فسمِّيت بذلك» وقال عَلَيْنَ أيضًا في المصدر السابق (٣/ ٥٨٠): «تمتاز جمرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء: اختصاصها بيوم النحر، وأنه لا يوقف عندها، وترمى ضحى، ومن أسفل استحبابًا».

⁽۱) انظر: الفتوى بعنوان: «شروط صحة رمي الجمار» (ص ١٩٦).

⁽٢) أخرجه ابن خزيمة (٤/ ٢٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٧/٥)، من حديث الفضل بن العباس على قال ابن خزيمة: «هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى وأنَّ المراد بقوله حتى رمى جمرة العقبة أي: أتمَّ رميها». [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٣٣٥)].

عَنْ يَسَارِهِ وَمِنًى عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقَرَةِ»(''.

وإن رماها من الجوانب الأخرى أجزأه فعلُه إذا وقع الحصى في المرمى، قال الحافظ عَلَيْكَة: «وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو فوقها أو أسفلها أو وسطها، ولا اختلاف في الأفضل »(٢)، قال ابن المنذر عَلَيْكَة: «وأجمعوا على أنه إذا رمى على أي حالة كان الرمي إذا أصاب مكان الرمي أجزأه »(٢).

وأفضل وقت لرمي جمرة العقبة الكبرى هو من طلوع الشمس إلى الزوال اتفاقًا، قال ابن قدامة على الله المناهدة وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس، قال ابن عبد البر على الله على ال

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من رمى جمرة العقبة فجعل البيت عن يساره (۱/ ۱۹)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/ ٥٨٨)، رقم: (١٢٩٦)، من حديث عبد الرحمن بن يزيد .

⁽٢) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٨٢) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣٥١)، «شرح مسلم» للنووي (٩/ ٤١)

⁽٣) «الإجماع» لابن المنذر (٥٢).

⁽٤) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ٢٩٣): «وأجمعوا أنَّ رسول الله على رمى يوم النحر في حَجَّته جمرة العقبة بمِنَى يوم النحر بعد طلوع الشمس. وأجمعوا على أنَّ من رماها ذلك اليوم بعد طلوع الشمس إلى زوالها فقد رماها في وقتها».

⁽٥) كتاب «الحج» (١/ ٥٩٠)، من حديث جابر بن عبد الله على قال: « رَمَى رَسُولُ اللهِ عَلَى =

قَدَّمَنَا رَسُولُ اللهِ عِلَىٰهُ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ أُغَيْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى مُمُرَاتٍ فَجَعَلَ يَلْطَحُ أَفْخَاذَنَا وَيَقُولُ: أُبَيْنِيَّ لَا تَرْمُوا الجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» (''، رواه ابن ماجة. وكان رميها بعد طلوع الشمس يجزي بالإجماع وكان أولى» ('').

قال الحافظ ابن حجر عَلَيْكَ: «قال ابن المنذر: «السُّنَّة أن لا يرمي إلَّا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي عِلَيْكَ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر؛ لأنَّ فاعله مخالف للسُّنَّة، ومن رمى حينئذٍ فلا إعادة عليه، إذ لا أعلم أحدًا قال: لا يجزئه» (").

وقال الشوكاني ﴿ عَلَيْكُ اللهُ وَ الأَدلة تدلُّ على أَنَّ وقت الرمي بعد طلوع الشمس لمن كان لا رخصة له، ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهنَّ من الضَّعَفَة جاز قبل ذلك، ولكنه لا يجزئ في أول ليلة النحر إجماعًا » (1).

وإن أَخَّر إلى ما بعد الزوال إلى آخر النهار جاز إجماعًا. قال ابن عبد البر وإن أخَّر إلى ما بعد الزوال إلى آخر الشمس من يوم النحر فقد أجزأ وأجمعوا أنه إن رماها قبل غروب الشمس من يوم النحر فقد أجزأ

⁼ الجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحّى، وَأَمَّا بَعْدُ فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ».

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب التعجيل من جمع (۲/ ۳۲۹)، والنسائي كتاب «الحج»، باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس (۲۰ ۳۰)، وابن ماجه كتاب «الحج»، باب من تقدم من جمع إلى منى (۳۰۲۵)، وأحمد (۱/ ۳۱۱)، من حديث ابن عباس عباس عباس شعم. والحديث صحّحه الألباني في «الإرواء» (۲۷۲/٤).

⁽٢) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٢٩).

⁽٣) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٢٩).

⁽٤) «نيل الأوطار» للشوكاني (٦/ ١٦٨)، انظر الفتوى بعنوان: «وقت الإجزاء في رمي جمرة العقبة للقادرين والضعفة» (ص ١٩٩).

عنه»(۱)، لحديث ابنِ عَبَّاسٍ وَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ فِي اللَّهُ يُسْأُلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمِنَى فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ»، فَقَالَ: « اذْبَحْ وَلَا فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ»، فَقَالَ: « اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ»، وَقَالَ: « رَمَيْتُ بَعْدَ أَنْ أَمْسَيْتُ»، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ»(۱).

وإن تعذَّر عليه الرمي إلَّا ليلًا بعد غروب الشمس من يوم النحر جاز على الصحيح (")، لحديث نافع أنَّ «ابْنَةَ أَخٍ لِصَفِيةَ بِنْتِ عَبْدِ الله نفِسَتْ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَتَخَلَّفَتْ هِي وَصَفِيةُ حَتَّى أَتَتَا مِنِّى بَعَدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الجَمْرَةَ حِينَ أَتَتَا، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِمَا شَيْئًا» (ن)، وقد رخَّص رسول الله فِي لرعاء الإبل الرمي بالليل فقال: «الراعِي يَرْمِي بِاللَّيْلِ وَيَرْعَى بِالنَهَارِ» (").

⁽۱) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٢٩٥).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب إذا رمى بعدما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيًا أو جاهلًا (۱/ ۲۱ ٤)، من حديث اين عباس عباس

⁽٣) فآخِرُ وقت رمي جمرة العقبة هو غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام التشريق، فعند أبي حنيفة ومالك: أنَّ مَن أَخَّرَها إلى أيام التشريق عليه دم، وعند الشافعي وأحمد: لا شيء عليه، إلَّا أنه عند أحمد إذا أَخَّر الرمي إلى أيام التشريق لا يرمي إلَّا بعد الزوال. [انظر: «المنتقى» للباجي (٣/ ٥٢ - ٥٣)، «بدائع الصنائع» للكاساني (٢/ ٢٠٧ - ٢٠٨)، «الشرح الكبير» لابن قدامة (٣/ ٤٨٠)، «إعانة الطالبين» للدمياطي (٣٤٨/٢).

⁽٤) أخرجه مالك في «الموطإ» (١/ ٤٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٥٠)، عن نافع على أخرجه مالك في «الموطإ» (١٥٠)، والبيهقي في «ما صحَّ من آثار الصحابة في الفقه» (٢/ ٨٤٠).

⁽٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٥١)، من حديث ابن عباس ، والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٦٢٢).

* خامسا: ويجوز للحاجِّ أن يرميَ جُرةَ العقبةِ راكبًا من غير أن يدفع الناس، ولا يرمي غيرها يوم النحر إجماعًا، لحديث جابز على قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله على يُرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَقُولُ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِي لَا أَحْجُّ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَقُولُ: «لِتَأْخُذُوا مَناسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِي لَا أَحْجُ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ» (۱)، وفي حديث قدامة بن عبد الله على قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله بعد حَجَّتِي هَذِهِ» أَنْ وَفي حديث قدامة بن عبد الله على قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله على يَعْدَ مَحْرَةَ العَقبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ صَهْبَاءَ، لَا ضَرْبَ وَلَا طَرْدَ وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ » (۱). وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أنه لا يرمي في يوم النحر غير جمرة العقبة » (۱).

تنبيه:

١ - لا يُسنُّ الوقوف عند جمرة العقبة بعد رمي الحصيات السبع لأنَّ «النبِيَّ كَانَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ العَقبَةِ انْصَرَفَ وَلَمْ يَقِفْ » (٤).

٢ ـ وليس بمنى صلاة عيد، ورمي جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

⁽۲) أخرجه الترمذي كتاب «الحج»، باب ما جاء في كراهية طرد الناس عند رمي الجمار (۲۰۳)، والنسائي كتاب «الحج»، باب الركوب إلى الجمار واستظلال المحرم (۲۰۳۱)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب رمى الجمار راكبًا (۳۰۳۵)، وأحمد (۳/۲۱٤)، من حديث قدامة بن عبد الله العامري . والحديث صحّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (۲/۲۰۸)، والألباني في «المشكاة» (۲/۲۰۸).

⁽٣) «الإجماع» لابن المنذر (٥٢).

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب إذا رمى الجمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة (١/ ٤٢٠)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب إذا رمى جمرة العقبة لم يقف عندها (٣٠٣٢)، من حديث ابن عمر على المناسك الم

الأمصار (١)، والنبي عِنه لم يصلِّ جمعةً ولا عيدًا في السفر.

* سادسا: ويُسَنُّ للإمام - حين ارتفاع الضحى يوم النحر - أن يخطب بمنى بين الحجرات فينصح المسلمين ويعلمهم مناسكهم، لحديث رافع بن عمرو المُزني قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله عِنْ يَغْطُبُ النَّاسَ بِمِنَّى حِينَ ارْتَفَعَ الضَّحَى عَلَى بَعْلَةٍ شَهْبَاءَ وَعَلِيُّ فَ يُعَبِّرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ» (أ)، ولحديث أم الحصين قالت: «حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ الله عِنْهَ حَجَّةَ الوَدَاعِ فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرةً العَقبَةِ وَانْصَرَفَ وَهُو عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأُسَامَةُ أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتهُ وَالأَخُرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ الله عِنْهُ مِن الشَّمْسِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ وَالأَخْرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ الله عَنْهُ مِن الشَّمْسِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبُدٌ مُجَدَّعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ أَسُولُ اللهُ قَوْدُكُمْ بِكِتَابِ الله تَعَالَى فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا» (أ).

⁽۱) قال ابن تيمية على «مجموع الفتاوى» (۲٦/ ۱۷۰): «وممّا يغلط فيه الناس: اعتقاد بعضهم أنه يستحبُّ صلاة العيد بمنى يوم النحر حتى قد يصليها بعض المنتسبين إلى الفقه، أخذًا فيها بالعمومات اللفظية أوالقياسية، وهذه غفلة عن السُّنَة ظاهرة، فإنَّ النبي وخلفاءه لم يُصلُّوا بمِنَى عيدًا قطّ، وإنها صلاة العيد بمنى هي جمرة العقبة، فرمي جمرة العقبة لأهل الموسم بمنزلة صلاة العيد لغيرهم، ولهذا استحبَّ أحمد أن تكون صلاة أهل الأمصار وقت النحر بمنى، ولهذا خطب النبي على يوم النحر بعد الجمرة كها كان يخطب في غير مكة بعد صلاة العيد ورمي الجمرة تحية منى، كها أنَّ الطواف تحية المسجد الحرام».

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب أي وقت يخطب يوم النحر (۲/ ٣٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٤٠)، من حديث رافع بن علي المزني . والحديث صحّحه النووي في «المجموع» (٨/ ٩٠)، والألباني في «صحيح أبي داود» (١٩٥٦).

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٨٩) رقم: (١٢٩٨)، من حديث أم الحصين ١٢٩٨) أخرجه

* سابعا: فإذا انتهى الحاج من رمي جمرة العقبة الكبرى تَحلَّل التحلَّل الأصغر، أي يباح له كلُّ محظور حُرِّم عليه بالإحرام إلَّا الجاع بنسائه ولو لم يذبح أو يحلق، ويُسمَّى هذا به «التحلل الأول»، ويستحبُّ له التطيُّب فيها بين التحلُّلين، فإذا أراد الاستمرار في تحلُّله فيلزمه أن يطوف طواف الإفاضة قبل أن يمسي ذلك اليوم، فإن أَخَره بعد يوم العيد عاد إلى لبس ثوبي الإحرام من جديد كهيأته حين كان عرمًا لقوله على «إنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ لَكُمْ إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمْ الجَمْرَةَ أَنْ تَحِلُّوا مِن كُلُّ مَا حُرِمْتُمْ مِنْهُ إِلَّا النِّسَاءَ، فَإِذَا أَمْسَيْتُمْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفُوا هَذَا الْبَيْتَ صِرْتُمْ حُرُمًا كَمَى تَطُوفُوا» (١٠).

وعن عائشة وصلى قالت: «كُنْتُ أَطيِّبُ رَسُولَ اللهِ عِلَى لَإِحْرَامِهِ، حِينَ يُعْرِمُ وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ» (٢). وعن عبد الله بن الزبير وصلى قال: «فَإِذَا رَمَى الجَمْرَةَ الكُبْرَى فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاء حَتَّى يَطُوفَ بِالبَيْتِ» (٣). قال ابن خزيمة عَظَلَيْهُ: «وهذا هو الصحيح إذا رمى الجمرة حلَّ له كُلُّ شيءٍ خلا

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الإفاضة في الحج (٣٤٨/٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٣٤٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٦٥)، من حديث أم سلمة هند بنت أبي أمية هيه. والحديث صحَّحه النووي في «المجموع» (٨/ ٢٣٤)، والألباني في «مناسك الحج والعمرة» (٣٤).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٣٩).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٤٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٢٣١)، وأخرجه ابن خزيمة في «المصنف» (٣/ ٢٣٨)، والحديث صحّحه الألباني في «صحيح ابن خزيمة» (٢/ ٢٨٠)، وفي «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٨١).

النساء؛ لأن عائشة أخبرت أنها طيَّبت النبي ﷺ قبل نزول البيت »(١)

* ثامنا: ويستحبُّ الترتيب بين المناسك تأسيًّا بالنبي على، فيقدم الرمي القرار على المناسخ والنحر، ثمَّ الحلق والتقصير، ثمَّ طواف الإفاضة والسعي للمتمتع، لكن لا حرج على الحاجِّ إن لم يلتزم بهذا الترتيب فقدَّم منسكًا منها في يوم النحر _ أو أخَره، قال ابن القيم على الله ولم ينحر هديه على قط إلَّا بعد أن حلّ، ولم ينحره قبل يوم النحر ولا أحد من أصحابه البتة، ولم ينحره _ أيضًا _ إلَّا بعد طلوع الشمس وبعد الرمي، فهي أربعة أمور مرتبة يوم النحر: أولها الرمي، ثمَّ الحلق، ثمَّ الطواف، وهكذا رتبها على ولم يرخص في النحر قبل طلوع الشمس البتة، ولا ريب أنَّ ذلك مخالف لهديه، فحكمه حكم الأضحية إذا فبحت قبل طلوع الشمس »(*).

ويدلُّ عليه حديث ابن عباس عنى قال: «قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ عِنْ : زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِحَ، قَالَ: لا حَرَجَ، قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: لا حَرَجَ، قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: لا حَرَجَ» (أَنَ عَمْرُ وَ بن العاص عَنْ الله بن عمرو بن العاص عَنْ : «أَنَّ وَسُولَ اللهِ عِنْهُ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ بِمِنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: رَسُولَ اللهِ عِنْهُ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ بِمِنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ:

⁽۱) «صحيح ابن خزيمة» (٢٤٨/٤) واستدلال ابن خزيمة بحديث عائشة ﴿ إنها جاء جوابًا على القائلين بأنَّ من رمى جمرة العقبة وذبح وحلق أو قصر فقد حلَّ له كلُّ شيءٍ حُرِّمَ عليه إلَّا النساء والطِّيب حتى يفيض.

⁽۲) «زاد المعاد» لابن القيم (۲/ ۳۱٦).

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الذبح قبل الحلق (١/ ٤١٣)، من حديث ابن عباس عباس

لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ؟ فَقَالَ: اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ، فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ؟ قَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ، فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا حَرَجَ، فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا حَرَجَ» (أ).

🕸 فرع: في الذبح والنحر:

* تاسعا: والسُّنَة أن يأتي المنحر بمنى _ بعد الفراغ من رمي جمرة العقبة _ لينحر هديه أو يذبحه فيه، فإن تعذَّر عليه فيجوز له ذلك في أي مكان وسعه في منى أوفي مكة إن كان متمتِّعًا أو قارنًا أوساق الهدي معه ("). ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُرُ مِن شَعَتَهِرِ اللَّهِ لَكُرُ فِهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَالْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُرُ مِن شَعَتَهِرِ اللَّهِ لَكُرُ فِهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله أيكُو وَمَن يُعَظِّمُ شَعَتَهِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ (إلى لَكُرُ فِهَا مَنَفِعُ إِلَى المَيْتِ الْعَتِيقِ (إلى المُنْفِعُ اللَّهُ إِلَى المُنْفِعُ اللَّهُ اللهِ مَسْمَى ثُمَّ عَلِلُهَا إِلَى البُيْتِ الْعَتِيقِ (إلى اللهِ المَاء اللهِ وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله ولا أجمعوا أن قوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ عَلِلُهَا إِلَى الْبَيْتِ اللهِ الله الله الله الله الله على قد أمر النبت العتيق؛ لأنَّ البيت ليس بموضع للدماء؛ لأنَّ الله تعالى قد أمر بتطهيره، وإنها أراد بذكره البيت العتيق مكة ومنى (")، ويؤيِّده قوله على « قَدْ

⁽٢) فالقارن يلزمه سوق الهدي معه، وإلَّا وجب عليه التحلُّل بالعمرة ليكون متمتِّعًا.

⁽٣) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٢٥٦).

نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَمِنَّى كُلُّهَا منْحَرٌ » (۱)، وقوله: « وَكُلُّ فِجَاجِ مَكَةَ طَرِيقٌ وَمنْحَرٌ » (۱)، وقوله: « فَانْحَرُ وا فِي رِحَالِكُمْ » (۱).

* عاشرا: والهدي الواجب شاة عن المتمتّع والقارن خالية من العيوب، وبلغت السنّ المجزئ لذبحها في ويجوز اشتراك كُلِّ سبعة في بقرة أو بدنة، والسُّنَّة أن يذبحها مستقبلًا بها القِبلة فيضجعها على الجانب الأيسر، ويضع قدمه اليمنى على جانبها الأيمن، قال ابن حجر عَلَيْكُهُ: «واتفقوا على أنَّ إضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح أن يأخذ السكين باليمين، وإمساك رأسها بيده اليسار» (٥٠).

⁽٢) سبق تخریجه، انظر: (ص ٤٧).

⁽³⁾ قال ابن قدامة على الأضحية، قال البراء بن عازب: «قام فينا رسول الله على فقال: أَرْبَعٌ لاَ تَجُورُ فِي الأَضَاحِي: العَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا ، وَالمَرِيضَةُ البَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالعَرْجَاءُ البَيِّنُ ضَلَعُهَا، وَالكَسِيرَةُ الَّتِي لاَ تُنْقِي. قال: قلت : إني أكره أن يكون في السِّنِ نقص، قال :ما كرهت فدعه، ولا تحرمه على أحد»، رواه أبو داود والنسائي... فهذه الأربع لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في منعها، ويثبت الحكم فيما فيه نقص أكثر من هذه العيوب بطريق التنبيه». [بتصرف].

⁽٥) « فتح الباري» لابن حجر (١٨/١٠).

* الحادي عشر: والسُّنَّة في الإبل نحرها مقيَّدة الرِّجلِ اليسرى قائمةً على بقية قوائمها، ووجهها قِبَل القبلة، ويقول عند النحر أو الذبح : «بِسْمِ اللهِ، وَاللهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَإِلَيْكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي».

ويدلُّ على ذلك حديث عائشة على قالت: ﴿ أَهْدَى النبِيُّ عِلَيْ مَرَّةً عَنَمًا ﴾ ('')، وفي حديث جابر على قال : ﴿ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عِلَيْ مُهِلِّينَ بِالحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عِلَيْ مُهِلِّينَ بِالحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ عِلَيْ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الإبِلِ وَالبَقِرِ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ ﴾ ('')، وفي حديث أنس بن مالك على قال: ﴿ ضَحَى النّبِيُ عَلَيْ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ أنس بن مالك على عِلْهَ عَلَيْ النّبِي عَلَيْ النّبِي عَلَيْ لَيْكِو ﴾ ('')، وعنه على عِلْهَ النّبي عَلَيْ لَيْ النبي عَلَيْ النّبي عَلَيْ وَيَامًا ﴾ ('')، وعن ابن عمر مَكَّة أَمَرَهُمْ أَنْ يَكِلُوا، وَنَحَرَ النّبِي فِي قوله تعالى: ﴿ فَأَذَكُرُوا اللهُ عَلَيْهَا صَوَافَى ﴾ (وعن ابن عمل هي قوله تعالى: ﴿ فَأَذَكُرُوا اللهُ عَلَيْهَا صَوَافَى ﴾ ('')، وعن ابن عباس عَنْ في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَكُرُوا اللهُ عَلَيْهَا صَوَافَى ﴾ (الخير: ٣٦]، قال: ﴿ فَيَامًا عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمَ مَعْقُولَةً يَدُهَا اللّهُ مَرَى، يَقُولُ: بِسْمِ اللهِ [الحج: ٣٦]، قال: ﴿ قَيَامًا عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمَ مَعْقُولَةً يَدُهَا اللّهُ مُن يَقُولُ: بِسْمِ اللهِ [الحج: ٣٦]، قال: ﴿ قَيَامًا عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمَ مَعْقُولَةً يَدُهَا اللّهُ مَن يَقُولُ: بِسْمِ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

⁽١) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب تقليد الغنم (١/ ٤٠٩)، من حديث عائشة على الله المناس

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب نحر البدن قائمة (١/ ٤١١)، من حديث أنس كله.

⁽٥) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب نحر الإبل مقيّدة (١/ ٤١١)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٩٨)، رقم: (١٣٢٠)، من حديث ابن عمر على الله المعام المعام

واللهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ» (''. وفي الحديث أنَّ النبي فِي ذبح يوم العيد كبشين _ وفيه _ ثم قال: «بِسْمِ اللهِ وَاللهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ» ('')، وفي حديث عائشة وَ أَنَّ النبيَّ فِي قال عند الذبح: «بِسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَى بِهِ» ("')، قال النووي: «فيه دليلٌ لاستحباب قول المضحِّي حال الذبح مع التسمية والتكبير: اللَّهُمَّ تقبَّل مِنِّي» ('').

* الثاني عشر: ويستحبُّ له أن ينحر هديه بيده إن تيسر ذلك، ويجوز له أن يستنيب غيره لحديث جابر بن عبد الله في الطويل وفيه: « ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى المَنْحَرِ فَنَحَرَ ثَلَانًا وَسِتِّينَ بِيَدِهِ ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ وَأَشْرَكُهُ فِي هَدْيِهِ» (°).

وله أن يأكل من هديه وأن يتزوَّد منه إلى بلده وأهله، ويطعم منها الفقير والمعتر (١)، ويتصدَّق بها لقوله تعالى: ﴿ لِيَشْهَدُواْ مَنْفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللّهِ فِيَ

⁽۱) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٢٢)، والأثر أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩/ ١٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٦٠) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

⁽٢) أخرجه أبو داود كتاب «الضحايا»، باب ما يستحب من الضحايا (٣/ ١٥٨)، وأحمد (٣/ ٣٧٥)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ. والحديث صحّحه الألباني في «الإرواء» (٣/ ٣١٥).

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الأضاحي» (٢/ ٩٤٦)، رقم: (١٩٦٧)، وأبو داود كتاب «الضحايا»، باب ما يستحب من الضحايا (١/ ١٥٧)، من حديث عائشة ﴿ الله عنه الصحايا (١/ ١٥٧)، من حديث عائشة ﴿ الله عنه الصحايا (١/ ١٥٧)، من حديث عائشة ﴿ الله عنه الله عنه الصحايا (١/ ١٥٧)، من حديث عائشة ﴿ الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه الل

⁽٤) «شرح مسلم» للنووي (١٣٢/١٣).

⁽٥) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم: كتاب «الحج» (١/ ٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٦) المعتر: هو الذي يتعرض لك ويلم بك لتعطيه ولا يسأل. [انظر: «تفسير غريب القرآن» لابن=

* الثالث عشر: ولا يجوز أن يعطي الجزار أجره من الهدي، ويستحبُّ له التصدُّق بجلود الهدي وجلاله لحديث على الله النَّبِيَّ عِلَيْ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى

⁼ قتيبة (٣٩٣) و «فتح القدير» للشوكاني (٣/ ٤٥٤)].

⁽١) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم: كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب ما يأكل من البدن وما يتصدق (١٣/١)، ومسلم كتاب «الأضاحي» (١/ ٩٤٨)، رقم: (١٩٧٢)، من حديث جابر بن عبد الله ﴿

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الأطعمة»، باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره (٣/ ٩٤٣)، ومسلم كتاب «الأضاحي» (٢/ ٩٤٩)، رقم: (١٩٧٢)، من حديث جابر بن عبد الله عليها.

شَيْئًا»(''). قال ابن قدامة عَرَّاللَّهُ: «وإنها لم يعط الجازر بأجرته منها لأنه ذبحها فعوضه عليه دون المساكين، ولأنه دفع جزءًا منها عوضًا عن الجزارة كبيعه ولا يجوز بيع شيء منها، وإن كان الجازر فقيرًا فأعطاه لفقره سوى ما يعطيه أجره جاز؛ لأنه مستحق الأخذ منها لفقره لا لأجره فجاز كغيره، ويقسم جلودها وجلالها كها جاء في الخبر؛ لأنه ساقها لله على تلك الصفة فلا يأخذ شيئا مما جعله لله»('').

* الرابع عشر: ووقت نحر الهدي والأضحية أربعة أيام العيد، وهي مدّة تبدأ بعد الرمي من يوم النحر وتمتدُّ إلى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام التشريق (")، لقوله عليه «كُلُّ أَيَّام التَشْرِيقِ ذَبْحٌ » (1).

وإذا لم يجد المتمتّع أو القارن هديًا فالواجب عليه اتفاقًا أن يصوم ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجع إلى أهله لقوله تعالى: ﴿ فَنَ تَمَنَّعَ بِٱلْمُمْرَةِ إِلَى لَفْحَجٌ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْحَجِّ وسبعة إذا رجع إلى أهله لقوله تعالى: ﴿ فَنَ تَمَنَّعُ بِٱلْمُمْرَةِ إِلَى لَفْحَجٌ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدَيّ فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي لَفْحَجٌ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَتُم تُولِكُ عَشَرَةٌ كَامِلَةً ﴾ [البقرة: ١٩٦]، قال ابن قدامة وَحَمُاللَّهُ: ﴿ لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في أنَّ المتمتّع إذا لم يجد الهدي ينتقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحجِّ وسبعةٍ إذا رجع تلك عشرة كاملة،

⁽١) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب يتصدق بجلود الهدي (١/ ١٢)، من حديث علي على المراد المدي (١/ ١٢)

⁽٢) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٣٣).

⁽٣) انظر: «المجموع» للنووي (٨/ ٣٩٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (٨٢/٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦٦/٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٣٩)، من حديث جبير بن مطعم ، والحديث حَسَّنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٢١٧).

وتعتبر القدرة في موضعه فمتى عدمه في موضعه جاز له الانتقال إلى الصيام وإن كان قادرًا عليه في بلده؛ لأنَّ وجوبه مؤقَّت، وما كان وجوبه مؤقَّتًا اعتبرت القدرة عليه في موضعه كالماء في الطهارة إذا عدمه في مكانه انتقل إلى التراب»(''، ولا يشترط التتابع في صوم الثلاثة الأيام ولا صوم السبعة، فيجوز فيها التتابع والتفريق لانتفاء شرط التتابع بالنص، والأفضل تأخير صوم السبعة إلى حين الرجوع إلى أهله لحديث ابن عمر والله أنَّ النبيَّ عِلَيْكُ قال: « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَامِ في الحجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ »(٢). وهو مخيَّرٌ في صيام الثلاثة قبل النحر لقول ابن عباس و النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَّيَّةٌ مِنَ الإِبِلِ أَوْ البَقَرِ أَوْ الغَنَم مَا تَيسَّرَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمٍ عَرَفَةَ فَإِنْ كَانَ آخِرُ يَوْم مِنَ الأَيَّامِ النَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَا جُنَاجَ عَلَيْهِ»("). وإن شاء صامها في أيام التشريق، ويدلُّ عليه حديث عائشة وابن عمر عليه قالا: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لَمِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ»(١) وعن ابن عمر واللَّيْ قال: «الصِّيَامُ لَمِنْ ثَمَّتَّعَ بِالعُمْرَةِ إلى الحجِّ إلى يَوْمِ عَرِفَةَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَلَمْ يَصُمْ

 [«]المغنى» لابن قدامة (٣/ ٢٧٤).

 ⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «التفسير»، باب ثمَّ أفيضوا من حيث أفاض الناس (٢/ ٤٦٦)،
 عن ابن عباس عن الله المناس الم

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الصوم»، باب صيام أيام التشريق (١/ ٤٧٧)، من حديث عائشة وابن عمر سي .

صَامَ أَيّامَ مِنّى »(1) قال الترمذي عَلَيْكُه: «والعمل على هذا عند أهل العلم يكرهون الصيام أيّام مِنّى هذا التشريق إلّا أنّ قومًا من أصحاب النبي في وغيرهم رخّصوا للمتمتّع إذا لم يجد هديًا ولم يصم في العشر أن يصوم أيام التشريق وبه يقول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق »(1).

لكن لا يجوز له أن يصومها يوم النحر ولا أن يؤخّرها عن أيام التشريق، قال ابن عبد البر على الله العلماء على أنَّ الثلاثة الأيام إن صامها قبل يوم النحر فقد أتى بها يلزمه من ذلك، ولهذا قال من قال من أهل العلم بتأويل القرآن في قوله ﴿ ثَلَنَةَ إَيّامٍ فِي لَفَحَ ﴾ قال آخرها يوم عرفة وكذلك أجمعوا أنه لا يجوز له ولا لغيره صيام يوم النحر » (").

* الخامس عشر: ويستثنى أهل الحرم من وجوب الهدي، ويسقط عنهم دم المتعة الله النعة الله النعة الله النعة الله النعة الله النعة الله النعة الله الله الله الله العلم في أنَّ دم المتعة لا يجب على حاضري المسجد الحرام، إذ قد نصَّ الله تعالى في كتابه بقوله سبحانه: ﴿ وَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَهُ لُهُ مَاضِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ ولأنَّ حاضر المسجد الحرام ميقاته مكة، فلم يحصل له الترفه بترك أحد السفرين »(1).

⁽١) أخرجه البخاري كتاب «الصوم»، باب صيام أيام التشريق (١/ ٤٧٧)، عن ابن عمر ١٠٠٠

⁽۲) «سنن الترمذي» (۳/ ۱٤٤).

⁽٣) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/٣/٤).

⁽٤) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٧٢).

🕸 فرع في الحلق والتقصير:

* السادس عشر: وبعد نحر الهدي أو ذبحه يحلِّق رأسه كلَّه أو يقصِّره كلَّه؛ لأنَّ « النبيَّ عِنْكُمْ حَلَّقَ في حَجَّةِ الوَدَاعِ وَأُنَّاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ » (١). والحلق أفضل من التقصير لدعائه عليه الرحمة والمغفرة للمحلقين ثلاث مرات وللمقصرين مرة واحدة، ففي حديث ابن عمر و أنَّ رسول الله عليه قال: « قَالَ رَسُولُ الله عِنْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله وَلِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله وَلِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا يَا رَسُولَ الله وَلِلْمُقَصِّرِينَ، وَقَالَ في الرَّابِعَةِ والمَقَصِّرِينَ» (٢). وفي حديث آخر أنَّ النبيَّ عِنْ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ، قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَهَا ثَلَاثًا، قال: وَلِلْمُقَصِّرِينَ» ("). قال ابن حجر عَظْلْكَهُ: «وفيه أنَّ الحلق أفضل من التقصير، ووجهه أنه أبلغ في العبادة، وأبين للخضوع والذلة، وأدلُّ على صدق النية، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئًا ممَّا يتزيَّن به، بخلاف الحالق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى، وفيه إشارة إلى التجرّد »(1).

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الحلق والتقصير عند الإحلال (۱/ ٤١٥)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/ ٥٩٠)، رقم: (١٣٠١)، من حديث ابن عمر عليه.

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري «الحج»، باب الحلق والتقصير عند الإحلال (١/ ٤١٥)، من حديث أبي هريرة ١٩٠٠ .

⁽٤) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٢٥).

* السابع عشر: ويستحبُّ للحالق البدء بالشقِّ الأيمن للمحلوق لحديث أنس بن مالك و قَنَحَرَ نُسُكَهُ وَحَلَقَ أنس بن مالك و قَنَحَرَ نُسُكَهُ وَمَلَقَ اللهِ عَلَيْ الْجَمْرَةَ وَنَحَرَ نُسُكَهُ وَحَلَقَ نَاوَلَهُ الْخَالِقَ شِقَّهُ الأَيْمَنَ، فَحَلَقَهُ ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاوَلَهُ الشِّقَ الأَيْسَرَ، فَقَالَ: احْلِقْ فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ فَقَالَ اقْسِمْهُ بَيْنَ النَّاسِ » (().

* الثامن عشر: والمشروع في حقّ المرأة التقصير وليس عليها حلق إجماعًا، لخصوصه بالرجال في قوله على النّس على النّساء الحَلْقُ وَإِنّهَا عَلَى النّساء التَقْصِيرُ» (")، قال ابن عبد البر عَمَالسَّه: «وأجمعوا على أنّ سُنّة المرأة التقصير لا الحِكاق» (").

وتقصر المرأة من كلّ قرن من شعرها كُلّه قدر أنملة فأقل، فهو أقلُ شيء يقع عليه اسم التقصير. قال النووي على الله إلى المنذر: أجمعوا على أن لا حلق على النساء (أ)، وإنها عليهنَّ التقصير، قالوا: ويكره لهنَّ الحلق؛ لأنه بدعة في حقِّهنَّ، وفيه مُثلة، واختلفوا في قدر ما تقصِّره، فقال ابن عمر والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور تقصِّر من كلِّ قرن مثل الأنملة... وقال مالك تأخذ من جميع قرونها أقلَّ جزء ولا يجوز من بعض القرون» [بتصرف] (أ).

⁽١) سبق تخريحه، انظر: (ص ٧٠).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٦٨).

⁽٣) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣١٧).

⁽٤) «الإجماع» لابن المنذر (٥٣).

⁽٥) «المجموع» للنووي (٨/ ٢١٠).

فرع: في طواف الإفاضة:

* التاسع عشر: ثمَّ يتوجَّه الحاجُّ مفيضًا من منى إلى مكة ليطوف ببيت الله الحرام سبعة أشواط، ويكون طوافه كصفة طواف القدوم لكن من غير هيئة الاضطباع ولا رمل سوى أنه ينوي به طواف الزيارة لقوله عليه: ﴿ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيِّ مَا نَوَى »(١)، ويُسمَّى هذا الطواف بطواف «الإفاضة» أو طواف «الزيارة»، وهو ركن من أركان الحجّ، لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَيَقَضُوا تَفَكَّهُمْ وَلَـ يُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْمَيْظُوُّونُواْ بِٱلْبَكِيْتِ ٱلْعَيْسِيقِ ﴿ ﴾ [الحج]، قال ابن قدامة رَجُمْالِلَهُ: « ويُسمَّى طواف الإفاضة؛ لأنه يأتي به عند إفاضته من مِني إلى مكة وهو ركن للحجِّ لا يتمُّ إلَّا به، لا نعلم فيه خلافًا؛ ولأنَّ الله عز وجل قال: ﴿ وَلْمَيْظُوَّفُوا بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ۞ ﴾ [الحج]، قال ابن عبد البر ﷺ: «هو من فرائض الحجِّ لا خلاف في ذلك بين العلماء، وفيه عند جميعهم قال الله تعالى: ﴿ وَلْمَيْظُوفُوا بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَسِيقِ ﴾، وعن عائشة وعلى قالت: « حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ عِلَيْهُ فَأَفَضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ عِنْهُا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّهَا حَائِضٌ، قَالَ حَابِسَتُنَا هِيَ ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ الله أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: اخْرُجُوا»(٢) متفق عليه. فدلَّ على أنَّ هذا الطواف لا بدَّ منه وأنه حابس لمن لم يأت به، ولأنَّ

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢١).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الزيارة يوم النحر (۱/ ٤١٥)، ومسلم كتاب «الحج» (۲/ ۲۰۲)، رقم: (۱۳۲۸)، من حديث عائشة

الحجَّ أحد النسكين، فكان الطواف ركنًا كالعمرة »(١). وفي حديث ابن عباس والحجَّ (أنَّ النبيَّ عِنْهُ لَمْ يَرْمُلْ في السَّبْع الذِي أَفَاضَ فِيهِ »(١).

* العشرون: وأفضل وقت طواف الإفاضة يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق أو التقصير موافقة لفعله على فقد روى جابر في في صفة حجّ النبيِّ في يوم النحر قوله: «فَأَفَاضَ إِلَى البَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ»(")، وفي حديث ابن عمر في النحر قوله: «فَأَفَاضَ إِلَى البَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ»(أي، وفي حديث ابن عمر في النّحر قُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى (أ) (أ)، ولحديث

⁽۱) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٤٠).

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الإفاضة في الحج (۳٤٩/۲)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب زيارة البيت (۳۰۲۰)، من حديث ابن عباس في . والحديث سكت عنه الحافظ في «التلخيص الحبير» (۲/۷۰۱)، وصحّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (۲۰۰۱).

⁽٣) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم: كتاب «الحج» (١٢١٨)، رقم: (١٢١٨).

⁽٤) ينتفي التعارض بالجمع بين رواية جابر في في صلاته بمكة ورواية ابن عمر في في صلاته بمنى على ما ذكره النووي بيل في «شرح مسلم» (١٩٣/٨) حيث قال: «ووجه الجمع بينهما أنه في طاف للإفاضة قبل الزوال، ثم صلى الظهر في أول وقتها، ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك فيكون متنفلًا بالظهر الثانية التي بمنى، وهذا كما ثبت في الصحيحين في صلاته بيبطن نخل أحد أنواع صلاة الخوف فإنه في صلى بطائفة من أصحابه الصلاة بكمالها، وسلم بهم، ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى فكانت له صلاتان ولهم صلاة».

⁽٥) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٩٣٥)، رقم: (١٣٠٨)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب الإفاضة في الحج (٣٤٨/٢)، وأحمد (٢/ ٣٤)، من حديث ابن عمر على المناسك،

عائشة و الذي ذكرت فيه حيض صفية و قالت: « فَأَفَضْنَا يَوْمَ النَحْرِ » (١٠).

ويجوز تأخيره إلى الليل لكن بقيد العودة إلى لبس ثوبي الإحرام من جديد كهيأته حين كان محرمًا كها ثبت في الحديث (٢)، كها يجوز له أن يؤخّره إلى آخر يوم من أيام الحجّ، عِلمًا أنَّ آخر وقته مُطلق غير مقيّدٍ بحدٍّ شرعي، قال ابن قدامة مُطلق نع معيد و المحيح أنَّ آخر وقته غير محدود، فإنه متى أتى به صحَّ بغير خلاف، وإنها الخلاف في وجوب الدم، فيقول إنه طاف بعد أيام النحر طوافًا صحيحًا فلم يلزمه دم كها لو طاف أيام النحر، فأمّا الوقوف والرمي فإنهها لما كانا موقتين كان لها وقت يفوتان بفواته، وليس كذلك الطواف فإنه متى أتى به صحَّ »(٣)، وقال النووي عَمَّالِيَّهُ: «ذكرنا أنَّ مذهبنا أنَّ طواف الإفاضة لا آخر لوقته، بل يبقى ما دام حيًّا ولا يلزمه بتأخيره دم، قال ابن المنذر: ولا أعلم خلافًا بينهم في أنَّ من أخَره وفعله في أيَّام التشريق فقد قال جهور العلماء كمذهبنا لا دم»(٤).

⁽١) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الزيارة يوم النحر (١/ ٤١٥)، من حديث عائشة على المراد المراد المراد الحجه المراد الحجه المراد المراد

⁽۲) انظر (ص ۱۰۵).

⁽٣) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٤١).

⁽٤) «المجموع» للنووي (٨/ ٢٢٤) وقال في «شرح مسلم» (٩/ ٥٥): «وقد أجمع العلماء على أنَّ هذا الطواف وهو طواف الإفاضة ركنٌ من أركان الحجِّ لا يصحُّ الحجُّ إلَّا به، واتفقوا على أنَّه يستحبُّ فِعله يوم النَّحر بعد الرمي والنحر والحلق، فإن أخَّره عنه في أيام التشريق أجزأه ولا دم عليه بالإجماع، فإن أخَّره إلى ما بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزأه ولا شيء عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء، وقال مالك وأبو حنيفة إذا تطاول لزمه معه دم».

ثمَّ يصلي ركعتين بعد الطواف لقول ابن عمر على كُلِّ سُبعٍ رَكُعتَانِ "()، ويستحبُّ له أن يصليها خلف مقام إبراهيم على فإن لم يتيسَّر له ذلك فله أن يصليها في أي موضع من المسجد، فإن لم يفعل ففي أيِّ موضع من الحرم، وإلَّا ففي أيِّ موضع من الأرض؛ لأنَّ وقتها لا يفوت. قال ابن حجر على ألى المن المعلى المن على ألى المواف قضاهما حيث ذكرهما من حِلِّ أو حرم وهو قول الجمهور "().

ويجوز صلاتها في وقت الكراهة عند الجمهور أيضًا لحديث جبير بن مطعم ويجوز صلاتها في وقت الكراهة عند الجمهور أيضًا لحديث جبير بن مطعم ولله أنَّ النبي عليه قال: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَاسِ شَيْئًا فَلَا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا طَافَ بَهٰذَا البَيْتِ وَصَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلِ أَوْ نَهَادٍ» (٣).

الثاني والعشرون: ثمَّ يسعى المتمتِّع بين الصفا والمروة سبعة أشواطِ كصفة سعيه في طواف القدوم، وهذا السعي لحَجِّه، والسعي الأول لعمرته، بخلاف القارِن والمفرِد يكفيهما السعي الأول، ويدلُّ عليه حديث عائشة والشي قالت: «خَرَجْنَا

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٦٤)، رقم: (٩٠١٢)، وصحَّح إسناده الألباني في «حجة النبي» (٣٧).

⁽۲) «فتح الباري» V_{ij} (۲) (۲)

⁽٣) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الطواف بعد العصر (٢/ ٣٠٨)، والترمذي كتاب «الحج» باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف (٨٦٨)، والنسائي كتاب «المواقيت»، باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة (٥٨٥)، وأحمد (٤/ ٤٨)، من حديث جبير بن مطعم . والحديث صحّحه النووي في «الخلاصة» (١/ ٢٧٢)، والألباني في «الإرواء» (٢/ ٢٣٩).

مَعَ رَسُولِ اللهِ عِلَيْهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ثُمَّ قَالَ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلَّ بِالْحَجِّ وَالعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا فَقَدِمْتُ مَكَّةً - وَأَنَا حَائِضٌ - فَلَيَّا فَلْيُهِلَّ بِالْحَجِّ وَالعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا فَقَدِمْتُ مَكَّةً - وَأَنَا حَائِضٌ - فَلَيَّا فَلْيُهِلَّ بِالْحَمْرَةِ ثُلَيْعِيمٍ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ عِلَيْهِ: هَذِهِ قَضَيْنَا حَجَّنَا أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ عِلَيْهِ: هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكِ فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُوا بِالعُمْرَةِ ثُمَّ حَلُوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنْي، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالعُمْرَةِ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا» (''.

وفي حديث ابن عباس ولي قال: «أَهَلَّ الْهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ وَأَهْلَلْنَا، فَلَـا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَـالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اجْعَلُوا إِهْلَالُكُمْ بِالْحَبِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الهَدْيَ، فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَبِسْنَا النِّيَابَ، وَقَالَ: مَنْ قَلَّدَ الهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ بَحِلَّهُ، النِّسَاءَ وَلَبِسْنَا النِّيَابَ، وَقَالَ: مَنْ قَلَّدَ الهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ بَحِلَّهُ، وَلَا أَمُرَنَا عَشِيَّةَ النَّرُويَةِ أَنْ نُهِلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَغْنَا مِنَ المَناسِكِ جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» (أَنْ فَهُلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَغْنَا مِنَ المَناسِكِ جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» (أَنْ فَهُلُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَغْنَا مِنَ المَناسِكِ جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» (أَنْ فَهُ النَّيْقِ النَّيْقِ النَّيْقِ النَّيْقِ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرُوةِ إِلَّا طَوَاقًا وَاحِدًا» (أَنْ وَفِي رواية «إلَّا طَوَاقًا وَاحِدًا» (أَنْ فَا مُنْ الْمَافَةَ وَالْمَوْقَالَ وَاحِدًا» (أَنْ وَقِي رواية «إلَّا طَوَاقًا وَاحِدًا» (أَنْ وَالْمَلَةُ الْمُؤَالَةُ وَالْمَافَا وَالْمَالَةُ وَالْمَالَةُ وَلَا أَنْ مُنْ الْمَالَةُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِةُ اللْهُ الْمُؤَالَةُ وَالْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّالَةُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْهُ الْمُؤْمُ اللْهُ الْمُؤْمِقُومُ اللْهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللّهُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُولُوا اللّهُ

⁽٢) أخرجه البخاري معلَّقًا بصيغة الجزم كتاب «الحج»، باب قول الله تعالى: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ الْمَدِي الْمَدِي الْمُرَامِّ ﴾ (١/ ٣٨٠)، وأخرجه موصولًا: البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٣)، من حديث ابن عباس عباس المصلحة الألباني في «حجة النبي» (٨٧)، وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٣١).

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٤)، رقم: (١٢١٥)، من حديث جابر بن عبد الله

وَاحِدًا طَوَافهُ الأَوَّلِ» (١). فحديث عائشة وابن عباس في صريح في سعي المتمتّع مرَّتين، وأمَّا حديث جابر فمحمولٌ على مَن ساق الهديَ من الصحابة الذين كانوا قارنين. قال ابن القيم رَجُمُالَكَهُ: «فالصواب أنَّ الطواف الذي أخبرت به عائشة رَفِينَكُ وفرَّقت به بين المتمتِّع والقارِن هو الطواف بين الصفا والمروة لا الطواف بالبيت، وزال الإشكال جملة، فأخبرت عن القارنين أنهم اكتفوا بطواف واحدٍ بينهما لم يضيفوا إليه طوافًا آخر يوم النحر، وهذا هو الحقّ، وأخبرت عن المتمتِّعين أنهم طافوا بينهما طوافًا آخرَ بعد الرجوع من مِنَّى للحجِّ، وذلك الأول كان للعمرة، وهذا قول الجمهور، وتنزيل الحديث على هذا موافق لحديثها الآخر، وهو قول النبي ﷺ: «يَسَعُكِ طَوَافُكِ بِالبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ لِحَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ»(٢)، وكانت قارنة ويوافق قول الجمهور، ولكن يشكل عليه حديث جابر الذي رواه مسلم في صحيحه « لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ عِنْ اللَّهِي وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، طَوَافهُ الأُوَّل»(٣)، هذا يوافق قول من يقول: يكفي المتمتِّع سعيٌ واحدٌ، كما هو إحدى الروايتين عن أحمد برخ الله نص عليها في رواية ابنه عبد الله وغيره، وعلى هذا فيقال عائشة أثبتت وجابر نفي، والمثبتُ مُقدَّمٌ على النافي، أو يقال مراد جابر مَنْ قرن مع النبي عليه وساق الهدي كأبي بكر وعمر وطلحة وعلى عليه وذوي

⁽٢) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٥٢)، رقم: (١٢١١)، من حديث عائشة على .

⁽٣) سبق تخریجه، انظر: هامش رقم: (١).

اليسار، فإنهم إنها سعوا سعيًا واحدًا وليس المراد به عموم الصحابة »(1).

* الثالث والعشرون: فإذا انتهى من طواف الإفاضة يحلُّ التحلُّل الأكبر فيباح له كُلُّ محظورٍ حُرِّمَ عليه بالإحرام حتى نساؤه، ويُسمَّى بدالتحلل الثاني»، ويدلُّ عليه الأحاديث المتقدمة في «التحلل الأول».

* الرابع والعشرون: ثمّ يصلي الظهر بمكة (١) ويستحبُّ له أن يأتي زمزم بعد الطواف ويشرب ويتضلع منه ويدعو بها تيسَّر من الدعاء النافع، لحديث جابر بن عبد الله على الطويل وفيه: « ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ الله على فَأَفَاضَ إِلَى البَيْتِ فَصَلَّى عبد الله على الطَّهْرَ فَأَتَى بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ فَلُولًا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ، فَنَاوَلُوهُ دَلُوا فَشَرِبَ المُطَّلِبِ فَلُولًا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ، فَنَاوَلُوهُ دَلُوا فَشَرِبَ المُطَّلِبِ فَلُولًا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ، فَنَاوَلُوهُ دَلُوا فَشَرِبَ لَلهُ (١٠)، وفي حديث أبي ذر على النبي عليه قال فيه: « إِنَّهُ طَعَامُ طُعْم وَشِفَاءُ سُقْم » (١٠).

* الخامس والعشرون: ثمَّ يرجع بعد هذا إلى مِنَّى للمبيت بها ولا يبيت بمكة ليالي التشريق لحديث ابن عمر والله على قال: «أَنَّ رَسُولَ الله عليها أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ

 [«]زاد المعاد» لابن القيم (٢/ ٢٧٣).

 ⁽۲) وقال ابن عمر على: إنه صلى الظهر بمِنّى. وقد تقدَّم وجه الجمع بينهما في (ص ١١٨)،
 هامش رقم: (٤).

⁽٣) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٤) سبق تخريجه، انظر: (ص ٥٩).

⁽٥) سبق تخریجه، انظر: (ص ٥٩).

ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنِّى ('')، وعن عائشة ﴿ قَالَت: ﴿ أَفَاضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ آخِرٍ يَوْمِهِ [حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ] ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِنَّى فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِيَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ﴾ (''.

* السادس والعشرون: والمرأة إذا حاضت وهي محرمة قبل أن تطوف للإفاضة فإنها تقوم بأعمال الحاجِّ من الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والمبيت بمنى ورمي الجمار وتقصير شعر رأسها إلَّا أنها تؤخر طواف الإفاضة حتى تطهر من حيضها وتغتسل ثمّ تطوف بالبيت للإفاضة لقوله على لعائشة هي وهي محرمة وقد حاضت: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالبَيْتِ» (").



⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١١٨).

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب في رمي الجمار (۲/ ۳٤۰)، وأحمد (۲/ ۹۰)، من حديث عائشة في . والحديث حَسَّنه المنذري كما ذكره الزيلعي في «نصب الراية» (۳/ ۸۶)، وسكت عنه الحافظ في «التلخيص الحبير» (۲/ ۵۳۲)، وانظر: «الإرواء» (۲/ ۲۸۲)، و حصحيح أبي داود» (۱۹۷۳) كلاهما للألباني، وقال: «إلّا قوله: «حين صلى الظهر» فهو منكر».

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ٥٥).

في أعمال الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر [أيام التشريق]

وتظهر الأعمال التي يقوم بها الحاج في أيام التشريق على الترتيب التالي:

* أولا: فإذا انتهى الحاجُّ من طواف الإفاضة والسعي عنَّن عليه السعي، فإنه يرجع إلى مِنَى للمبيت بها في ليلة الحادي عشر والثاني عشر من ليالي أيام التشريق وُجوبًا على الراجح وهو مذهب الجمهور، وأمَّا ليلة الثالث عشر فهي على الاستحباب لقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكَمَ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَاَخَرُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَن التَّمَ لَهُ لِمَن التَّمَ اللهُ البُول المناب ال

وفي حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي قال: «أَتَيْتُ النّبِيّ عِلَى - وَهُوَ بِعَرَفَةَ _ فَجَاءَ نَاسٌ أَوْ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، فَأَمَرُوا رَجُلًا فَنَادَى رَسُولَ الله عِلَى كَيْفَ الحَجُّ ؟ فَأَمَرَ رَسُولَ الله عِلَى رَجُلًا فَنَادَى: «الحَجُّ عَرَفَةُ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ كَيْفَ الحَجُّ ؟ فَأَمَرَ رَسُولَ الله عِلَى الله عَلَى الله الصَّبْحِ مِنْ لَيْلَةِ جَمْعِ فَتَمَّ حَجُّهُ، أَيَّامُ مِنَى ثَلَاثَةٌ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، الصَّبْحِ مِنْ لَيْلَةِ جَمْعٍ فَتَمَّ حَجُّهُ، أَيَّامُ مِنَى ثَلَاثَةٌ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمِجه استحباب المبيت الليلة الثالثة من ليالي التشريق، والرمي في اليوم الثالث أنّ النبي عِلَيْهُ لم يتعجَّل وبقي لليوم الثالث حتى رمى الجمرات بعد الزوال.

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٨٣).

* ثانيا: ويُستثنى من وجوب المبيت: السقاة والرعاة ونحوهم ممَّن يقوم بخدمة الحجاج، للمعذور منهم أن يرمي رمي يومين في يوم واحد. قال ابن عبد البر بَهِمالله: «لا خلاف علمته بين العلماء أنَّ مِن سنن الحجِّ المبيت بمِنَى ليالي التشريق لكلِّ حج^(۱) إلَّا من ولي السقاية من آل العباس بن عبد المطلب، فإن النبي بي أذن لهم في المبيت بمكة من أجل سقايتهم وأرخص لرعاء الإبل في ذلك» (۲).

ويدلُّ على ما تقدَّم حديث عائشة على قالت: «أَفَاضَ رَسُولُ اللهِ عِلَى مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ [حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ] ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِنَى، فَمَكَثَ بِمَا لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ» (")، وفي حديث ابن عمر عَنْ: «أَنَّهُ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنِّى» ('')، وعنه عَنْ أَجْلِ النَّبِيَّ عِنْ أَجْلِ النَّبِيَّ فَعَدَّ لَيَالِي مِنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ "'، وعنه عَنْ - أيضًا - : «أَنَّ النَّبِيَّ عِنْ رَخَّصَ لِأَهْلِ السِّقَايَةِ مِنْ أَهْلِ السِّقَايَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَبِيتُوا بِمَكَّةَ لَيَالِي مِنَى » ('')، وفي حديث عاصم بن عدي عَنْ قال: مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَبِيتُوا بِمَكَّةً لَيَالِي مِنَى » ('')، وفي حديث عاصم بن عدي عَنْ قال:

⁽١) كذا في النسخة المطبوعة، ولعلُّ الصواب: حاج.

⁽٢) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣٤٣ ـ ٤٤٣).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٢٤).

⁽٤) سبق تخريجه، انظر: (ص ١١٨).

⁽٥) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب سقاية الحاج (١/ ٣٩٤)، ومسلم كتاب «الحج» (٥) أخرجه البخاري كتاب «الحج» من حديث ابن عمر ﴿ (٥٩٥)، رقم: (١٣١٥)، من حديث ابن عمر ﴿

⁽٦) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منّى (٦) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منّى (٦) ١٥٣)، وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٥/ ١٥٣)،

وفي تقرير حتمية المبيت يقول ابن حجر عَلَيْكَ الله الحديث دليل على وجوب المبيت بمِنًى، وأنه من مناسك الحجّ الأنَّ التعبير بالرخصة يقتضي أنَّ مقابلها عزيمة، وأنَّ الإذن وقع للعلة المذكورة، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن، وبالوجوب قال الجمهور (1).

* ثالثا: ويرمي الحاجُّ في كلِّ يومٍ من أيام التشريق الثلاثة بسبع حصياتٍ مع التكبير على إثر كلِّ حصاة لكلِّ جمرةٍ من الجمرات الثلاث (٥) _ كها تقدَّم في الرمي

⁼ من حديث ابن عمر المناق =

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب في رمي الجهار (۲/ ٣٤١)، والنسائي كتاب «مناسك الحج»، باب رمي الرعاة (٣٠٦٩)، من حديث عاصم بن عدي ... والحديث صحّحه الألباني في «الإرواء» (٤/ ٢٨٠).

⁽٢) أخرجه الترمذي كتاب «الحج»، باب ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يومًا ويدعوا يومًا (٩٥٥)، وأحمد (٥/ ٤٥٠)، من حديث عاصم بن عدي .

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٢).

⁽٤) «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٧٩).

 ⁽٥) جملة ما يرمي به الحاج سبعون حصاة، سبعة منها يرميها يوم النحر بعد طلوع الشمس، وسائرها=

يوم النحر _ غير أنه يرميها بعد زوال الشمس لحديث ابن عمر على قال: «كُنّا نَتَحَيّنُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا» (()، وفي حديث جابر بن عبد الله على قال: «رَمَى رَسُولُ اللهِ على اللهِ الْخَرْمَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمّا بَعْدُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ» ((). قال ابن حجر: «فيه دليلٌ على أنّ السُّنّة أن يرمي الجهار في غير الأضحى بعد الزوال وبه قال الجمهور» (()، «ومن رماها ـ عندهم ـ قبل الزوال أعاد رميها بعد الزوال» (ف)، «وأي وقت بعد الزوال أجزأه إلّا أنّ المستحبّ المبادرة إليها حين الزوال» (أ)، وهي سُنّة الرمي في أيام التشريق عند الجميع لا يختلفون في ذلك.

* رابعا: ويرتِّب الحاجُّ في الجمرات(١) مبتدئًا بالجمرة الصغرى وهي أبعد

في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم إحدى وعشرون حصاة لثلاث جمرات.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب رمي الجهار (۱/ ٤١٨)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب في رمي الجهار (۲/ ٣٤٠)، من حديث ابن عمر الشيء.

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٠).

⁽۳) «فتح الباري» (۳/ ٥٨٠).

⁽٤) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣٥٣).

⁽٥) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٢٥٤).

⁽٦) قال الشنقيطي بَرِيُّكَ في «أضواء البيان» (٢٩٦/٥) بعد حديث ابن عمر في بيان صفة الترتيب بين الجمرات: «وهو نصُّ صحيحٌ صريحٌ في الترتيب المذكور، وقد قال على: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»، فإن لم يرتِّب الجمرات بأن بدأ بجمرة العقبة لم يجزئه الرمي مُنكَسًا؛ لأنه خالف هدي النبي في ، وفي الحديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ مَمُنا فَهُو رَدُّ»، وتنكيس الرمي عملٌ ليس عليه أمرُنا، فيكون مردودًا».

الجمرات من مكة، وتلي مسجد الخيف، فإذا انتهى من رميها، تقدَّم قليلًا عن يمينه، فيقف مستقبل القِبلة وقوفًا طويلًا رافعًا يديه بالدعاء. ثمَّ يرمي الجمرة الوسطى ويأخذ ذات الشمال، ويقف مستقبل القِبلة وقوفًا طويلًا، يدعو ويتضرَّع ويرفع يديه، ثمَّ يرمي الجمرة الكبرى، ويجعل البيت عن يساره، ولا يقف عندها.

ويدلُّ عليه ما ثبت عن ابن عمر على أنه: «كَانَ يَرْمِي الجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى إِنْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسْهِلَ فَيَقُومَ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ فَيَسْتَهِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ العَقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ العَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبَى عِنْدَهَا النَّبَى عَنْدَهَا مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّلُهُ اللَّهُ الْمُعَلِّلُهُ اللَّهُ الْمُعْلَلُهُ اللَّهُ الْمُعْلَلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمِلُ الوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَلَا النَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ

وفي حديث عائشة ﴿ قَالَت: ﴿ أَفَاضَ رَسُولُ اللهِ ﴿ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ اللَّهِ عِلَمُهُ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ آ [حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ]، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِنْى فَمَكَثَ لَيَالِيَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الجَمْرَةَ إِذَا

⁼ قلت: فإذا نَكَّس ولم يُرتِّب بين الجمرات الثلاث بأن بدأ بجمرة العقبة ثمَّ الوسطى ثمَّ الصغرى، صَحَّت له الصغرى ووجب عليه إعادة رمي الوسطى ثمَّ العقبة، وهو مذهب الجمهور. [انظر: «المنتقى» للباجي (٣/ ٥٣)، «المجموع» للنووي (٨/ ٢٨٢)، «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٥٣)].

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج» باب إذا رمى الجمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة (۱/ ٤٢٠)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب إذا رمى جمرة العقبة لم يقف عندها (٣٠٣٢)، من حديث ابن عمر عليها.

زَالَتِ الشَّمْسُ، كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَيُطِيلُ القِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ، وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا»('').

* خامسا: ثمّ يفعل في اليوم الثاني والثالث من أيام التشريق ما فعله في اليوم الأول، قال ابن قدامة على اليوم الثاني كالرمي في اليوم الأول في وقته وصفته وهيئته ولا نعلم فيه خلافًا» (٢)، فإن أراد التعجيل في يومين خرج قبل غروب الشمس من اليوم الثاني، فإذا غربت الشمس وهو بمنى - أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث، سواء ارتحل أو كان مقيمًا في منزله لم يجز له الخروج، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، واليوم اسم للنهار دون الليل، فمن أدركه الليل فما تعجل في يومين (٢)، وقد ثبت عن عمر على قال: «مَنْ أَدْرَكَهُ المَسَاءُ فِي اليَوْمِ الثَّانِي فَلْيُقِمْ إِلَى الغَدِ حَتَّى يَنْفِرَ مَعَ النَّاسِ» (١)، وعن ابن عمر على قال: «مَنْ غَرَبَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ - وَهُوَ بِمِنِي مِنْ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ - فَلَا يَنْفِرَنَّ حَتَّى يَرْمِي الجِهَارَ مِنَ الغَدِ» (١٠).

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٢٤).

⁽۲) «المغني» لابن قدامة (۳/ ٤٥٤).

 ⁽٣) انظر المصدر السابق (٣/ ٥٥٥)، و «المجموع» للنووي (٨/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

⁽٤) و(٥) أخرجه مالك في «الموطإ» كتاب «الحج»، باب رمي الجمار (١/٧٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٥٢)، وقال: «ورواه الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال عمر في فذكر معناه». انظر لصحة الأثرين «البدر المنير» لابن الملقن (٦/ ٣١)، «مناسك الحج» للألباني (٣٩).

* سادسا: ويجوز للحاجِّ إن كان عاجزًا عن مباشرة الرمي بنفسه لمرضٍ أو ضعفٍ أو كِبَرِ سِنِّ أو صغرِه أو لحملٍ ونحوها أن ينيب غيرَه في الرمي لقوله تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا أَلَنَّهُ مَا السَّتَطَعْتُمْ ﴾ ولقوله عن فأنتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (١) والأولى بالنائب أن يرمي عن نفسه حتى يتمَّ رمي الجهار الثلاث ثمَّ يعود للرمي عن نائبه (١).

* سابعا: ووقت الرمي لا يفوت إلَّا بغروب ثالثِ أيام التشريق، وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة رابع أيام النحر، ولا يشرع قضاؤه إجماعًا، قال ابن عبد البر وَهُمُ اللهُ : « أجمع العلماء على أنَّ من لم يرم الجمار أيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخرها أنه لا يرميها بعدُ، وأنه يجبر ذلك بالدم أو بالطعام على حَسَب اختلافهم فيها» (٢).

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة»، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (۱۹ ۵)، ومسلم كتاب «الحج» (۱/ ۲۰۸)، رقم: (۱۳۳۷)، من حديث أبي هريرة ﴿ ...

 ⁽۲) انظر المسألة في: «المنتقى» للباجي (۳/ ٥٠)، «مغني المحتاج» للشربيني (۱/ ٥٠٨)، «نهاية المحتاج» للرملي (۳/ ۳۱۵)، «المغني» لابن قدامة (۳/ ٤٩٠)، «الإنصاف» للمرداوي (۳/ ۳۹۱).

⁽٣) «الاستذكار» لابن عبد البر (٤/ ٣٥٧)، ونقل ابن قدامة في «المغني» (٣/ ٤٩١) الخلاف، وقال: «هذا قول أكثر أهل العلم»، وحكى عن عطاء فيمن رمى جمرة العقبة ثمَّ خرج إلى إبله في ليلة أربع عشرة ثمَّ رمى قبل طلوع الفجر فإن لم يرم أهرق دمًا، والأول أوْلى؛ لأنَّ محلَّ الرمي من النهار، فيخرج وقت الرمي بخروج النهار.

* ثامنا: وعلى الحاجِّ - في أيام منى - أن يحرص على أداء الصلوات المكتوبة مع الجهاعة، ويُستحبُّ أن تكون صلاته في مسجد الخيف إن تيسَّر، وإلَّا صلَّاها برفقته في رحله؛ لأنَّ النبي عَلَى وأصحابه كانوا يصلون بمِنَّى جماعة، قال ابن مسعود عَلَى: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَى إِمِنَى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثَهَانَ مسعود عَلَى إِم مَارَتِهِ» (()، ولقوله عَلى: «صَلَّى في مَسْجِدِ الجيفِ سَبْعُونَ نَبيًا » (()).

* تاسعا: فإذا انتهى الحاجُّ من الرمي في أيام التشريق فقد قضى مناسك حَجِّه، ثُمَّ ينصرف من مِنَى نافرًا إلى مكَّة ليقيم فيها بحَسَب أحواله وحوائجه إلى أن يعزم الرحيل إلى بلده، فيجب أن يطوف _ عندئذ _ طواف الوداع ليكون آخر عهده بالبيت.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الصلاة» باب الصلاة بمنى (۱/ ٢٦١)، من حديث ابن مسعود ك.

⁽۲) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (۲/ ۲۰۳)، والطبراني في «المعجم الكبير» (۱۱/ ٤٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٧٧)، من حديث ابن عباس عباس كسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٣٥).

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الزيارة يوم النحر (١/ ٤١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٤٦)، واللفظ له، من حديث ابن عباس ،

في أعمال الحاج بعد أيام التشريق

وتظهر الأعمال التي يقوم بها الحاجُّ بعد أيام التشريق على ما يأتي:

* أولا: إذا انتهى الحاجُّ من الرمي أيَّام التشريق فقد قضى مناسك حَجِّه (۱)، ويُستحبُّ له النزول بالمُحَصَّبِ (۱) إذا نفر من مِنى، وهو سُنَّة عند جمهور العلماء (۱)، وحكى القاضي عياض الإجماع على أنه ليس بواجب ولا حرج على من

⁽۱) وهذا القول مبنيٌ على مذهب القائلين بأنَّ طواف الوداع عبادةٌ مُستقِلَةٌ وليس من المناسك، قال ابن تيمية على ألم المجموع» (٢١/ ٢١٥): «والمحظورات لا تباح إلَّا حال الضرورة، ولا ضرورة بها إلى طواف الوداع، فإنَّ ذلك ليس من الحجِّ، ولهذا لا يُودِّع المقيم بمكة، وإنها يودِّع المسافر عنها»، وقال النووي في «المجموع» (٨/ ٢٥٦): «وممَّا يُستدلُّ به من السُّنة لكونه _ أي طواف الوداع _ ليس من المناسك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره أنَّ السُّنة لكونه _ أي طواف الوداع _ ليس من المناسك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره أنَّ طواف رسول الله عليه قال: «يُقِيمُ المُهَاجِرُ بِمَكَّة بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا»، وجه الدلالة أنَّ طواف الوداع يكون عند الرجوع وسمَّاه قبله قاضيًا للمناسك، وحقيقته أن يكون قضاها كلَّها».

⁽٢) المُحَصَّبُ: وهو اسمٌ لمكانٍ مُتَّسعٍ بين جَبلَين، وهو إلى مِنَى أقرب من مِكَّة، سمي بذلك لكثرة ما به من الحصا من جر السيول، ويُسمَّى بالأبطح، وخيف بني كنانة، وحدُّه من الحَجُون ذاهبًا إلى مِنَى. [انظر: «مراصد الاطلاع» للصفي البغدادي (٣/ ١٢٣٥)، و «أخبار مكة» للفاكهي (٤/ ٢٧٢٧)].

⁽٣) اختلف السلف في التحصيب، هل هو سُنَّة أو منزل اتفاق ؟ على مذهبين، والصحيح أنَّ =

لم ينزل فيه (١) لحديث أنس بن مالك ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﴿ مَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْمِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ (١)، وعن ابن عمر ﴿ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ نَزَلُوا الْمُحَصَّب (٢) وعن ابن عمر ﴿ النَّبِيُ عَلَيْهُ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ نَزَلُوا الْمُحَصَّب (٢) وعن أبي هريرة ﴿ قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ عَنْ الْعَلِدِ يَوْمَ النَّحْرِ - وَهُو بِمِنَى - نَا وَعُنْ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ (١) يعني بذلك (لَحَصَّب.

⁼ التحصيب من سُنن الحج؛ لأنَّ النبي على قصد المحصب لينزل فيه وأخبر بذلك كما في حديث أبي هريرة في وليس بمنزل نزل اتفاقًا، فكان نزوله به مُستحبًّا اتباعًا له لتقريره على ذلك، وقد فعله الخلفاء بعده.

قال الحافظ ابن حجر على الفتح» (٣/ ٥٩١): «فالحاصل أنَّ مَن نفى أنه سُنَّة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء، ومن أثبته كابن عمر أراد دخوله في عموم التأسي بأفعاله على لا الإلزام بذلك، ويستحبُّ أن يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كها دلَّ عليه حديث أنس».

⁽١) انظر: «المجموع» للنووي (٨/ ٢٥٣).

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح (١/٤٢٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٧٢)، من حديث أنس .

⁽٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٣٨/٢)، من حديث ابن عمر وصحَّح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه ل: «مسند أحمد» (٧٨/٩)، وهو في صحيح مسلم (١٣١٠) بلفظ: «..كَانُوا يَنْزِلُونَ الأَبْطَحَ».

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب نزول النبي هي مكة (١/ ٣٨٤)، ومسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٩٤)، رقم: (١٣١٤)، من حديث أبي هريرة .

* ثانيا: وخلال مُدَّة إقامته بمكة يحرص الحاجُّ على العمل الصالح من أداء الصلوات جماعة، والأفضل أن يصلي في المسجد الحرام، لقوله على: «صَلاةٌ في مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ إِلَّا المَسْجِد الحَرَامَ، وَصَلاةٌ فِي المَسْجِد الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مَائَةِ أَلْفِ صَلاةٍ فِيهَا سِوَاه » (1)، كما يحرص على الإكثار من نوافل الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلاةٍ فِيهَا سِوَاه » (1)، كما يحرص على الإكثار من نوافل الطواف والصلاة في أي وقت أمكنه من ليل أو نهارٍ لقوله على: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ! لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِالبَيْتِ، وَصَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » (1)، ولبيانه من ليل أو نما الركن الأسود واليماني في قوله: «مَسْحُهُمَا يَحُطُّ الْخَطَايَا، وَمَنْ طَافَ بِالبَيْتِ لِمَ يَوْفَد قَدَمًا وَلَا يَضَعْ قَدَمًا إِلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ حَسَنَةً وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةً وَكَتَبَ بِالبَيْتِ لَمْ يَرْفَعْ قَدَمًا وَلَا يَانَ كَعِنْقِ رَقَبَةٍ » (1).

الله وقراءة القرآن والصلاة والسلام على رسوله والاستغفار وتجنبُ الذنوب والمعاصي والآثام؛ لأنها أماكن مباركة ومواطن القبول ومَظِنّة الإجابة، فالحسنة في الحرم لها شأنها وفضلها، والسيئة في الحرم لها خطرها(1).

⁽۱) أخرجه ابن ماجه كتاب «إقامة الصلاة والسنة فيها»، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام.. (۱، ۱۶۰)، وأحمد (۳/ ۳۶۳)، من حديث جابر بن عبد الله والحديث المسجد الحرام.. (۱، ۱۶۰)، وأحمد (۳۵ عبر في «التلخيص الحبير» (۱، ۳۵۰)، والألباني في «الإرواء» (۱/ ۲۵).

⁽۲) سبق تخریجه، انظر: (ص ۱۲۰).

⁽٣) أخرجه الترمذي كتاب «الحج» باب ما جاء في استلام الركنين (٩٥٩)، من حديث ابن عمر عمر والحديث صحَّحه الألباني في «المشكاة» (٢/ ٧٩٣).

⁽٤) قال ابن رجب على في «جامع العلوم والحكم» (٣٣٢) عند قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُردِّ فِيهِ بِإِلْحَكَامِ =

* رابعا: ويباح للحاجِّ التجارة في أيام موسم الحجِّ في شراء اللوازم والأمتعة وقضاء الحوائج، لحديث ابن عباس في أنه قال: « كَانَ ذُو المَجَازِ وَعُكَاظٌ مَتْجَرَ النَّاسِ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ كَأَنَّهُمْ كَرِهُ وا ذَلِكَ حَتَّى نَزَلَت: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ مُنَاحُ أَن تَبْتَعُوا فَضَلًا مِن زَيِّكُمْ ﴾ في مَواسِم الحَجِّ »(').

* خامسا: وله أن يتبرك بالتضلع من ماء زمزم لقوله ﷺ: «إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ إِنَّهَا طُعَامُ طُعْم» (٢)، وغيرها ممَّا تقدَّم من الأحاديث الدالَّة على فضل ماء زمزم.

وله أن يحمل معه إلى بلده إن أمكنه ذلك لحديث عائشة ولله أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر «أَنَّ النَّبِيَّ عِلْمَا كَانَ يَعْمِلُهُ فِي الأَدَاوِي وَالقِرَبِ، وَكَانَ يَصْبُّ عَلَى المَرْضَى وَيَسْقِيهِمْ »(").

⁼ وظُلْم أَرِ أَدِقَهُ مِنْ عَلَابٍ أَلِيمِ ﴿ الحج]: ﴿ وَكَانَ جَمَاعَةُ مِنَ الصّحابةُ يَتَّقُونَ سَكَنَى الحرم خشية ارتكاب الذنوب فيه، منهم: ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وكذلك كان عمر بن عبد العزيز يفعل، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: الخطيئة فيه أعظم، وروي عن عمر بن الخطاب ﴿ قَالَ: لاَنْ أخطئ سبعين خطيئة _ يعني بغير مكة _ أحبّ إليّ من أن أخطئ خطيئة واحدة بمكة، وعن مجاهد قال: تضاعف السيئات بمكة كها تضاعف الحسنات ».

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص٥٩).

⁽٣) أخرجه الترمذي كتاب «الحج» (٩٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٢)، من حديث عائشة على والحديث صحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٥٤٣).

* سابعا: وإذا خرج من المسجد بعد الفراغ من طوافه يخرج برجله اليسرى

⁽۱) قال ابن تيمية عَظِلْلَهُ في «مجموع الفتاوى» (۲٦/ ٨): «وأمَّا طواف الوداع فليس من الحجِّ، وإنها هو لمن أراد الخروج من مكة، ولهذا لا يطوف من أقام بمكة، وليس فرضًا على كلِّ أحدٍ، بل يسقط عن الحائض، ولو لم يفعله لأجزأه دم، ولم يبطل حَجُّه بتركه».

⁽٢) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٢٠١)، رقم: (١٣٢٧)، من حديث ابن عباس على .

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب طواف الوداع (١/ ٤٢١)، من حديث ابن عباس كن.

⁽٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٠)، من حديث ابن عباس في . والحديث صحَّحه الألباني في «الإرواء» (٤/ ٢٨٩).

■ العمدة في أعمال الحج والعمرة ا

أُوَّلًا ويقول: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ _ كما تقدَّم بيانه في أعال العمرة _(١).

⁽١) انظر (ص٧١).

فَتُنَاوَىٰ فِي ٱلْجَحِ وَٱلْعَمِدُ مَنْ

في لحوق الوعيد بمن ترك الحج مع القدرة عليه

* السؤال:

قرأت في كتاب «الكبائر» للإمام الحافظ شمس الدِّين الذَّهبي ان النَّهبي النَّبيُّ قال: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبلِّغُهُ حَجَّ بَيْتِ اللهِ الْحَرَامِ وَلَمْ يَحُجَّ فَلاَ عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»، وأنا أملك المال الكافي لذلك، ولكنِّي وقرته أنا وزوجي لشراء مسكن، فما حكم ذلك ؟

* الجواب:

المقصود من الحديث التَّغليظ في الوعيد لمن استطاع الحجَّ ولم يحجَّ، والمبالغة في الزَّجر على من تركه، وذلك بتشبيهه له باليهوديِّ والنَّصرانيِّ، ووجه التَّخصيص بأهل الكتاب كونهما غير عاملين بالكتاب، فشبَّه بهما مَنْ ترك الحجَّ حيث لم يعمل بكتاب الله تعالى، ونبذه وراء ظهره كأنَّه لا يعلمه.

والمعلوم أنَّ الاستطاعة في الحجِّ إنَّما تكون بعد الحوائج الأصليَّة للإنسان من مأكل ومشرب وملبس وغيرها من أساسيَّات المعيشة.

غير أنَّ الحديث المذكور في السُّؤال لا يمكن الاستدلال به على المعنى السَّابق لعدم انتهاضه للحجيَّة؛ فقد أخرجه التِّرمذي في كتاب الحجِّ، رقم: (٨١٧)، من

حديث علي علي المناده مقال (هذا حديث غريب، وفي إسناده مقال) ، وضعَّفه الألبانيُّ في «ضعيف التَّرغيب والتَّرهيب» برقم: (٧٥٣)، وفي «ضعيف التَّرغيب والتَّرهيب» برقم: (٧٥٣).

هذا؛ وينبغي للمكلَّف أن يعلم بأنَّ الحاجة الأصليَّة إلى مسكن إنَّما تكون عند انعدامه في حقِّه بحيث لا يمتلك لنفسه سكنًا خاصًّا، أمَّا إذا وُجِدَ في مأوى لائق أو سعى إلى مسكنٍ آخر زيادة عن حاجته؛ فالواجب عليه _ والحال هذه _ أن يقدِّم الحجَّ ويؤدِّي واجبه ما دامت القدرة متوفِّرة.

في حكم التشريك بين إرادة الحج والتجارة

፠ السؤال:

هل تجوز التِّجارةُ أثناءَ أداءِ مناسكِ الحجِّ أو العمرة ؟ وهل يُعدُّ التَّشريكُ بين الإرادتين شِركًا وقَدْحًا في الإخلاص ؟

ً الجواب:

الحاجُّ القاصدُ للتِّجارة صحيحٌ حَجُّهُ بالنَّصِّ القرآنِیِّ والإجاعِ، فقد رَخَّص اللهُ على اللهُ على اللهُ على الله على اللهُ على الله على الله على الله على الله الإرادة في قصد العبادة لتحصيل طاعة الله بالحجِّ والعمرة، وتحصيلِ غرض التَّكسُّب والتِّجارة، قال الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَعُوا فَضْ لا مِن

رَّبِكُمُ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، والمراد بالفضل في الآية كُلُّ الأعمال التي يُحَصَّلُ بها شيءٌ من الرِّزق.

فدلّت الآيةُ على إباحة قصد ابتغاء فضلِ الله حالَ السّفر لتأدية ما افترضه الله من الحجّ، وقد ثبت عن ابن عبّاس عبّاس عبّا الآية نزلت لما خاف المسلمون من الانجّار في أسواق الجاهليّة في مواسم الحجّ، قال ابن عباس عبّ كانت عكاظ ومجنّة وذو المجاز أسواقًا في الجاهليّة فليّا كان الإسلام تأثموا من التّجارة فأنزل الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَواسِمِ الحَجِّ» فأنزل الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَواسِمِ الحَجِّ» فأوا ابن عباس كذا (۱)، وفي «سنن أبي داود» عن ابن عبّاس عبّاس أنّ النّاس في قرأ ابن عباس كذا (۱)، وفي «سنن أبي داود» عن ابن عبّاس عبّاس الحجّ، فخافوا أوّل الحججّ كانوا يتبايعون بمنّى وعرفة وسوق ذي المجاز، ومواسم الحجّ، فخافوا البيع وهم حُرُم في مواسم الحجّ » (أبي مواسم الحجّ » (أبي مواسم الحجّ » (أبي مواسم الحجّ » (۱).

هذا؛ وتشريكُ إرادة الحجِّ والتِّجارة ليس شِركًا، ولا يدخل في مناهي الإرادات الحفيَّة كالرِّياء وإرادة الدُّنيا بالعمل؛ لأنه ليس مقصود الحاجِّ أو المعتمر المراءاة والشَّمعة ونحوهما، وإنَّا مقصوده الحجُّ والتِّجارة، وقد أباح الله له هذا القصد.

⁽۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب البيوع: باب ما جاء في قول الله فإذا قضيت الصَّلاة (۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب البيوع: باب ما جاء في قول الله فإذا قضيت الصَّلاة

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الكري (۱۷۳٤)، والحاكم في «المستدرك» (۱۷۷۱)، والحاكم في «المستدرك» (۱۷۷۱)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (۸۷٤۲)، من حديث ابن عبَّاس عبَّاس الحديث صحّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (۱۷۳٤).

ولمزيد بيان هذه المسألة فقد ذكر الإمام القرافي في «فروقه» فَرْقًا دقيقًا بين قاعدة الرِّياء في العبادة والتَّشريك فيها، فأوضح أنَّ الرِّياء شركٌ وتشريكٌ مع الله تعالى في طاعته، وهو موجب للمعصية والإثم والبطلان في تلك العبادة، وأن ضابطَها: أن يعمل العمل المأمور به المتقرّب به إلى الله ويقصد به وجه الله تعالى وأن يعظمه النَّاس أو بعضُهم فيصل إليه نفعهم أو يندفع به ضررهم، فهذا أحد مسمَّى الرِّياء، وهو «رياء الشِّرك»، وقسم آخرُ يعمل العمل لا يريد به وجه الله البتَّة، بل يريد النَّاس فقط، فهذا القسم يسمَّى: «رياء الإخلاص»، فالغرض من الرِّياء هو التَّعظيم وما يتفرَّع عنه من جلب المصالح ودفع المضارِّ الدُّنيويَّة.

وأمّا مُطلق التّشريك كمن يجاهد لتحصيل طاعة الله بالجهاد، وليحصل له المال من الغنيمة، فهذا لا يضرُّه، ولا يحرم عليه بالإجماع؛ لأنَّ الله جعل له هذا في العبادة، فَفَرْقٌ بين جهاده ليقولَ النَّاسُ: هذا شجاعٌ، أو ليعظِّمه الإمامُ فيكثر عطاؤه من بيت المال، وهذا ونحوه رياءٌ حرامٌ، وبين أن يجاهد لتحصيل المغانم من جهة أموال العدوِّ مع أنَّه قد شرَّك، فلا يصدق على المال المأخوذ في الغنيمة لفظ الرِّياء لعدم الرُّؤية فيها.

وكذلك من حَجَّ وشرَّك في حَجِّه غرضَ المتجَرِ، ويكون جُلُّ مقصوده أو كُلُّه السَّفر للتِّجارة خاصَّة، ويكون الحجُّ إمَّا مقصودًا مع ذلك أو غير مقصود، ويقع تابعًا اتِّفاقًا، فهذا أيضًا لا يقدح في صِحَّة الحجِّ ولا يوجب إثبًا ولا معصية.

وكذلك من صام ليصحَّ جسدُه، أو ليحصل له زوال مرض من الأمراض التي ينافيها الصَّوم ويكون التَّداوي هو مقصوده أو بعض مقصوده، والصَّوم مقصود

مع ذلك وإيقاع الصَّوم مع هذه المقاصد، لا يقدح في صومه، بل أمر بها صاحب الشَّرع في قوله: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْج، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْم، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ » (').

واستتبع عَظِيلَتُهُ كلامه بقوله: «وجميع هذه الأغراض لا يدخل فيها تعظيم الخلق، بل هي تشريك أمور من المصالح، ليس لها إدراك، ولا تصلح للإدراك، ولا للتَّعظيم فلا يقدح في العبادات».

ثمَّ قال رَجُّالِكَهُ: « فظهر الفَرْقُ بين قاعدة الرِّياء في العبادات وبين قاعدة التَّشريك فيها غرضًا آخر غير الخلق مع أنَّ الجميع تشريك، نعم لا يمنع أنَّ هذه الأغراض المخالطة للعبادة قد تنقص الأجر، وأنَّ العبادة إذا تجرَّدت عنها زاد الأجر وعظم الثَّواب، أمَّا الإثم والبطلان فلا سبيل إليه، ومن جهته حصل الفرق لا من جهة كثرة الثَّواب وقِلَته »(٢).

⁽۱) أخرجه البخاريُّ كتاب «الصَّوم» باب الصَّوم لمن خاف على نفسه العزوبة (۱۸۰٦)، ومسلم في كتاب «النِّكاح» باب استحباب النِّكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة: (۳۳۹۸)، من حديث عبد الله بن مسعود .

⁽۲) «الفروق» للقرافي (۳/ ۲۲).

في حكم الاقتراض لأجل الحج

* السؤال:

شخص رزقه الله مالاً، أراد أن يحجَّ به، لكنَّه لا يكفيه لنفقة الحجِّ وكُلفته، فهَمَّ ليقترض من غيره فحصل عنده تردُّد؛ فهل يجوز أن يقترض ما يتمِّم به نفقةَ الحجِّ، وهو لا يعلم هل يقدر على الوفاء وتسديد الدَّين أم لا يقدر ؟

* الجواب:

الاستطاعةُ شرطُ وجوبٍ في الحجّ، لا شرطٌ في صِحَّته لقوله تعالى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْمَنْتِ مَنِ السّعَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وما كان شرطًا للوجوب النّاسِ حِجُّ الْمَنْتِ مَن السّعَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وما كان شرطًا للوجوب لا يلزم المكلّف تحصيلُه لكونه من خطاب الوضع، والوجوبُ منتف عند عدمه، إذ «مَا لا يَتِمُّ الوُجُوبُ إِلّا بِهِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ»، ومن جهة أخرى فإنَّ المتقرِّر في القواعد العامَّة أنَّ «كُلَّ عِبَادَةٍ اعْتُبِرَ فِيهَا المَالُ، فَإِنَّ المُعْتَبرَ مِلْكُهُ لَا القُدْرَة عَلَى مِلْكِهِ»، وإذا كان الحجُّ في حقِّ غير المستطيع ليس واجبًا فإنَّ الشَّارِعَ لا يُلزِمُهُ بالاستدانة له، وقد ورد من حديث ابن أبي أوْفَى ﴿ اللّهُ لما سُئِلَ عن رجلٍ يستقرض ويحُجُّ ؟ قال: ﴿ يَسْتَرْفُ وَلَا يَسْتَقْرِضُ وَلَا يَسْتَقْرِضُ وَلَا يَسْتَقْرِضُ وَلَا يَسْتَقْرِضُ، قال: وَكُنّا نَقُولُ: لَا يَسْتَقْرِضُ إِلّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَفَاءٌ » (().

⁽١) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» باب الاستسلاف للحجِّ (٤/ ٣٣٣)، وابن أبي شيبة في =

وعليه؛ فإن كان المكلّفُ غيرَ واثق من قدرته على الوفاء بها استقرضه من الدّين فلا يجوز له أن يتكلّف أمرًا يسّره اللهُ رأفة بالنّاس ولم يوجِبْه، ولا يترتّب عليه إثم إن مات ولم يحجّ وهو غير ملوم، بخلاف ما إذا كانت ذمّتُهُ مشغولة بالدّين الذي اقترضه واخترمه الموت فيبقى مطالبًا به؛ لأنّه حقُّ العبيد، ولا يخفى أنّ حقّ الله تعالى مبنيٌّ على المسامحة والمساهلة، وحقُّ العبد مبنيٌّ على المشاحّة والمضايقة؛ لأنّه يَنتَفِعُ بِحصوله، ويَتَضَرَّرُ بِفواته دون البَارِي تعالى فلا يَتَضَرَّرُ بِفوات حقوقه ولا يَنتَفِعُ بِحصولها، غير أنّه إن استقرضَ وَحَجَّ ـ وهو على هذه الحال ـ فحجُّه صحيح وتبرأ ذِمّته منه، وتبقى مشغولةً بقضاء دَيْنه.

أمَّا إذا كان واثقًا بقدرته على الوفاء بدينه، فيلزمُه الحجُّ مع توثيق القرض برهن أو كفيل، أو وصيَّة بتسديد المبلغ المقترَضِ في حالة ما إذا حصل له مكروه يمنعه من الوفاء به.



[«]المصنف» (٣/ ٤٤٩)، وصحَّحه الألبانيُّ في «السِّلسلة الضَّعيفة» (١٣/ ١/ ٣٢٩).

في حكم الحج بالمال الحرام

* السؤال:

ما حكم الحجِّ بالمال الحرام ؟

* الجواب:

الحجُّ عبادةٌ مفروضةٌ مركَّبةٌ من القدرة البدنيَّةِ والماليَّةِ، فينبغي على المكلَّفِ أَداؤُها بالمالِ الطَّيِّب والرِِّزق الحَلالِ لتحصيل الأجرِ والثَّوابِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَكَزُودُوا فَا إِلَّا اللَّهِ اللَّهِ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبٌ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبٌ اللهَ عَلَيْبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا اللهَ اللهَ عَلَيْبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا اللهَ اللهَ عَلَيْبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا اللهَ اللهَ عَلَيْبُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا اللهَ اللهَ عَلَيْبُ اللهَ عَلَيْبٌ اللهَ عَلَيْبُ اللهَ اللهَ عَلَيْبُ اللهَ عَلَيْبُ اللهَ عَلَيْبُ اللهَ عَلَيْبُ اللهَ عَلَيْبُ اللهَ اللهَ عَلَيْبُ اللهِ الطَّيِّبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهَ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْبُولُ اللهُ الل

غيرَ أنَّ من حَجَّ بِهَالٍ حرامٍ فإنَّ حَجَّهُ صحيحٌ على أرجح قَوْلَى العلماء، وتسقط به الفريضةُ، ولا تشغل به ذِمَّته، وهو آثمٌ بفعل الحرام، لانفكاك جهة الأمر عن جهة النَّهي، ولا أجرَ له على حجِّه لِمَا تقدَّم من الأحاديث الصَّحيحة؛ ذلك لأنَّ النَّفقة الماليَّة ليست مقصودةً في ذاتها لجواز حجِّ المكلَّف عن نفسه بنفقات غيره تبرُّعًا، فإذا حصل الإنفاق بالحلال وقع به الأجر وإلَّا لم يحصل له أجر، ولأنَّ النَّفقة الماليَّة ليست شرطًا في صحَّة الحجِّ وإنَّها هي شرط وجوبٍ في حقِّ البعيد دون القريب، إذ القريب المتمكِّن من أداء الحجِّ بدون نفقة فحجُّه صحيح، ولم يرد عن القريب، إذ القريب المتمكِّن من أداء الحجِّ بدون نفقة فحجُّه صحيح، ولم يرد عن

⁽١) تقدم تخريجه، انظر: (ص ٢٦).

العلماء القول بفساد حَجِّه، فظهر بوضوح انفكاك الجهتين.

أمَّا حديث: «مَنْ حَجَّ بِهَالٍ حَرَامٍ فَقَالَ: لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، فَقَالَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: «لَا لَبَيْكَ وَلَا سَعْدَيْكَ وَحَجُّكَ مَرْدُودٌ عَلَيْكَ » (1) ، وغيرُه من الأحاديث فهي ضعيفةُ السَّند لا تقوى على النُّهوض والاحتجاج.

في حكم شراء جواز سفر خاص بالحج

* السوال:

لا يخفى على فضيلتِكم أنَّ الدَّولة عندنا . في الجزائر . تمنح جوازاتِ سفرٍ خاصَّةٍ بالحجِّ بالمجَّان، وأكثرها يحصل عليه المسجّلون في بلَديَّاتهم وَفق عمليَّة القرعة، كما تمنح عددًا من هذه الجوازات إلى أشخاص أو جهات إداريَّة معيَّنة من إطارات وموظّفي الدَّولة بالمجَّان أيضًا، فيحصل بعض الأفراد على عددٍ منها بحكم القرابة أو الصَّداقة فيقومون ببيعها إلى من يريد الحجَّ.

فهل يجوز بيعُ هذه الجوازات بحُجَّة أنَّها صارت مِلكًا لصاحبها ؟ وهل يجوز شراؤها لمن لم يتيسَّر له الحصولُ عليها من الطُّرق

⁽۱) انظر: «مجمع الزَّوائد» للهيثمي (۱۰/ ۲۲۰)، «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي رقم (۵۷)، «السِّلسلة الضَّعيفة» للألباني (۳/ ۲۱۱) رقم (۱۰۹۱).

المعلومة ؟ وإذا جاز شراؤها فهل هو في الحجِّ الواجب فقط أم يشمل حجَّ التَّطوُّع أيضًا ؟ أفتونا مأجورين.

* الجواب:

إنَّه مَّا ينبغي أن يُعلمَ أنَّ جواز السَّفر الأصليَّ المستجمع للبيانات الشَّخصيَّة للفرد لا يصلح ـ أصلًا ـ أن يكون محلًّا للتَّعامل فيه بالتَّنازل والإبراء أو الهِبَةِ أو البيع والشِّراء ونحو ذلك ممَّا يدخله التَّراضي بين الطَّرفين من قسم: «حقِّ العبد»، وعِلَّة المنع انتظامه ضمن معيار المصلحة العامَّة المتعلِّقة بنظام المجتمع، وهو ما اصطلح عليه في الشَّريعة بـ: «حقِّ الله» أو «حقِّ الشَّرع»، وأضيف الحقُّ لله تعالى لعِظَم خطره وشمول نفعه، لذلك لا يجوز فيه العفو أو الإبراء منه أو الصُّلح عليه أو الاتِّفاق على ما يخالفه، وبعبارة مقتضبة: أنَّه لا يقبل التَّراضي، ونظيرُه في الاصطلاح السَّائد: النَّظام العامّ، حيث لا يستطيع شخص _ مثلًا _ أن يتنازل عن اسمه ولقبه العائليِّ لغيره، أو يُعَدِّلَ فيه بحَسَبهِ، إذ قواعد الأهليَّة من حقِّ الله تعالى، وتندرج ضمن النِّظام العامِّ، فلا يستطيع شخص أن يتنازل عن أهليَّته أو يزيدَ فيها أو ينقصَ منها باتِّفاق خاصِّ، مهم كانت صورة الاتِّفاق، وكذلك لا يجوز النُّزول عن البُّنُوَّة أو الصُّلح على النَّسَب، وعليه يبطل كُلُّ تصرُّفٍ يقع مخالفًا لحقِّ الله تعالى، وكلُّ كَسْبِ على عمل غير مشروع يحرم ويأثم صاحبه ويستحقُّ العقابَ.

أمَّا الجواز المخصَّص للحجِّ الخالي من البيانات الشَّخصيَّة فلا يصلح فيه - أيضًا ـ التَّعامل المالي بالبيع والشِّراء دون الهبة والتَّنازل باعتبار أنَّ الجواز الخاصَّ بالحجِّ لا يمثِّل في ذاته قيمةً ماليةً مقومة شرعًا، أي: أنَّ الشَّرع لم يُقِرَّ بماليَّته حتَّى يُملَّك ويصبح محلَّ للكسب بالبيع والشِّراء؛ ذلك لأنَّ «جواز السَّفر» وسيلةٌ إداريَّةٌ لا تخرج طبيعتُه عن النِّظام العامِّ حيث تتصرَّف فيه الدُّولةُ إداريًّا على وَفْقِ المصلحة العامَّة، ولا يصير - بحال - مِلكًا لحائزه، إذ لا قيمة لأوراقه بدون الجهة الحكوميَّة المستوجبة للإجراءات البيانيَّة والإدارية لتحصيل التَّرخيص بالحجِّ بالختم والإمضاء من الدَّوائر التَّابعة لها.

ومن جهة أخرى فإنَّ الغرض الذي خُصِّصَ من أجله الجواز إنَّما هو الاستعانة به كوسيلة لأداء مناسك الحجِّ القائمة على عهدة الجهة المانحة للجواز، فالتَّعامل المالي ببيع الجواز وشرائه يتنافى مع طبيعة المسلك الإداريِّ المنظِّم لهذه العبادة، وعليه فإذا انتفت الملكيَّةُ الفرديَّةُ للجواز لكونه معدودًا من النِّظام العامِّ، وتعارض التَّعاقدُ المالي مع الغرض الذي خُصِّصَ من أجله الجوازُ فلا يختلف الحكمُ عن سابقه بوقوع التَّعامل به باطلًا لمخالفته لحقِّ الله تعالى والتَّعدِّي على المنفعة العامَّة والمصلحة الشَّرعيَّة التي خُصِّص من أجلها الجواز وَ «مَنْ عَمِلَ المنفعة العامَّة والمصلحة الشَّرعيَّة التي خُصِّص من أجلها الجواز وَ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ» (۱).

هذا؛ وإذا تقرَّر الحكم بالمنع في الأصل فلا يمنع من الخروج عنه استثناءً لمن تعيَّنت عليه حَجَّةُ الإسلام، وتعذَّر عليه الحجُّ إلَّا بهذا السَّبيل فإنَّه يحلُّ لمعطي

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الأقضية» باب نقض الأحكام الباطلة وردِّ محدثات الأمور (۲/ ۸۲۲)، رقم: (۱۷۱۸)، وأحمد (۲/ ۱۸۰)، من حديث عائشة على واتفق الشيخان على إخراجه بلفظ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّ».

المال لأداء واجب الحبِّ في حَقِّه عند تحقُّق شرطه ما لا يحلُّ للآخِذِ، إذ الفعل الواحد يجوز أن يكون مأمورًا به من وجهٍ، منهيًّا عنه من وجهٍ آخرَ؛ لأنَّ الفعل قد تجتمع فيه مصلحةٌ ومفسدةٌ من جهاتٍ مختلفةٍ.

وتسويغ الاستثناء من الأصل السّابق يكمن في أنَّ العبادة حقَّ خالصٌ لله تعالى لقوله على: «حَقُ الله عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْعًا» (()) والمعلوم أنَّ كُلَّ حقِّ يقابله واجبٌ، وترك عبادة الحبِّ لمن وجب عليه تضييع لحقِّ الله تعالى، وتركُ المأمورِ به أعظمُ ذنبًا من إتيان المنهيِّ عنه، فمفسدة بَذْلِ المالِ لأجل تحصيل الجواز مغمورة في مصلحة العبادة العُلْيَا، وهي مُقَدَّمَة عليها كها تقرَّر في علم المقاصد؛ ولأنَّ «جِنْسَ فِعْلِ المَامُورِ أَعْظَمُ مِنْ جِنْسِ تَرْكِ المَنْهِيِّ عَنْهُ»؛ ولأنَّه علم المقاصد؛ ولأنَّ «جِنْسَ فِعْلِ المَامُورِ أَعْظَمُ مِنْ جِنْسِ تَرْكِ المَنْهِيِّ عَنْهُ»؛ ولأنَّه إذا جاز _ في حقوق العباد _ دفعُ مالٍ لإحقاقِ حقِّ أو إبطالِ باطلٍ، أي: جازَ للمعطي دون الآخذ، فكذلك في حقّ الله في العبادة، فظهر جَلِيًا أنَّ من تعلَّق الوجوبُ في ذِمَّته يجوز له الانتفاع بالجواز مع بذل العِوض المالي عليه دون غيره.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «التَّوحيد»، باب ما جاء في دعاء النَّبِيِّ أُمَّته إلى التوحيد (٩٦٣٨)، ومسلم كتاب «الإيمان» باب الدَّليل على أنَّ من مات على التَّوحيد دخل الجنَّة قطعًا (٨/ ٣٤)، رقم: (٣٠)، من حديث معاذ بن جبل ...

في حكم المصانعة بمال لأجل تأشيرة الحج

* السؤال:

ما حكم إعطاء مال مقابل الحصول على تأشيرة الحجِّ، وبخاصَّة مع فرض بعض وكالات السَّفر لذلك ؟ وهل التَّنازل المفروض لدخول البقاع المقدَّسة في الحجاز من أجل أداء مناسك الحجِّ مشروعٌ أم لا ؟

* الجواب:

ولا يتذرَّع بترك أداء الحجِّ أو العمرة من أجل الرُّسوم والضَّرائب المفروضة، فليست _ في الحقيقة _ عذرًا مانعًا لأداء المناسك إن كان قادرًا عليها، ولا يلحقه إثمٌّ إن لم يرضَ بها.

والجواب على السُّؤال الثَّاني كالأوَّل لتقاربها.

في حكم الفوز في المسابقات بأداء حجّ أو عمرة

* السؤال:

تقوم بعضُ المؤسَّسات الإعلاميَّة بإجراء مسابقات موسميَّة يحصل فيها الفائزُ على نفقةٍ كاملةٍ لحجٍّ أو عمرة، فما حكم المشاركة فيها مع العلم أنَّ الأسئلة المطروحة قد تكون متعلَّقة بالأفلام أو الألعاب الرياضيَّة أو الموسيقى ونحوها ؟ وما حكم حجٍّ أو اعتمار الفائز في تلك المسابقات بمثل هذه

وهل ينطبق الحكم على جميع المسابقات التي تكون في أنواع العلوم: كالعلوم الشَّرعيَّة والعلوم الكونيَّة ونحو ذلك ؟ نريد تفصيلاً جزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

الحائزة ؟

ينبغي التَّفريق بين المسابقات الدِّينية ذات الجوائز الماليَّة من ولاة الأمور أو

جمعيّات خيريّة أو من المحسنين، وبين المسابقات التي تنشرها المؤسّسات الإعلاميّة، فإنّ الصُّورة الأولى للمسابقات منتظَمَةٌ وَفق مقصود الشَّارع من إعداد العُدّة الإيهانيّة: من حفظ القرآن والسُّنّة، وتحصيلِ المسائلِ العلميّةِ الشَّرعيّة، وهي مُلحقةٌ بالمسابقات التي حدَّدَها النّبيُ في الله الله الله الله الله والرّماية، وكلُّ ما فيه من إعداد للعُدّة الماديّة من وسائل أي: ركوب الخيل والإبل والرّماية، وكلُّ ما فيه من إعداد للعُدّة الماديّة من وسائل الجهاد في سبيل الله وفي تقوية شوكةِ المسلمين، فيصحُّ السَّبَقُ في هذه المسابقات، إذ كلا العُدّتين من مطالب الشَّرعِ ومقاصدِه؛ لأنّها وسائلُ لغايةٍ شرعيّة، و «الوسَائلُ فا حُكْمُ المَقَاصِدِ».

لذلك فالجوائز المباحة الممنوحة لمصلحة الفائزين تحقيقًا لهذا المبتغى يجوز الانتفاع بها مُطلقًا سواء في حجِّ أو عمرةٍ أو غيرهما من غير حَرَجٍ.

أمَّا المسابقات التي تنشرها المؤسَّسات الإعلاميَّة: من جرائد وصُحُفٍ وبَجلَّات ونحوها، فلا تجوز المشاركة فيها؛ لأنَّها تتضمَّن المقامرة والميسر، إذ المشارك يدفع مالًا ولو زهيدًا لشراء الوسيلة الإعلاميَّة، في حين أنَّ المؤسَّسة الإعلاميَّة تحصل بترويج المسابقات على زيادة كسبٍ، وفضلِ دخلٍ متولَّدٍ عنها.

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «الجهاد» باب في السَّبق (۲۰۷٤)، والتِّر مذي كتاب «الجهاد» باب ما جاء في الرِّهان والسَّبق (۱۷۰۰)، والنَّسائيُّ كتاب «الخيل» باب السَّبق (۳۰۸۰)، والنَّسائيُّ كتاب «الخيل» باب السَّبق (۳۰۸۰)، وابن ماجه كتاب «الجهاد» باب السَّبق والرِّهان (۲۸۷۸)، وأحمد (۲/ ٤٧٤)، من حديث أبي هريرة هي، والحديث حسَّنه البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٥/ ٥٣٥)، وصحَّحه ابن القطَّان في «الوهم والإيهام» (٥/ ٣٨٢)، وأحمد شاكر في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (۲۳۲/ ۲۳۲)، والألبانيُّ في «الإرواء» (۱۲ / ۱۲۰)، والوادعيُّ في «الصحيح المسند» (۱٤٠٨).

ومن جهة أخرى لا يتحقّقُ بها مقصود الشَّارع، بل بالعكس تضادُّه، حيث تتبلور من خلال جريان المسابقات آثارُ الخلاعة والعري والتَّبرُّج، ومظاهرُ الفتنة بترويج الأفلام، ونشر المعازف والموسيقى، وغيرها من الأخلاق المنافية لديننا الحنيف، وإن وُجِدَ السَّليم منها فمغمورُ في وسطٍ فاسدٍ، وكأنَّ إرادةً مفروضة تعمل بواسطة هذه الوسيلة الإعلاميَّة لتحطيم القيم الإسلاميَّة، واستبدالها بدناءة قيم الحضارة الغربيَّة لفصل الدِّين عن حياة المجتمع تحت تأثير العِلمانيَّة التي يشهدها العالم الإسلامي اليوم، وبغفلة المغرورين من بني جِلدتنا.

هذا؛ ولمّا كانت «الوسائلُ لهَا حُكُمُ المَقاصِدِ» فإنَّ الجوائز المعطاة بهذه الكيفيَّة لا يجوز الانتفاع بها للسبين السَّابقين، فمن حصل على الجوائز بعد العلم بالتَّحريم فالواجب عليه أن يتصدَّق بها أو يُنفق ثمنها في وجوه البِرِّ؛ ذلك لأنَّ من شَرْطِ التَّوبةِ التَّخلُّصَ من المال الحرام، غيرَ أنَّ من حَجَّ بِهذا المال فإنَّ حَجَّهُ صحيحٌ على أرجحِ قَوْلَي العلماء، وتسقط به الفريضةُ، ولا تُشغَلُ به ذِمَّتُهُ، وهو آثمٌ بفعلِ الحرام، لانفكاك جهة الأمر عن جهة النَّهي، ولا أجرَ له على حَجِّه، لقوله بفعلِ الحرام، لانفكاك جهة الأمر عن جهة النَّهي، ولا أجرَ له على حَجِّه، لقوله على: ﴿وَتَكزَوَدُوا فَإِنَ حَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَقْوَىٰ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولقوله على حَجِّه، لوله طيّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طَيْبًا » (١٠)؛ أمَّا قبل العلم بتحريمها فلا يلحقُه إثمٌ لكونه معذورًا بالجهل، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءُهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ عَأَنهُ مَا سَلَفَ وَآمَرُهُ وَإِلَى المَّهُ وَاللهُ مَا المَلَقُ وَآمَرُهُ وَإِلَى اللهُ المَالِي المَلْوَقِ اللهُ العلم بتحريمها فلا يلحقُه إثمٌ لكونه معذورًا بالجهل، مِصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءُهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ عَالَاهُ مَا سَلَفَ وَآمَرُهُ وَإِلَى اللهُ وَاللهُ وَلهُ اللهُ العلم بتحريمها فلا يلحقُه إثمٌ لكونه معذورًا بالجهل، مِصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَمَن جَآءُهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّهِ عَالَيْهُ مَا سَلَفَ وَآمَرُهُ وَاللهُ وَاللهُ المَالمُ المَالِقُولَةُ مَن رَبِّهِ عَالَيْهُ اللهُ المَالمُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ عَلَيْهُ إِلَّا لَهُ اللهُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ المَالِهُ المُورِدُ المَالِدُ المُولِدُ المُعْلَقُ المُنْ اللهُ العَلْمُ المُعْلَقُولُهُ اللهُ العَلْمُ المَالِهُ المُعْلِقُولُهُ اللهُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ المُعْمَلُ العَلْمُ العَلْمُ المِنْ اللهُ العَلْمُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ العَلْمُ اللهُ العَلْمُ العَلْمُ المُعْلَقُ اللهُ العَلْمُ الْمُعْمَى اللهُ العَلْمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ اللهُ العَلْمُ المُعْلِمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلَمُ المُعْلِمُ المُعْل

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٦).

في تعيين الأفضل بين تكرار الحج تطوعا أم التصدق على الفقراء

* السؤال:

ما هو الأفضل للموسرِ شرعًا تكرار الحجِّ تطوُّعًا فِي كلِّ عامٍ أوِ التَّصدُّق بالمال المخصَّص للحجِّ على الفقراء والمساكين والمحتاجين ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

النُّصوصُ الحديثيَّةُ الواردةُ في التَّرغيبِ في الحجِّ تدلُّ على أفضليَّةِ الحجِّ ولو تطوُّعًا على التَّصدُّق على الفقراء والمساكين في الجُملة، ومن هذه النُّصوصِ:

- إنَّ النَّبِيَ عِنْهُ سُئِلَ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قال: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَحْدَهُ، ثُمَّ الجِهَادُ، ثُمَّ حَجَّةٌ بَرَّةٌ، تَفْضُلُ سَائِرَ الأَعْمَالِ كَمَا بَيْنَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ إِلَى مَغْرِبِهَا» (().
- وقولُه ﷺ: « تَابِعُوا بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الفَقْرَ وَالذَّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَديدِ وَالذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ المَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الجَنَّةَ » ().

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٤٢)، والطَّبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣٤٤)، من حديث ماعز ، ، ،) والحديث صحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (١٠٩١).

(٢) أخرجه التِّرمذي كتاب «الحجِّ»، باب ما جاء في ثواب الحجِّ والعمرة (٨١٠)، والنَّسائي كتاب «الحجِّ»، باب فضل المتابعة بين الحجِّ والعمرة (٢٦٣١)، وأحمد (٣٨٧/١)، من حديث عبد الله بن مسعود ، والحديث صحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ: «مسند أحمد» (٥/ ٢٤٤)، =

- وقولُه ﷺ: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ
 جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ »('')، وقولُه ﷺ: « وَأَنَّ الحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ »('').
- وقولُه ﷺ: «مَا تَرْفَعُ إِبِلُ الحَاجِّ رِجْلًا، وَلَا تَضَعُ يَدًا إِلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، أَوْ عَنْهُ سَيِّئَةً، أَوْ رَفَعَهُ بِهَا دَرَجَةً » (").
- وقولُه ﷺ: «يَقُولُ اللهُ _ عَزَّ وَجَلَّ _: إِنَّ عَبْدًا صَحَّحْتُ لَهُ جِسْمَهُ، وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ فِي اللَّهِ عَلَيْهِ خَسْمَةُ أَعْوَامٍ لَا يَفِدُ إِلِيَّ لَمُحْرُومٌ »(1)، وبهذا أفتى ابنُ تيمية (٥) عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ خَسْمَةُ أَعْوَامٍ لَا يَفِدُ إِلِيَّ لَمُحْرُومٌ »(1)، وبهذا

- (١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٩).
- (٣) أخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيان» (٣/ ٤٧٩)، من حديث ابن عمر ، والحديث حسَّنه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٥٩٦).
 - (٤) سبق تخریجه، انظر: (ص ٨).
- (٥) وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أفضليَّة الحجِّ عن نفسه تطوُّعًا أو على والده أم الصَّدقة على الفقراء والمساكين حيث قال له السَّائل في هذه الأبيات الشَّعريَّة:

آثاهُ ذُو العَرْشِ مَالاً حَجَّ وَاعْتَمَـرَا أَتَرَوْنَ الحَجَّ أَفْضَلَ أَمْ إِيثَارَهُ الفُقَـرَا مَاذَا الَّـذِي يَـا سَـادَتِي ظَهَـرَا وَذَكُرُكُمْ ذَأَبَهُ إِنْ غَابَ أَوْ حَضَـرَا مَساذا يَقُسولُ أَهْسلُ العلْمِ فِي رَجُلِ فَهَزَّهُ الشَّوْقُ نَحْوَ اللَّصْطَفَى طَرَبُساً أَمْ حَجَّةً عَنْ أَبِيهِ ذَاكَ أَفْضَسلُ أَمْ فَأَفْتُوا مُحِبًّا لَكُمْ نَفْسِي فَدَيْتُكُمُو

⁼ وحسَّنه الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٣/ ١٩٧)، ومقبل الوادعي في «الصَّحيح المسند» (٨٩٧).

في ضابط الحج عن الغير

* السؤال:

هل تجوز النِّيابة في الحجِّ عمن كان قادرًا عليه، لكن سوَّف أمره، ومات وهو مضرِّط في أدائه ؟

* الجواب:

اعلم وفَقك الله أنّه لا تجوز النّيابة عن الحيّ القادر؛ لأنّه هو المكلّف بأداء الواجبات ابتلاءً وامتحانًا، كذلك لا تجوز النّيابة في الحجّ عمّن ترك الواجبات التي عليه من مباني الإسلام، وفرَّط في الحجّ ولم تنهضه هِمَمُهُ لأداء الفرائض، وكذلك الحيُّ القادر الذي ترك واجبَ الحجِّ مع القدرة عليه، وتعمّد على عدم وكذلك الحيُّ القادر الذي ترك واجبَ الحجِّ مع القدرة عليه، وتعمّد على عدم

فأجاب بَرَجُالِشَهُ:

لَقُولُ فيه: بِأَنَّ الحَجَّ أَفْضَ لُ مِنْ وَالدَيْهِ فَيه بِرُّهُمَ الْحَجُّ كَانَ إِذًا لَكِنْ إِذًا الفَرْضُ خَصَّ الأَبَ كَانَ إِذًا كَمَا إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى صلة هَذَا جُوَابِ لُك يَا هَذَا مُوَازَنَ مُ

فعُلِ التَّصَدُّقِ وَالإعْطَاءِ للْفُقَرَا وَالأَمُّ أَسْبَقُ فِي البِرِّ الَّذِي ذَكَرَا هُوَ اللَّقَدَّمَ فَيمَا يَمْنَعُ الطَّرَرَا وَأُمُّهُ قَدْ كَفَاهَا مَنْ بَرَا البَشَرَا وَلَيْسَ مُفْتيك مَعْدُودًا مِنَ الشَّعَرَا

[«مجموع الفتاوي» لابن تيمية (٢٦/ ١٠)].

الحبِّ الواجب عليه، فهذا لا نيابة عنه في الحبِّ.

ولكن الذي يُناب عنه هو ذلك القادر العاجز الذي أراد أن يحبَّ، ولكن منعه مانع العجز أو توفي وأوصى بالحبِّ عنه أو كان متأمِّلًا في أن يحبَّ، لكن اخترمه الموت، فهؤلاء الذين تجوز النِّيابة في الحبِّ عنهم.

ومن شرط النَّائب أن يكون قد حجَّ عن نفسه لقوله عِلَيْ في حديث شُبرُمة ؟»، ليَّا سمع الرَّسول عِلَيْ الرَّجل يقول: «لبَّيك عن شُبرُمة»، قال: «وَمَنْ شُبرُمة ؟»، قال: «أَخَ لِي»، قال: « أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؟ »، قال: « لا »، قال: « فَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ ثَمَّ عَنْ شُبرُمَة ».

والظّاهر من الحديث عدم جواز حجِّ الإنسان عن غيره قبل أن يحجَّ عن نفسه، إلَّا أنَّ القول بجواز الحجِّ عن غيره لمن لم يحجَّ عن نفسه إذا لم يكن مستطيعًا الحجَّ عن نفسه أصحُّ نظرًا، وهو مذهب أحمد في رواية عنه، وبه قال الثَّوري، وبناءً على هذا الرَّأي فالحديث محمول على أنَّ النَّبيَّ عَلَيْ كان يعلم من حال المُلبِّي أنَّه قادر على الحجِّ عن نفسه، ولو كان غير قادر لاعتذر له بعدم الاستطاعة ولم ينقل ذلك، ومع ذلك فالأولى بالنِّيابة في الحجِّ أن يحجَّ عن نفسه أوَّلاً، ثمَّ عن غيره ثانيًا.

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب الرجل يجح عن غيره (۱۸۱۱)، وابن ماجه كتاب «المناسك»، باب الحج عن الميت (۲۹۰۳)، من حديث ابن عبّاس ، قال البيهقيُّ في «اللّشنن الكبرى» (٤/ ٣٣٦): «هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصحَّ منه»، وقال ابن حجر في «الفتح» (۱۲/ ۳۹۸): «سنده صحيح»، وصحَّحه الألبانيُّ في «الإرواء» (۱۷۱/ ۱۷۹)، والوادعيُّ في «الصَّحيح المسند» (۲۲۹).

في حكم تبعيض الحج

* السوال:

هل يجوز التَّوكيل عن جزئيَّات الحجِّ والعمرة، كأن يعتمرَ المتحِّ عن نفسه ثمَّ يحجَّ عن غيره، أو يطوف ويسعى عنه ونحو ذلك ؟

* الجواب:

الحبُّ لا تتبعَّضُ مناسكُه، وهو عبادة لا تقبلُ التَّجزئة سواءً كانَ فرضًا أو نفلًا، فإذَا أحرمَ بالحبِّ أو العمرةِ صارَ فرضًا كلُّ منهمًا، ولو كانَ في حقِّهِ تطوُّعًا؛ لأنَّ الشُّروعَ بالإحرامِ لنفلِ الحبِّ أو العمرةِ هو بمثابةِ المنذورِ لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَعَنَّهُمُ مَ وَلَيكُوفُواْ نَلُكُومُ مُ وَلَيكُوفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَرِيقِ (الحج)، وعليهِ فالأصلُ عدمُ وَلَيكُوفُواْ نَلُومُ مُ وَلَيكُوفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَرِيقِ (و العمرةِ نيابةً عنِ الغيرِ إلَّا ما استثناهُ جوازِ التَّوكيلِ بالقيامِ ببعضِ أعمالِ الحبِّ أو العمرةِ نيابةً عنِ الغيرِ إلَّا ما استثناهُ الدَّليلُ، كالنِّيابة في العباداتِ الماليَّة، ويؤكِّدُ هذا الحكمَ أنَّ النَّبيَ فَي لهُ لم يرخِّصْ لأمِّ سلمةَ في التَوكيلِ بالطَّوافِ لمَّا اشتكت لهُ علَّتهَا فقال لها النَّبيُ في: «طُوفِي سلمة في التَّوكيلِ بالطَّوافِ لمَّا اشتكت لهُ علَّتهَا فقال لها النَّبيُ في: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » (ا)، فدلً على أنَّ الحبَّ أو العمرة لا يقبلان التَّجزئة بالنَّيابةِ.

⁽١) تقدم تخريجه، انظر: (ص٥٣).

أحكام الإحرام من الميقات

* السؤال:

أكثر الحجَّاج الجزائريِّين لا يحرمون في الطَّائرة، وإنَّما يحرمون من ميقات أهل المدينة، فهل يُجزئهم ذلك، وما الذي يترتَّب على من تجاوز الميقات ؟

* الجواب:

في مسألة مواقيت الحجِّ المكانيَّة للإحرام يجدر التَّنبيه على مواضع مجمع عليها بين العلماء سواء قبل الميقات أو بعده، وسواء لمن يريد الحجَّ والعمرة ولمن لا يريدهما.

♦ فإذا أحرم قبل الميقات فلا خلاف بين أهل العلم أنَّه مُحرِم تثبت في حقّه أحكام الإحرام (١) ولكن الخلاف في مكان الأفضليَّة، والصَّحيح من قولي العلماء أنَّ الأفضل الإحرام من الميقات ويكره قبله، وجذا قال مالك والحنابلة وبعض الشَّافعية، خلافًا لأبي حنيفة (٢).

⁽١) «الإجماع» لابن المنذر (٤١)، و«المغنى» لابن قدامة (٣/ ٢٦٤).

⁽٢) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٢٦٤)، «المجموع» للنَّووي (٧/ ١٩٨)، «الكافي» لابن عبد البرِّ (١/ ٣٨٠)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهَّاب (١/ ٤٧٠).

• أمَّا إذا جاوز الميقات سواء كان عالمًا أو جاهلًا، وهو يريد الحجَّ والعمرة ولم يحرم فلا خلاف بين أهل العلم أيضًا أنَّه إذا رجع إلى الميقات فأحرم منه فلا شيء عليه (۱)، وإنَّمَا الخلاف فيمن جاوز الميقات وأحرم دونه، والصَّحيح من قولي العلماء أنَّ عليه دمًا أي فدية ذبح شاة سواء رجع إلى الميقات أو لم يرجع (۱).

• أمَّا إذا جاوز الميقات لحاجة يريد قضاءها وهو لا ينوي حجًّا ولا عمرة؛ فالعلماء لا يختلفون في أنَّه لا يلزمه الإحرام، ولا يترتَّب على تركه للإحرام شيء، لكن لو طرأ عليه التَّفكير في الحجِّ أو العمرة، ثمَّ عزم على تنفيذ ما عزم عليه؛ فإنّه لا يشترط عليه الرُّجوع إلى الميقات، بل يحرم من موضعه ولو كان دون الميقات ولا شيء عليه، وهو أرجح قولي العلماء وبه قال مالك والشَّافعي وصاحبا أبي حنيفة رحمهم الله".

وبناءً على ما تقدَّم، فلا يجوز لهؤلاء الحجَّاج القادمين من الجزائر أن يجاوزوا الميقات وهم يريدون الحجَّ أو العمرة إلَّا مُحُرِمِين (أ)، ولكن إن لم يحرموا بعد مجاوزة الميقات ورجعوا إلى ميقاتهم أو ميقات آخر فأحرموا منه؛ فلا يلزمهم من أمر الفدية

 [«]المغنى» لابن قدامة (٣/ ٢٦٦).

⁽٢) وهو مذهب المالكيَّة والحنابلة، انظر: «المدوَّنة» لابن القاسم (١/ ٣٧٢)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهَّاب (١/ ٤٧٠)، «الإنصاف» للمرداوي (٣/ ٢٢٩)، خلافًا لمذهب أبي حنيفة والشَّافعي، انظر: «المجموع» للنَّووي (٧/ ٢٠٨).

⁽٣) «المغنى» لابن قدامة (٣/٢٦٧).

⁽٤) ذكر النَّوويُّ الإجماع على تحريم مجاوزة الآفاقي الميقات وهو يريد الحجَّ أو العمرة غير محرم. [«المجموع» للنَّووي (٧/ ٢٠٦)].

شيء، وكان الأولى أن يحرموا في الطَّائرة من ميقات الجحفة الَّذي يمرُّون به لقوله عِنْ هُنَّ لهِنَّ فَلَ اللهُمْرَةَ» (١٠).

ما الذي يلبس المحرم إذا لم يجد لباس الإحرام

※ السوال:

ما حكم من اعتمر أو حجَّ من غير لباس الإحرام ؟

* الجواب:

إنّ المحرم الذي وجد الإزار والرِّداء لا يجوز له لبس المخيط وهو ما كان مفصلًا على قدر أعضاء البدن فلا يلبس القُمُص ولا السَّراويل ولا العهائم ولا الخفاف ولا الجوارب؛ لحديث ابن عمر رَفِي : أنَّ رجلًا قال: يا رسول الله! ما يلبس المحرم من الثِّياب؟ قال رسول الله في (لا يَلْبَسُ القُمُص وَلَا العَمَائِم وَلا السَّرَاوِيلاتِ وَلَا البُرْنُسَ وَلَا الْجِفَافَ إِلَّا أَحَدٌ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعُهُمَا السَّرَاوِيلاتِ وَلَا البُرْنُسَ وَلَا الْجِفَافَ إِلَّا أَحَدٌ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعُهُمَا السَّرَاوِيلاتِ وَلَا البُرْنُسَ وَلَا الجِفَافَ إِلَّا أَحَدٌ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعُهُمَا السَّرَاوِيلاتِ وَلَا البُرْنُسَ وَلَا الجِفَافَ إِلَّا أَحَدٌ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعُهُمَا أَسُفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبسُوا مِنَ الشِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرُسُّ (")، ومن خالف تلزمُه الفدية.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحجّ» باب مهل أهل مكة للحج والعمرة (۱/ ٣٦٩)، ومسلم كتاب «الحجّ» (۱/ ٥٢٩)، رقم: (۱۱۸۱)، من حديث ابن عبَّاس عيَّاس

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٤٠).

أمًّا من لم يجد إلّا السّراويل والخفّين أو تعذّر عليه لبس الإزار والرِّداء لوجودهما ضمن متاعه وعفشه في الطّائرة أرسلهما سهوًا ونسيانًا ومرَّ على الميقات فأحرم بدونهما صحَّ إحرامه ولا يلزمه شيء، ويكفيه أن يلبس ما وجده، ولا يجب عليه أن يشقَّ السَّراويل فيتَزر بها - كما هو رأي الأحناف - لحديث ابن عبّاس عليه أن يشقَّ النّبيُ عليه بعرفات فقال: «مَنْ لَمْ يَجِدِ الإِزَارَ فَلْيَلْبسِ السَّرَاويلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبسِ الخُفَيْنِ» (١)، والحديث صريح في الجواز ولو لزمه شيء لبيّنه؛ لأنّه في معرض البيان، و «تَأْخِيرُ البيّانِ عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ لَا يَجُوزُ»، كما هو مقرَّر في علم الأصول.

في حكم لبس التبان للمحرم الذي به سلس البول

* السؤال:

ما حكم لبس التُّبَّان للمُحْرِمِ الذي به سلَسُ البول وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

لا خلافَ في أنَّ المُحْرِمَ ليس له أن يَستُرَ بدنَه أو عُضوًا من أعضائه بما صُنِعَ على قدره كالقميص للبدن والسَّراويل لبعض البدن، والقُفَّازين لليدين، والخُفَّين

⁽١) أخرجه البخاري كتاب «الحج» باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل (١/ ٤٤٢)، من حديث ابن عباس ، ومسلم كتاب «الحجّ» (١/ ٥٢٨)، من حديث جابر .

للرِّجلين ونحوِ ذلك، لحديث ابن عمر رَفِيْنَ أَنَّ رجلًا قال: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا يَلْبَسُ المُّحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ عِنْنَا: «لَا يَلْبَسُ القُّمُصَ، وَلَا العَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا البَرَانِسَ، وَلَا الخِفَافَ...» (۱).

والمُحْرِمُ الذي يخشى أن يُصِيبَ ملابسَ إحرامِهِ بنجاسةِ البولِ لِمَرضِهِ؛ فإنَّه لا يجوز له أن يخلع إزارَه ويغسلَ لا يجوز له أن يرتديَ تُبَّانًا تحت إحرامِه ما دام أنَّه يجوز له أن يخلع إزارَه ويغسلَ المكانَ الذي يظنُّ وقوعَ النَّجاسةِ فيه، علمًا أنَّ ارتداءَ التُّبَّانِ لا يمنع _ أيضًا _ من نزول البول عليه.

في أفضلية أنواع الإحرام في الحج

※ السؤال:

ما هو النُّسك الأوْلَى بالعمل من الأنساك الثَّلاثة ؟ وهل صحيح أنَّ الإفراد الَّذي هو النُّسك المفضَّل عند مالك وظاهر مذهب الشَّافعي أنَّ مَنْ دخل به وجب عليه أن يفسخه ؟ أفيدونا جزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

المعلوم أنَّ الحجَّ له كيفيَّات ثلاث، وهي:

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٤٠).

الإفراد: وهو أن يهلَّ الحاجُّ بالحجِّ فقط عند إحرامه، والقِرَان: وهو أن يهلَّ بالحجِّ والعمرة معًا، والتَّمتُّع: وهو أن يهلَّ الحاجُّ بالعمرة فقط في أشهر الحجِّ، ثمَّ يحرم بالحجِّ ويأتي بأعهاله في نفس العام، والقارن والمتمتِّع يجب عليهما الهدي بالإجماع.

فهذه الأنواع التَّلاثة كانت جائزة ابتداءً في زمن النَّبِيِّ عَلَيْ حيث خيَّرهم فيها على ما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث عائشة وَعَنْ قالت: خرجنا مع رسول الله عليه فقال: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهِلَّ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفُعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفُعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفُعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفُعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ

ثمّ بعد هذا التّخير نَدَبَ مَنْ لم يسق الهدي إلى نسك التّمتُّع دون أن يفرضه عليهم، فقالت عائشة وَ فَن فنزلنا سرِف [وهو موضع قريب من التّنعيم] فخرج إلى أصحابه فقال: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَأَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الهَدْيَ فَلَا»، قالت: فالآخذ بها والتّارك لها من أصحابه (٢)، وعن ابن عبّاس فَي أَنَّ النّبي في لمّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً وبات بها، فليّا أصبح قال لهم: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً عَلْهَا عُمْرَةً * (٣).

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب العمرة ليلة الحصبة وغيرها (۱/٤٢٧)، مسلم كتاب «الحجّ» (۱/٥٤٨)، رقم: (۱۲۱۱). من حديث عائشة .

 ⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحجّ» باب قول الله تعالى: ﴿ آلْحَجُ أَشَهُرٌ مَعْلُومَنتُ ﴾ (١/ ٣٧٧)،
 ومسلم كتاب «الحجّ» (١/ ٥٥٠)، رقم: (١٢١١) من حديث عائشة ﷺ.

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الحجِّ» (١/ ٥٦٩)، رقم: (١٢٤٠)، من حديث ابن عبَّاس عيَّاس

ثمَّ أمر مَنْ لم يَسُقِ الهدي منهم بأن يفسخوا الحجَّ إلى عمرةٍ، وفرض عليهم أن يتحلَّلوا، وفي حديث ابن عبَّاس على «فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ فَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله ! أَيُّ الحلّ ؟ قال: الحلُّ كلُّه» (()، وفي رواية عائشة على قالت: خرجنا مع رسول الله على ولا نرى إلَّا الحجَّ، فلمَّا قدمنا مكَّة تطوفنا بالبيت، فأمر رسول الله على من لم يسق الهدي أن يحلَّ قالت: فحلَّ من لم يكن ساق الهدي، ونساؤه لم يسقن الهدي فأحللن...» (())، ولا يدلُّ تحتيم النَّبيِّ يكن ساق الهدي، ونساؤه لم يسقن الهدي فأحللن...» (())، ولا يدلُّ تحتيم النَّبيِّ بفسخ الحجِّ إلى العمرة وعزمه عليهم بها، وتعاظم ذلك عندهم إلَّا على الوجوب، فضلًا عن غضبه على لمَّ راجعوه وتراخوا عن العمل بالمأمور به، ولا يكون الغضب إلَّا من أمر واجب العمل والتَّطبيق، وقد ورد من حديث عائشة يكون الغضب إلَّا من أمر واجب العمل والتَّطبيق، وقد ورد من حديث عائشة النَّار، فقال: «أو مَا شَعَرْتِ أَنِي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرِ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ...» (").

وهذا ليس خاصًا بهم؛ لأنَّهم لمَّا سألوه عن الفسخ الَّذي أمرهم به: «أَلِعَامِنَا هذا، أم لأبد الأبد؟»، فشبَّك عليها أصابعه واحدة في الأخرى وقال: «دَخَلَتِ

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحجّ»، باب التمتع والإقران بالحج.. (۱/ ۳۷۹)، ومسلم كتاب «الحجّ» (۱/ ۵۲۹)، رقم: (۱۲٤٠)، من حديث ابن عبَّاس عَيَّا.

 ⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحجّ»، باب التمتع والإقران بالحج.. (۱/ ۳۷۸)، ومسلم كتاب
 «الحجّ» (۱/ ٥٥١)، رقم: (۱۲۱۱)، من حديث عائشة .

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الحجّ» (١/ ٥٥٢)، رقم: (١٢١١)، وأحمد (٦/ ١٧٥)، من حديث عائشة ﷺ.

■ العمدة في أعمال الحج والعمرة =

العُمْرَةُ فِي الحَجِّ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، لَا بَلْ لأَبَدٍ أَبِدٍ، لَا بَلْ لِأَبَدٍ أَبَدٍ» ('). وليس أمره بنسخ الحجِّ إلى العمرة لبيان جواز العمرة في أشهر الحجِّ؛ لأنَّ ذلك البيان وقع منه على قبل ذلك حيث اعتمر ثلاث عُمَر، كلُّها في أشهر الحجِّ، ولو سُلِّمَ أنَّ الأمر بالفسخ لهذه العلَّة، فيا فعله على مخالفة لأهل الشِّرك مشروع إلى يوم القيامة، ولذلك يذهب بعض أهل العلم إلى وجوب التَّمتُّع على من لم يسق الهدي، وأنَّه إذا طاف وسعى فقد حلَّ شاء أم أبى، وهو مذهب ابن عبَّاس وأبي موسى الأشعري وهو مذهب ابن حزم (" وابن القيِّم" وغيرهما، والمسألة خلافيَّة، والجمهور على جواز الأنساك الثَّلاثة.

غير أنَّ صفة الإفراد المعروفة بأن يحرم بالحجِّ ثمَّ بعد الفراغ يخرج إلى أدنى الحلِّ فيحرم منه بالعمرة فهذا الإفراد لم يفعله رسول الله على ولا أحد من الصَّحابة الذين حجُّوا معه، بل ولا غيرهم - كما نصَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية على ألن في مثل هذه الصِّفة لا تكون أفضل ممَّا فعلوه معهم، وإنَّما المقصود بالإفراد الذي فعله الخلفاء الرَّاشدون [أبو بكر وعمر وعثمان وعلى المُنَّمَا أن يفرد الحجَّ بسفرة، والعمرة بسفرة، وهو أفضل من القِران والتَّمتُّع الخاصِّ بسفرة واحدة؛ لقوله على لها لعائشة لمَّا قالت: يا رسول الله ! يصدر النَّاس بِنُسُكُنْنِ بسفرة واحدة؛ لقوله على العائشة لمَّا قالت: يا رسول الله ! يصدر النَّاس بِنُسُكُنْنِ

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/٥٥٧)، وأبو داود كتاب «المناسك» باب صفة حجة النبي ﷺ (١٩٠٥)، من حديث جابر ﷺ.

⁽٢) «المحلَّى» لابن حزم (٧/ ٩٩).

⁽٣) «زاد المعاد» لابن القيِّم (٢/ ١١٤).

وأصدر بنسك ؟ فقال: « فَإِذَا طَهُرْتِ فَاخُرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهِلِي ثُمَّ ائْتِينَا بِمَكَانِ كَذَا، وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَفَقَتِكِ أَوْ نَصَبِكِ » (() فهذا هو أفضل الأنواع بالنَّظر للصُّعوبة والمشقَّة المقترنة بتلك العبادة، وقد جاء عن عمر في في قول الله: ﴿ وَأَتِنُوا الْحَجَّ وَالْمُنْرَةُ وَالمُشَقَّة المقترنة بتلك العبادة، وقد جاء عن عمر في واحد منها من الآخر، وتعتمر في يَو أَلْبُو أَلْهُ فَالُ فِي الآية: «من تمام الحجِّ أن تحرم غير أشهر الحجِّ » (()) وجاء عن عليِّ في أنَّه قال في الآية: «من تمام الحجِّ أن تحرم من دويرة أهلك) (()).

فهذا الذي واظب عليه الخلفاء الرَّاشدون؛ فقد ثبت عن عمر بن الخطَّاب فهذا الذي واظب عليه الخلفاء الرَّاشدون؛ فقد ثبت عن عمر تكم» (أ). وقد الفصلوا حجَّكم عن عمرتكم؛ فإنَّه أتمُّ لحجِّكم وأتمُّ لعمرتكم» فإن أراد أن يجمع بين النُّسكين (الحجّ والعمرة) بسفرة واحدة وقدم إلى مكَّة في أشهر الحجِّ ولم يسق الهدي؛ فالتَّمتُّع أفضل له؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ أمر أصحابه الذين

حجُّوا معه أن يفسخوا الحجَّ إلى عمرة، ويتحلَّلوا، فنقلهم من الإفراد إلى التَّمتع، ولا ينقلهم إلَّا إلى الأفضل؛ لأنَّهم أفضل الأمَّة بعده، ولقوله على على الأفضل؛ لأنَّهم أفضل الأمَّة بعده، ولقوله على على المُ

⁽۱) أخرجه البخاريُّ كتاب «الحج»، باب أجر العمرة على قدر النصب (۱/٤٢٨)، ومسلم كتاب «الحجِّ» (۱/٥٥١)، رقم: (١٢١١)، من حديث عائشة ﷺ.

⁽۲) انظر: «تفسير ابن كثير» (۱/ ۲۳۰).

⁽٣) أخرجه البيهقيُّ (٨٩٦٧) موقوفًا عن عليٍّ ، وأخرجه كذلك (٨٩٦٥) عن أبي هريرة مرفوعًا، ولا يصحُّ، قال الألبانيُّ في «السِّلسلة الضَّعيفة» (٢١١): «وقد رواه البيهقيُّ من طريق عبد الله بن سلمة المرادي عن عليٍّ موقوفًا ورجاله ثقات، إلَّا أنَّ المرادي هذا كان تغيَّر حفظه، وعلى كلِّ حال، هذا أصحُّ مِنَ المرفوع».

⁽٤) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ (٥٥٦)، رقم: (١٢١٧)، من حديث جابر ﷺ.

﴿ يَعَدُمَا أَمَرُهُمُ أَنْ يَتَحَلَّلُوا مِن إحرامِهِم وَيَجَعَلُوهَا مَتَعَةَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ» (١).

أمَّا إذا أراد أن يجمع بين النُّسكين بسفرة واحدة، ويسوق الهدي؛ فالقِران أفضل؛ لأنَّ الله أفضل؛ لأنَّ الله الختار له الأفضل، وخيرُ الهدي هديُ النَّبيِّ عِلَيْهِا.

ثمَّ إنَّ هدي القارن من الحلِّ أفضل باتِّفاق عمَّن يشتريه من الحرم، وهذا التَّرتيب في الأفضليَّة من أنَّ الإفراد أفضل إذا أفرد الحجَّ بسفرة والعمرة بسفرة، أمَّا إذا كان بسفرة واحدة فالقِران أفضل لمن ساق الهدي، وإن لم يسق الهدي فالتَّمتُّ أفضل، وهو تفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية والله وفيه تجتمع الأدلَّة ويزول الاضطراب بين الفقهاء، فقدم أفضل النُّسك باعتبار المشقَّة والصُّعوبة، ثمَّ بحسب سوق الهدي من عدمه، فلكلِّ واحد أفضليَّته في موضعه ومناسبته، ولا يعترض عليه بقوله والله التَّمتُّ عن أَمْرِي مَا الستَدْبَرْتُ لَهَا سُفْتُ الهَدْي وَجَعَم سوقِ المَّدَي الفضليَّة التَّمتُّع؛ لأنَّه الله الله المَّدَد المَتَعَمَّعُ مَعَ سوقِ المَدي ما يدلُّ عليه أنه لو كان ذلك هو وقت إحرامه لكان أحرم الهَدي»، وإنَّا غاية ما يدلُّ عليه أنَّه لو كان ذلك هو وقت إحرامه لكان أحرم

⁽۱) أخرجه البخاريُّ كتاب «الحجِّ»، باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي (۱/ ۳۷۸)، ومسلم كتاب «الحجِّ» (۱/ ٥٥٥)، رقم: (۱۲۱٦)، من حديث جابر .

⁽۲) أخرجه مسلم كتاب «الحج» (۱/۵۵۷)، رقم: (۱۲۱۸)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب صفة حجة النبي ﷺ (۱۹۰۷)، من حديث جابر ﷺ.

بعمرة ولم يسق الهدي، وهو لا يختار أن ينتقل من الأفضل إلى المفضول، وخاصّة وقد ساق عليه مائة بدنة مع ما فيه من تعظيم شعائر الله أفضل في نفسه بمجرّد التّحلُّل والإحرام.

فالسُّنَّة _ إذن _ جاءت بتفضيل كلِّ بحسبه ومناسبته وموضعه على ما قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية (١).

في مشروعية عموم الاشتراط في الحج والعمرة

* السوال:

هل الاشتراط في الحجِّ والعمرة خاصٌّ بمن كان به مرض أو هو عامٌّ لكلِّ من أراد الإحرام بهما أو بأحدهما ؟

* الجواب:

لا تتعلَّقُ مشروعيَّةُ اشتراطِ المُحْرِمِ على الله تعالى للتَّحلُّل من مناسكِ الحجِّ والعمرةِ بمن كان به مرض خاصَّةً، وإنَّها هو اشتراطٌ عامٌّ سواءٌ لَمِنْ لَمْ يكن به مرض أو من تعلَّق به مرض، وهذا إن خاف أن يمنعه عائق عن إتمام نسكه واقعًا كان أو متوقَّعًا فيُشْرَعُ لَمِنْ لَبَّى مُحْرِمًا أن يَقرِنَ تلبيتَهُ باشتراط التَّحلُّل من نُسُكِهِ متى حَبَسَهُ عارضٌ من مرضٍ أو خوفٍ عن إتمام نسكه بقوله: «اللَّهُمَّ مَحِلِيً حَيْثُ

⁽۱) «المجموع» لابن تيمية (۲٦/ ٨٠ وما بعدها).

حَبَسْتَنِي »، فإن حبس لعارض فليس في ذمَّته دَمٌ ولا حجٌّ من قابِلٍ، باستثناء حَجَّة الإسلام فلا تسقط عنه إجماعًا، ويلزمه قضاؤها(١).

هذا؛ وباشتراط التَّحلُّل بعذر قال عمر بنُ الخطَّاب وعليٌّ وابن مسعود وغيرُهم وجماعة من التَّابعين، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور والشَّافعيُّ في أصحِّ قوليه، وحجَّتهم ما ثبت صحيحًا من حديث عائشة على قالت: دخل رسولُ الله على ضُباعة بنتِ الزُّبير فقال لها: «لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحَجَّ ؟» قالت: والله لَا أَجِدُنِي إِلَّا وجعة، فقال لها: «حُجِّي وَاشْتَرطي، قُولِي: اللَّهُمَّ يَحِلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي »(۱). وهذا خلافًا لمذهب مالك وأبي حنيفة وبعضِ التَّابعين؛ فإنَّه لا يصحُّ الاشتراط

وهذا خلافًا لمذهب مالك وأبي حنيفة وبعضِ التَّابعين؛ فإنَّه لا يصحَّ الاشتراط _ عندهم _ مطلقًا عامَّا كان أو خاصًّا بمن به مرض، والحديث مخصوص _ عندهم _ بضُباعة بنت الزُّبير وأنَّ القصَّة قضيَّةُ عين لا عموم لها (٣).

والصَّحيح أصوليًّا أنَّ الخطاب الخاصَّ بواحد من الأمَّة يشمل المخاطَبَ وغيرَه حتَّى يقوم دليلُ التَّخصيصِ، لعموم الحجَّة الرِّساليَّة الشَّاملة للنَّاس كافَّة، وغيرَه حتَّى يقوم دليلُ التَّخصيصِ، لعمومًا، وفي هذه المسألة خصوصًا، ففيه ولعمل الصَّحابة عليَّ بقضايا الأعيان عمومًا، وفي هذه المسألة خصوصًا، ففيه دليل على عدم التَّفريق في الأحكام الشَّرعيَّة بين المخاطَبِ وغيرِه كما سبق بيان

⁽۱) ويلزم من لـم يشترط_إذا حبسه عارض من مرض أو خوف_دم، لقوله تعالى: ﴿ فَمَنَ كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِن زَأْسِهِ - فَفِدْ يَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، كما يلزمه حجٌّ من قابل.

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٤٥).

⁽٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨/ ١٣١).

المسألة أصوليًا(١).

أمَّا لمن لا يخاف من عائق يمنعه من أداء نسكه فليس له أن يشترط هذا الشرط السابق؛ لأنَّ النبي عَنَى أحرم ولم يُنقل عنه أنه اشترط، وقال: «خُذُوا عني مَناسِكَكُم» ('')، ولم يأمر بالاشتراط أمرًا عامًّا شاملاً للخائف وغير الخائف، وإنها أمر به ضُباعة بنت الزبير عَنَى لَــًا خافت مِن عدم إتمام نُسُكِها.

في حكم الطهارة للطواف

* السؤال:

هل يشترط إعادة الوضوء لِمَنِ انتقض منه أثناء الطُّواف في شدَّة الزحمة وخاف ضياع رفقته ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

لا تشترطُ طهارةُ الحدَثِ في الطَّواف ولا تجبُ فيه، ولكن يُستحبُّ فيه الوضوءُ، وبه قال ابنُ حَزْمٍ وهو اختيارُ ابنِ تيميةَ وابنِ القَيِّمِ وغيرِهم من أهل التَّحقيقِ (٣)،

⁽١) انظر: الفتوى الموسومة ب: «في العمل بقضايا الأعيان» تحت رقم: (٤٥٤) على الموقع الرَّسمي على الشبكة العنكبوتية.

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

⁽٣) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٦/ ١٩٩، ٢١٢)، «تهذيب السُّنن» لابن القيِّم (١/ ٥٢).

خلافًا لمن يرى أنَّ الطَّهارة من الأحداث والأنجاس شرطٌ لصحَّة الطَّواف، وهو مذهب جمهور العلماء، وبه قال مالكُ والشَّافعيُّ وأحمدُ في المشهور من مذهبه (۱)، أمَّا مذهبُ أبي حنيفة وروايةٌ عن أحمدَ أنَّ الطَّهارة من واجبات الطَّواف لا من شروطه (۲).

والاستحباب إنَّما في الطَّهارة من الحدث الأصغر، وأمَّا الطَّهارة من الحدث الأكبر كالحيض والنّفاس والجنابة، فالظّاهر الصَّحيح أنَّ الطَّواف لا يتمُّ إلّا بها؛ للأكبر كالحيض والنّفاس والجنابة، فالظّاهر الصَّحيح أنَّ الطَّواف لا يتمُّ إلّا بها؛ للخديث عائشة ولي أنَّ النّبي عليه قال لها حينها حاضت .: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ عَيْرُ أَلّا تَطُوفِي بِالبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي » (")، وفي رواية مسلم: «حَتَّى تَعْتَسِلِي » (ئ).

هذا؛ والذي يَستدِلُّ به المشترطون للطَّهارة للطَّواف مُطلقًا أنَّ النَّبيَّ ﷺ: «أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنْ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالبَيْتِ» (°)، وقد قال: «لِتَأْخُذُوا عَنِي مَنَاسِكُكُمْ » ('')، فإنَّه يقتضي وجوبَ كلِّ ما فَعَلَه إلَّا ما قام الدَّليل على عدم

⁽١) «القوانين الفقهيَّة» لابن جُزَي (١١٦)، «المجموع» للنَّووي (٨/ ١٥،١٥).

⁽٢) «المبسوط» للسَّرخسي (٤/ ٢٨)، «الإنصاف» للمرداوي (٣/ ١٦).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص٥٥).

⁽٤) أخرجه مسلم كتاب «الحجّ»، باب بيان وجوه الإحرام وأنَّه يجوز إفراد الحج (١/ ٥٤٩)، رقم: (١٢١١)، من حديث عائشة

⁽٥) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب الطواف على وضوء (١/ ٣٩٥)، ومسلم في «الحج» (٥/ ٥٦٧)، رقم: (١٢٣٥)، من حديث عائشة

⁽٦) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

وجوبه، واستدلُّوا بقوله على الطَّوافُ بِالبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمْ إِلَا بِخَيْرٍ» (()، وفي روايةٍ أخرى عن ابن عبَّاسٍ على فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمْ إِلَا بِخَيْرٍ» (()، وفي روايةٍ أخرى عن ابن عبَّاسٍ على قال: «قَالَ اللهُ لِنَبِيّهِ على فَيْ فَعَلَ اللهُ لِنَبِيّهِ وَقَدْ قَالَ على الطَّوافُ بِالبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّ اللهَ فَالطَّوافُ تَبْلَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قَالَ على اللهِ اللهُ عَيْرٍ» (()، وبحديث عائشة أنَّ صَفِيَة قَدْ أَحَلَّ فِيهِ النَّطْق، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقْ إِلَّا بِخَيْرٍ» (()، وبحديث عائشة أنَّ صَفِيَة بِنْتَ حُييٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ عَلَى حَاضَتْ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ عَلَى ذَلْكَ أَمَّا لُو لَم تَكن هِي ؟ » فقيلَ لهُ: إنَّمَا قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: «فَلَا إِذًا» (()، فمقتضى ذلك أنَّما لُو لَم تكن طافت للإفاضة لم يرحل حتَّى تَطْهُرَ مِن الحيض وتغتسلَ وتطوف.

هذا؛ ولا يخفى أنَّه ليس في الأدلَّة المتقدِّمة ما يدلُّ على وجوب الطَّهارة الصُّغرى فيه:

أمَّا طوافُه ﷺ متوضَّتًا وقد قال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»؛ فإنَّ الفعل لا يدلُّ على الوجوب بَلْهَ على الشَّرطيَّة، والأخذ عنه _ كها قال ابن القيِّم _ هو أن يفعل كها فعل على الوجه الذي فعل، فإذا كان قد فعل فعلًا على وجه الاستحباب فأوجبناه لم نكن قد أخذنا عنه ولا تَأَسَّيْنَا به، مع أنَّه على فعل في حَجَّته أشياءَ

⁽۱) سبق تخریجه، انظر: (ص٥٦).

⁽٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٠٥٦)، وصحَّحه الألبانيُّ في «الإرواء» (١/١٥٧).

⁽٣) أخرجه البخاريُّ كتاب «الحبِّ»، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت (١/ ٤٢١)، ومسلم كتاب «الحبِّ»، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (١/ ٢٠٢)، رقم: (١٣٢٨)، من حديث عائشة

كثيرةً جدًّا لم يوجبها أحدٌ من الفقهاء (١).

أمَّا حديث: «الطَّوَافُ بِالبَيْتِ صَلاةٌ»؛ فالمراد به شبيهٌ بالصَّلاة، وقد روي: «الطَّوَافُ بِالبَيْتِ مِثْلُ الصَّلاة، ففي الطَّوَافُ بِالبَيْتِ مِثْلُ الصَّلاة، ففي قوله عِلْمَ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلاةِ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ» (").

وعليه، فالطَّواف صلاةٌ بالاسم العامِّ وليس بصلاة خاصَّة، والوضوء إنَّا يشترط للصَّلاة الخاصَّة التي تحريمها التَّكبير وتحليلها التَّسليم كما في قوله على: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»('')، فدلَّ على أنَّ الطَّوافَ ليس كذلك فلا يُشترط فيه الطَّهارة.

وقد تكون الصَّلاة بمعنى الدُّعاء على الحقيقة اللُّغويَّة، ومعنى ذلك أنَّ الطَّواف هو موضع الدُّعاء، ويستحبُّ للدُّعاء الطَّهارة ولا يجب ولا يشترط.

⁽١) انظر: «تهذيب السُّنن» لابن القيِّم (١/ ٥٣).

⁽٢) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٧٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٦٨٧)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٩٣٨٤)، من حديث ابن عبَّاس ﴿ اللهُ الكبرى الكبرى الم

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «المساجد»، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة (١/ ٢٧٢)، رقم: (٦٠٢)، وأحمد (٢/ ٢٥٩)، من حديث أبي هريرة .

⁽٤) أخرجه أبو داود كتاب «الطَّهارة»، باب فرض الوضوء (٢١)، والتِّرمذي كتاب «الطَّهارة»، باب فرض الوضوء (٢١)، والتِّرمذي كتاب «الطَّهارة» وسننها، باب باب ما جاء أنَّ مفتاح الصَّلاة الطُّهور (٢٨٨)، وأحمد (١٠١٨)، من حديث عليٍّ هُ والحديث حسَّنه البغويُّ في «شرح السُّنَة» (٢/ ١٨٤)، والنَّوويُّ في «الخلاصة» (١/ ٣٤٨)، وصحَّحه أحمد شاكر في «تحقيقه لمسند أحمد» (٢/ ٢٤٠)، والألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٥٨٨٥).

وأمَّا حديث: «غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي»، وحديث: «أَحَابِسَتُنَا هِي ؟» فهو محمولٌ على الحدث الأكبر جمعًا بين الأدلَّة، مع هذا ففيه من أهل التَّحقيق من رأى أنَّه لا دليلَ في مَنْعِهِ عِلَيْ للحائض من الطَّواف، وإنَّمَا منعها خوفًا من أن تلوِّث المسجد بدم الحيض.

فالحاصل: أنَّ ما عليه أكثر السَّلف استحباب الطَّهارة، وأنَّ الوضوء للطَّواف ليس من مناسك الحَجِّ، فإنَّه لم يَنقُلْ أَحَدٌ عن النَّبيِّ عَلَيْكُ أَنَّه أمر المسلمين بالطَّهارة لا في عُمَرِهِ ولا في حَجَّته مع كثرة من حجَّ معه واعتمر، ويمتنع أن يكون ذلك واجبًا ولا يُبَيِّنه للأمَّة، وتأخير البيان عن وقته لا يجوز، كها هو مقرَّر عند أهل الأصول.



في حكم الطواف على الشاذروان

* السؤال:

ما حكم من أراد الطُّواف بالبيت ولشدَّة الزِّحام طاف على الشَّاذَروان ؟

* الجواب:

الشَّاذَرُوانُ هو البناءُ المحيطُ بأسفل جدار الكعبة المعظَّمة أشبه بالرَّصيف (۱)، وهو أصلُ جدارها حينها كان البيتُ العتيقُ على قواعد إبراهيمَ على وقد انتقصته قريش من عرض أساس جدار الكعبة حين ظهر على وجه الأرض، لذلك كان الشاذروان من البيت وليس من أرض المطاف فلا يصحُّ الطَّواف عليه إذا فعله، وإنَّما الطَّواف دونه، ذلك لأنَّه في الحقيقة لم يطف بالبيت وإنَّما طاف على البيت وهو خالف لقوله تعالى: ﴿وَلْـيَطّوَّوُوا بِالْبِيتِ الْعَبِيقِ اللَّهِ الطَّواف وكذا للأحاديث الصَّحيحة الواردة فيه.

⁽١) قال الفيُّومي في «المصباح المنير» (٣٠٧/١) عن الشَّاذروان: «من جدار البيت الحرام، وهو الذي ترك من عرض الأساس خارجًا، ويُسمَّى تأزيرًا؛ لأنَّه كالإزار للبيت».

في عدم تأثير ترك التكبير عند محاذاة الحجر في صحة الطواف

* السؤال:

هل يلزم على من نسي الإشارة والتَّكبيرَ عند الحجر الأسود في الطَّواف إعادة الشَّوط ؟ وبارك الله فيكم.

* الجواب:

استلامُ الحجر الأسود وتقبيلُه سواء قَبَّله في كلِّ شَوْطٍ إِن أمكن، أو استلمه وشتَّ عليه تقبيله وقبَّل يده، أو عجز عن استلامه فأشار إليه بيده وكَبَّر، كلُّ ذلك معدودٌ من سنن الطَّواف ومستحبَّاته، فتركه سهوًا أو عمدًا لَا يؤثِّر في صِحَّة الطَّواف.

في الاكتفاء بالإشارة إلى الحجر عند الزحمة حال الطواف

* السؤال:

هل الأفضل الوقوف في الطَّابور لتقبيل الحجر الأسود، أم الاكتفاء بالإشارة من بعيد، وعدم مزاحمة الآخرين عليه ؟

* الجواب:

تقبيلُ الحَجَرِ الأسودِ معدودٌ من سُنَن الطَّواف، ويُشرَع بدونه، فإن وَجَدَ الطَّاتف

فُرجةً يتوصَّل بها إليه فيقبِّله أو يَستلِمُه فحَسَن، وإلَّا ففي الإشارة إليه غُنيُةٌ عن التَّقبيل والاستلام، إذ ليس من السُّنَة الوقوفُ في الطَّابور وانتظار الدَّور، ولا مزاحمة النَّاس عليه، لما فيه من الإذاية واستفراغ القلب عن الخشوع، وإشغاله عن العبادة؛ لقوله عليه، لما فيه من الإذاية واستفراغ القلب عن الخشوع، وإشغاله عن العبادة؛ لقوله للعُمَر عَلَى الحَجَرِ، فَتُؤذِي الضَّعِيفَ، إِنْ وَجَدْتَ لَعُمْر عَلَى الْحَجَرِ، فَتُؤذِي الضَّعِيفَ، إِنْ وَجَدْتَ خُلُوةً فَاسْتَلِمْهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ فَهَلِّلْ وَكبِّرٌ» (١)، وخيرُ الهدي هديُ محمَّد عِلَى الله عَلَى الله عَلَ

في الوقت المشروع لالتزام الملتزم

ﷺ السوال:

هل يكون التزام الملتزم عند الطُّواف، أم بعد الفراغ منه ؟

* الجواب:

إِنَّه يشرع التزام الملتزم في الطَّواف بعد الفراغ منه: أي من سبعة أشواط لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه قال: «طُفْتُ مَعَ عَبْدِ الله بنِ عَمْرِو، فَلَمَّا فَرَغْنَا مِنَ السَّبْعِ رَكَعْنَا فِي دُبُرِ الكَعْبَةِ، فَقُلْتُ: أَلا نَتَعَوَّذُ بِالله مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: ثُمَّ مَضَى فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ ثُمَّ قَامَ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالبَابِ فَأَلْصَقَ صَدْرَهُ وَيَدَيْدِ وَخَدَّهُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله عِلَيْهَا يَفْعَلُ »(").

⁽۱) أخرجه أحمد في «المسند» (۱/ ۲۸)، والبيهقي في «السنن الكبر» (٥/ ٨٠)، وقوَّاه الألباني (١/ ٨٠)، وقوَّاه الألباني صحف في «مناسك الحج والعمرة» (ص ٢٠).

⁽٢) أخرجه أبـو داود كتاب «المنـاسك»، بـاب أمرالصفا والمروة (١٩٠١)، وابن ماجه كتـاب=

والأصل المشروع أن يضع صدره ووجهه وذراعيه وكفَّيه بين الرُّكن والباب بعد الطَّواف كما تقدَّم، فإن تعذَّر عليه ذلك ووقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسنًا كما قال ابن تيمية رَحِمُ السَّهُ.

في عدم اشتراط الموالاة بين الطواف والسعي

* السوال:

هل يجوز تأخيرُ السَّعي عن الطُّواف أم تجب الموالاة ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

يُستحَبُّ للحاجِّ أو المعتمِرِ أن يكون سعيهُ مُواليًا لطوافِهِ على وجهِ الاتِّصال بينها، فهو سُنَةٌ فِعْلِيَّة، فقد طافَ النَّبيُ عِلَيْه من غيرِ فصلٍ وهذا هو الأفضلُ بلا شكً؛ لكن الموالاة بينها غير مشروطة، فلو طاف بالنَّهار وأخَّرَ سعيهُ إلى آخرِهِ أو إلى اللَّيل صحَّ فعله وبرئت ذمَّتُهُ، وهو مذهبُ الجمهورِ، قال النَّوويُّ: «وأمَّا الموالاةُ بين الطَّواف والسَّعي فسُنَّةُ، فلو فَرَّقَ بينها تفريقًا قليلًا أو كثيرًا جاز وصحَّ سَعْيهُ، ما لم يتخلَّل بينها الوقوف لم يَجُزْ أن يسعى بعده قبل طواف ما لم يتخلَّل بينها الوقوف، فإن تخلَّل الوقوف لم يَجُزْ أن يسعى بعده قبل طواف

[«]المناسك»، باب الملتزم (٣٠٧٥)، والبيهقيُّ (٥/ ٩٣)، من حديث عبد الله بن عمرو في الخديث ذكره له الحافظ ما يتقوى به قي «التلخيص الحبير» (٢/ ٥٤٦)، وحسَّنه الألبانيُّ في «صحيح ابن ماجه» (٢٩٦٢).

الإفاضة، بل يتعيَّن حينئذِ السَّعيُ بعد طواف الإفاضة بالاتِّفاق»(١)، وعمدةُ الجمهور القياسُ «على تأخير طواف الإفاضة عن الوقوف، فإنَّه يجوز تأخيره سنين كثيرة ولا آخر له ما دام حيًّا بلا خلاف»(١).

ترتيب السعى بعد الطواف للحائض

* السؤال:

هل يجوزُ للحائض أن تسعى بين الصَّفا والمروة، وتقصرُ شعرها وتَوْخِّرَ الطَّوافَ إلى ما بعد الطُّهر أم يُشترط عليها التَّرتيبُ ؟

* الجواب:

في مناسك الحبِّ والعُمرة إن حاضت المرأةُ قبل الإحرام فإنَّها تغتسل وتَسْتَنْفِرُ بثوبٍ وتحرم بالحبِّ أو العمرة من الميقات، لحديث أسهاء بنتِ عُميسٍ عُنْفُ حين نفست بذي الحُليفة أرسلت إلى رسول الله عِنْفَ كيف أصنع ؟ قال: «اغْتَسِيلي وَاسْتَنْفِرِي (")

⁽۱) «المجموع شرح المهذَّب» للنَّووي (٨/٣).

⁽٢) نفس المصدر السابق.

⁽٣) الاستثفار: قال النَّوويُّ في «شرح مسلم» (٨/ ١٧٢): «هو أن تشدَّ في وسطها شيئًا، وتأخذ خرقة عريضة تجعلها على محلِّ الدَّم، وتشدُّ طرفيها من قدَّامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها، وهو شبيه بثفر الدَّابَّة».

بِنُوْبٍ وَأَحْرِمِي (()، وحُكم الحيضِ كحكم النَّفاسِ، وتبقى على إحرامها حتَّى تطهر، فإذا تطهّرت أدَّت طوافَها وسعيها وقصَّرت شعرها، أمَّا إذا حاضت بعد الإحرام وقبل الطَّوافِ فإنَّ الواجبَ عليها انتظارُ الطُّهر، وتبقى على إحرامها حتَّى تطهر، وبعد تطهُّرِها تطوفُ وتسعى وتقصِّرُ شعرَها، وكذلك إذا حاضت في الحجِّ قبل طوافِ الإفاضةِ فإنَّا تبقى مُحرمةً، وتأتي سائرَ المناسكِ إلَّا الطَّواف بالبيت والسَّعي.

ويدلُّ عليه أنَّ صفيَّةَ فَيْ زَوْجَ النَّبِيِّ فِي لَمَّا حاضت قال: «أَحَابِسَتُنَا هِيَ ؟» قالوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، قال: «فَلْتَنْفِرْ إِذًا» (() والحديث دلَّ على أنَّ الحائض لا تطوف بالبيت إذ لو جاز لها الطَّواف لم تكن لتحبس النَّبيَّ فِي عَيْ ويدلُّ عليه وأيضًا - قولُه فِي لِعائشة فَيْ : «افْعَلِي مَا يَفْعَلُهُ الحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرى » (().

والسَّعيُ لا يُجْزِئُ إلَّا إذا تَقدَّمَهُ طوافٌ صحيحٌ فهو تَبَعٌ للطَّواف، فإن سعى قبل الطَّواف، للسَّعي بعد الطَّواف، قبل الطَّواف، وجمهورُ العلماء على وجوب ترتيب السَّعي بعد الطَّواف، وهو مذهب مالكٍ والشَّافعيِّ وأصحابِ الرَّأي لقوله عِلَيَّة: «خُذُوا عَنِّي مَناسِكُمُ » (١٠).

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحجِّ»، باب حجَّة النَّبيِّ ﷺ (۱/٥٥٦)، رقم: (۱۲۱۸)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب صفة حجَّة النَّبيِّ (۱۹۰۵)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

 ⁽۲) أخرجه أحمد (٣٨/٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٦٢)، من حديث عائشة و
 وأصله في البخاري ومسلم.

⁽٣) سبق تخريجه،انظر: (ص٥٥).

⁽٤) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

والقائلون بعدم وجوبِ التَّرتيب أي: أنَّ تقديمَ الطَّوافِ ليس بشرطِ وهو روايةٌ عن أحمدَ ومَحُكِيُّ عن بعض أهل الحديث وداود وابنِ حزم (١) إنَّما استندوا إلى حديث أسامة بن شريك على قال: «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَىٰ حَاجًا، فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ، فَمِنْ قَائِل: يَا رَسُولَ الله ! سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ، أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا أَوْ أَخُرْتُ شَيْئًا أَوْ أَخُرْتُ شَيْئًا فَكَانَ يَقُولُ: لَا حَرَجَ لَا حَرَجَ لا حَرَجَ ... (٢).

وقد أجاب عنه ابنُ القيِّم فقال: «وقوله: «سعيت قبل أن أطوف»، في هذا الحديث ليس بمحفوظ، والمحفوظ: تقديم الرَّمي والنَّحر والحلق بعضها على بعض» (⁽⁷⁾)، ووصف الخطابيُّ القولَ بجواز تقديم السَّعي على الطَّواف بأنَّه قول شاذٌ لا اعتبار له (⁽¹⁾).

قلت: والخلافُ في المسألة إذا بقي قويًّا فإنَّ الحيطة مطلوبةٌ في مثل هذه المواقف وهي تقتضي ألَّا يكون السَّعي إلَّا بعد الطَّواف موافقة لأمر النَّبيِّ عَلَيْهُ وفعله إذ فيها يتيقَن من الخلوص من التَّكاليف ولا يقين مع الشَّكِ.

⁽۱) «المحلَّى» لابن حزم (۷/ ۱۸۱)، «المجموع» للنَّووي (۸/ ۷۸)، «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٢١).

⁽۲) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب فيمن قدَّم شيئًا قبل شيء في حجِّه (۲۰۱٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (۲۷۷٤)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (۱٤٦/٥)، من حديث أسامة بن شريك ، والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (۲۰۱۵).

⁽٣) «زاد المعاد» لابن القيِّم: (٢/ ٢٥٩).

⁽٤) «معالم السُّنن» للخطَّابي: (٢/ ٤٣٣).

110

أمَّا إذا حاضت بعد الطَّواف فإنَّها تُكمِلُ عمرتهَا بالسَّعي والتَّقصير ولو في حالة الحيض؛ لأنَّ الطَّهارة تُعَدُّ من سُنن السَّعي لا من شَرْطِهِ، فأشبهت بالوقوف بعَرَفَة، حيث لا يُشترط له الطَّهارة؛ ولأنَّه عبادة لا تتعلَّق بالبيت، وكذلك إذا حاضت المحرمة في الحجِّ بعد طواف الإفاضة فإنَّها تُتمُّ حَجَّها، فإن استمرَّ بها الحيضُ وأرادت الخروجَ فإنَّه يسقط عنها طوافُ الوداع باتِّفاق العلماء.

في تنكيس الصفا والمروة في السعي

* السوال:

أدَّى رجل مناسك الحجِّ منذ ثلاث سنوات تمتُّعًا، وفي العمرة بدأ السَّعي من المروة ظنًّا منه أنَّها الصَّفا بناءً على توجيه من مرافقه، فماذا عليه ؟

* الجواب:

السَّعي بين الصَّفا والمروة ركنٌ من أركان الحجِّ على أرجح أقوال أهل العلم، والمعلوم من شروط السَّعي أن يكون من المسعى، وأن يتمَّ عدد أشواطه السَّبعة، وأن يبدأ من الصَّفا وينتهي بالمروة، فلو نكَّسه وبدأ بالمروة بدلًا من الصَّفا؛ فإنَّ الشَّوط الأوَّل لا يعتدُّ به، ولو ختم السَّابع بالصَّفا ألغى الشَّوط الأوَّل وأضاف إليه الشَّوط السَّبعة ولا يصحُّ إليه الشَّوط السَّبعة ولا يصحُّ

سعيه إلَّا بها، والإخلال بأحد أركان الحجِّ إخلالٌ بالحجِّ فلا يتمُّ صحيحًا.

هذا، وله _ إن شاء الله _ الأجر والثَّواب على سائر أعمال الحجِّ الَّتي قدَّمها على الوجه الشَّرعيِّ وتبقى حجَّة الإسلام في ذمَّته قائمة يأتي بها متى تيسَّر له ذلك.

في حكم المبيت بمنى يوم التروية وحكم صلاة الجمعة إذا صادف ذلك اليوم

* السؤال:

ما حكم المبيت بمِنًى يوم التَّروية، وإذا صادف يوم الجمعة؛ فهل يخرج إلى مِنْى أم يجب عليه أن يصلِّي الجمعة بمكَّة ؟

* الجواب:

يوم التَّروية هو اليوم الثَّامن من ذي الحجَّة، وسمِّي بذلك لأنَّهم كانوا يرتوون فيه من الماء لما يُعِدُّونه ليوم عرفة، فأهل التَّمتُّع أو من كان مقيهًا بمكَّة من أهلها أو من غيرهم، عليهم أن يحرموا يوم التَّروية حين يتوجَّهون إلى مِنَى، لما رواه مسلم من عيرهم، عليهم أن يحرموا يوم التَّروية أَمَرَنَا النَّبِيُّ عِلَيْ لَيَّا أَخْلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا حديث جابر بن عبد الله عليهم أن أَمَرَنَا النَّبِيُ عِلَيْ لَيَّ لَيَّ أَحْلَلْنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنَى، فَأَهْلَلْنَا مِنَ الأَبْطَحِ» (')، وفي حديث: «حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرُويَةِ تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنَى، فَأَهْلَلْنَا مِنَ الأَبْطَحِ» (')، وفي حديث: «حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرُويَةِ

⁽۱) أخرجه مسلم كتاب «الحبِّ» (١/ ٥٥٤)، رقم: (١٢١٤)، من حديث جابر بن عبد الله هي، والأبطح: مسيل فيه دقائق الحصى، ويضاف إلى مكَّة وإلى منّى؛ لأنَّ مسافته منهما واحدة وهو المحصّب: حنيف بني كنانة. [«مراصد الاطلاع» للصّفي البغدادي: (١/ ١٧)].

جَعَلْنَا مَكَّة بِظَهْرٍ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ (')، وفي حديث: «فَلَيًّا كَانَ يَوْمُ التَّرُويَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى يصلِّى الظُّهر والعصر والمغرب مِنَى فَأَهَلُوا بِالْحَجِّ (')، فإذا وصل المحرم إلى مِنَى يصلِّى الظُّهر والعصر والمغرب والعشاء والصَّبح اقتداءً بالنَّبيِّ فِي وأفعاله عليه الصَّلاة والسَّلام وإن كانت تحمل في المناسك على الوجوب لاندراجها تحت مجمل قوله في: «خُذُوا عَنِي مَنَاسِكَكُمْ (') إلَّا أَنَّه وجد دليلٌ يصرفها إلى الاستحباب وهو اتّفاقهم على عدم الوجوب، قال ابن قدامة: «وليس ذلك واجبًا في قولهم جميعا (')، ونقلَ عن ابن المنذر عدم الخلاف، وذلك لاشتغال النَّاس يوم التَّروية بمكَّة إلى آخر النَّهار، فقد تخلَّفت عائشة في ليلة التَّروية حتَّى ذهب ثلثا اللَّيل، وصلَّى ابن الزُّبير في مكلًة.

فإن وافق يوم التَّروية يومَ الجمعة يفرّق بين حلول الزَّوال وما قبله على من تجب عليه الجمعة بمكَّة، فمن أقام بها إلى الزَّوال فلا يخرج منها حتَّى يصلِّيها تقديمًا لفرضيَّة الجمعة للمقيم على سنيَّة الخروج إلى منًى، أمَّا قبل الزَّوال فهو على التَّخيير بين الخروج إلى منًى أو البقاء في مكَّة حتَّى يصلِّي الجمعة، والخروج إلى منى

⁽۱) أخرجه البخاريُّ معلَّقًا كتاب «الحجِّ»، باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمكِّي وللحاجِّ إذا خرج إلى منَّى (١/ ٣٩٩)، ومسلم موصولًا كتاب «الحجِّ» (١/ ٥٥٥)، رقم: (١٢١٦)، من حديث جابر .

⁽٢) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

⁽٤) «المغني» (٤/٢٠٤).

في يوم التَّروية الموافق ليوم الجمعة منقول عن عمر بن عبد العزيز أيَّام خلافته(١).

في مقدار الوقوف بعرفة

* السؤال:

ما هو المقدارُ الذي يتحقَّق به الوقوفُ بعرفة؟ وجزاكم اللهُ خيرًا.

* الجواب:

الأُمَّةُ مُجُمِعةٌ على أنَّ الحجَّ لا يتمُّ صحيحًا إلَّا بالوقوفِ بعرفة، ودليلُ ركنيتهِ قولُه عَلَىٰهَ: «الحَجُّ عَرَفَةُ» (٢)، فمن أَدْركَ عرفة فقد أدركَ الحجَّ، ويبدأُ وقتُ الوقوفِ عند الجمهور - من زوالِ الشَّمسِ يومَ عرفة؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَىٰهُ أتَى الموقفَ بعدَ الزَّوالِ (٢)، وكذلكَ فعلَ الخلفاءُ الرَّاشدونَ ومَن بعدهُم، وإلى هذا القولِ ذهبَ الأئمَّةُ الثَّلاثةُ: أبو حنيفةَ ومالكُ والشَّافعيُّ وهو اختيارُ ابنِ تيميةَ، وخالفَ في ذلكَ الخنابلةُ، فإنَّ بدايةَ وقتِ الوقوفِ - عندهُم - من طلوعِ الفجرِ يومَ عرفةَ (١).

هذَا؛ ويمتدُّ وقتُ الوقوفِ ـ عند الجميع اتِّفاقًا ـ إلى طلوعِ الفجرِ يومَ النَّحرِ

⁽١) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٣/ ٢٥٣)، و «المصنف» لعبد الرزاق (٣/ ٢٤٣).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٨٣).

⁽٣) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/ ٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

⁽٤) «المغنى» لابن قدامة: (٣/ ٤١٥).

(أي: يومَ العيدِ)، لقولهِ عَلَىٰ لنفرِ من أهلِ نجدٍ: «الحجُّ عَرَفَةُ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الفَجْرِ لَيْلَةَ جَمعٍ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ» (١)، وفي روايةٍ: «الحجُّ عَرَفَةُ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الحَجَّ» (١)، قالَ ابنُ قدامةَ: «لَا نعلمُ خِلافًا بينَ أهلِ العلمِ فِي أَنَّ آخرَ الوقتِ: طلوعُ الفجرِ يومَ النحرِ » (١).

فمن وقفَ بعرفة نهارًا وجبَ عليهِ البقاءُ إلى غروبِ الشَّمسِ لفعلهِ عليه المعلق على السَّمْسُ، كمَا وصفَه جابرُ بنُ عبدِ الله على قالَ: « فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ القُرْصُ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ وَدَفَعَ رَسُولُ اللهِ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ القُرْصُ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ وَدَفَعَ رَسُولُ اللهِ وَذَهَبَتِ الصَّفْرَةُ عَلَى لا فَعَلَ ذلكَ فقد اتَّفقَ العلماءُ على صِحَّةِ فعلهِ وتمامِ حجّهِ؛ لأنَّه جمعَ بينَ اللَّيلِ والنَّهارِ على نحوِ فعلِه عَلَى اللَّيلِ والنَّهارِ على نحوِ فعلِه عَلَى اللَّيلِ والنَّهارِ على نحوِ فعلِه عَلَى اللَّيلُ والنَّهارِ على نحوِ فعلِه عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

ومَنْ وقفَ نهارًا بعرفةَ بعدَ الزَّوالِ ودفعَ قبلَ الغروبِ ثمَّ عادَ نهارًا قبلَ غروبِ الشَّمسِ فلا شيءَ عليهِ، وحجُّهُ صحيحٌ؛ لأنَّه أتَى بالواجبِ.

أمَّا إن دفعَ قبلَ الغروبِ بعدَ وقوفهِ نهارًا بعرفةَ ولم يَعُدُ إليهَا حتى طلعَ الفجرُ يومَ النَّحرِ فقد خالفَ فعلَ النَّبيِّ عِلَيْهِ وسُنَّتَه، لكن حجُّهُ _ على أرجح أقوال

⁽۱) سبق تخريجه، انظر: (ص ۸۳). وهذا اللَّفظ لأبي داود: باب من لم يدرك عرفة (۲/ ٣٣٢)، وابن ماجه: باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع (٣٠١٥)، وأحمد (٤/ ٩٠٩).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٨٣). وهذا اللَّفظ للتِّرمذي: باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحجَّ (٨٨٩)، والنَّسائيُّ: باب فرض الوقوف بعرفة (٣٠١٦).

⁽٣) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤١٥).

⁽٤) سبق تخريجه، انظر: (ص ٨٦).

العلماء - صحيحٌ وليسَ عليهِ دمٌ؛ لحديثِ عروةَ بنِ مُضَرِّس الطَّائي، قالَ: «أتيت النَّبيَّ عليهِ بالموقفِ يعني: بجمع، قُلت: جئتُ يَا رسولَ الله ! من جبلِ طيءٍ، أكللتُ مطيَّتي وأتعبتُ نفسي، والله ما تركتُ من جبلٍ إلَّا وقفتُ عليهِ فهل لي من حجِّ ؟ فقال رسول الله عليهِ: مَنْ أَذْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاةَ وَأَتَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ فقال رسول الله عليهِ: مَنْ أَذْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاةَ وَأَتَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ فقال رسول الله عليهِ: مَنْ أَذْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلاةَ وَأَتَى عَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ فقال رسول الله عليه عَنْهُ وقضى تَفَتُهُ فَلَا اللهُ ولا شكَ أَنَّ تمامَ الشَّيءِ لا يحتاجُ إلى جبرِ الدَّمِ. ومن بابٍ أولى في صِحَّةِ الحجِّ وتمامهِ إن وقفَ نهارًا بعرفةَ ودفعَ قبلَ الغروبِ وعادَ إليهَا بعدَ الغروبِ أو قبلَهُ.

أمَّا إن وقفَ ليلًا دونَ النَّهارِ فحجُّه صحيحٌ _ أيضًا _ ولا شيءَ عليهِ وهو مذهبُ جمهورِ العلماءِ خلافًا لمالكِ الذي أوجبَ عليه الدَّمَ، ومذهبُ الجمهورِ أقوى لقوله عليه : « فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الفَجْرِ لَيْلَةَ جَمْعٍ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ » (٢)، وقد تقدَّم أنَّ لفظَ « التَّمَامِ » _ في الحديثِ _ يدلُّ على عدمِ الحاجةِ إلى جَبرِ بِدمٍ.

أمَّا إذَا كَانَ وقوفُه بعرفة قبلَ الزَّوالِ ثمَّ دفعَ منها ولم يعد إليها حتّى طلعَ فجرُ يومِ النّحرِ فلا يصحُّ حجُّه عندَ جمهورِ العلماءِ لعدمِ وقوعهِ في وقتهِ المحدّدِ شرعًا، خلافًا للحنابلة؛ لأنَّ بداية وقتِ الوقوفِ ـ عندهم ـ من فجرِ يومِ عرفة فيصحُّ حجُّه ويوجبونَ عليهِ دمًا، ومذهبُ الجمهورِ أقوى لفعلهِ عليهِ ـ كما تقدَّم ذكره ـ والعملُ بهِ أحوطُ.

⁽۱) سبق تخریجه، انظر: (ص ۹۳).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٨٣).

أَمَّا إِذَا طَلَعَ فَجِرُ يُومِ النَّحِرِ قَبَلَ أَنْ يَقْفَ بَعَرِفَةَ فَقَدَ فَاتَهَ الحَجُّ قَولًا واحدًا لأهل العلم لا يختلفون فيه.

في شمول حكم الدفع من مزدلفة ليلا للمرافقين للضعفة

* السؤال:

هل للطَّبيب ولمرافقي الضَّعفة الدَّفع مِنْ مزدلفة باللَّيل ؟

* الجواب:

يجوز للضَّعفة من النِّساء والصِّبية والعجزة ونحوهم أن يخرجوا من مزدلفة قبل طلوع الفجر وزحمة النَّاس على وجه الرُّخصة، فعن ابن عمر وَّحَة النَّاس على وجه الرُّخصة، فعن ابن عمر وَّحَة النَّاس مِنَ المُزْدَلِفَةِ بِلَيْلٍ» (()، وقد أذن النَّبيُّ عِلَيْ لسودة بنت زمعة () و وجه النَّبيُّ عِلَيْ لسودة بنت زمعة () وغيرهما أن يدفعوا قبل أن يدفع الإمام، ويشمل هذا الخروج من مزدلفة بليل مرافقي النِّساء والعجزة الذين يقومون

⁽۱) أخرجه أحمد في «المسند» (۲/ ۲۳)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (۲/ ٤٢٩)، وصحّح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه ل: «مسند أحمد» (٧/ ٥٣).

⁽۲) أخرجه البخاري كتاب «الحجِّ»، باب من قدم ضعفة أهله بليل فيقفةن بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا عاب القمر (۱/ ٤٠٤)، ومسلم كتاب «الحجِّ» (۱/ ٥٨٦)، رقم: (١٢٩٠)، من حديث عائشة عائشة

⁽٣) أخرجه مسلم كتاب «الحجِّ» (١/ ٥٨٧)، رقم: (١٢٩٢)، من حديث أمِّ حبيبة ﷺ.

بخدمتهم ورعايتهم وإسعافهم، فقد روى مسلم من حديث ابن عباس وقال: «بَعَثَنِي النَّبِيُ فِي الضَّعَفَةِ مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ» (۱)، وروى البخاري عن عبد الله مولى أسهاء بنت أبي بكر الصِّدِيق فَيْقَ مِنْ عَرْجَ مَعَ أَسْبَاءَ مِنْ مُزْدَلِفَة بِغَلَسٍ إِلَى مِنَى » (۱)، غير أنّه إذا تحققت الرُّخصة للمرأة وأمنت في خروجها من مزدلفة بالمرافق الواحد من زوج أو ذي محرم فلا يسع لكلِّ محارمها، وإذا كان الضَّعيف أو المريض يحتاج من يسعفه من أهل الإسعاف والطِّبِ إن تحققت حاجته بالواحد فتسعه الرُّخصة ولا تسع الجميع؛ لأنَّ «الأمر إذا ضاق اتَسع»، و إذا اتَسع ضاق»، وهذا كلَّه إذا خشي الضَّعفة حطمة النَّاس؛ لئلَّا يتأذَّوا بالزِّحام، ولكن إذا أمنوا منه، فالمستحبُّ في حقِّهم المبيت بمزدلفة.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحجّ»، باب من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر (۱/ ٤٠٥)، ومسلم كتاب «الحجّ» (۱/ ٥٨٧)، رقم: (١٢٩٣)، من حديث ابن عبّاس عبّاس الله عبر الله

⁽۲) أخرجه البخاريُّ كتاب «الحبِّ»، باب من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر (۱/ ٤٠٤)، ومسلم كتاب «الحبِّ» (۱/ ٥٨٧)، رقم: (١٢٩١)، من حديث عبد الله مولى أسماء عليه .

في مشروعية الوتر وسنة الفجر للحاج بمزدلفة

* السؤال:

هل يشرع للحاجِّ بمزدلفة أن يصلِّيَ صلاة الوتر ورَغِيبَة الفجر ؟

* الجواب:

يَجوز للحاجِّ أن يصلِّي الوتر وسنَّة الفجر؛ لأنَّ «الأَصْلَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ حَتَّى يَرِدَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ»، وقد ثبتت أحاديث في الوتر وسُنَّة الفجر منها: قوله ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا» (()، وقوله ﷺ: «رَكُعْتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (()، وكذلك فعله ﷺ أَنَّه كان لا يدع الوتر وركعتي الفجر لا في حضر ولا في سفر.

فدلَّت هذه الأحاديث الصَّحيحة بعمومها على الصِّحَة والجواز، ولم يرد ما يخصِّصها أو يستثنيها، أمَّا الأحاديث الواردة في صفة حجِّ النَّبيِّ عِلَى أَنَّه لم يذكر فيها الوتر ولا راتبة الفجر، منها حديث جابر بن عبد الله عَنْ : «أنَّ النَّبيَّ عِلَى أَتَى

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الصلاة»، باب ليجعل آخر صلاته وترًا (۱/ ٢٣٩)، ومسلم كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» (۱/ ٣٣٩)، رقم: (٧٥١)، من حديث عبد الله بن عمر على الله عبد الله بن عمر المسافرين وقصرها» (١/ ٣٣٩)، رقم: (٧٥١)، من حديث عبد الله بن عمر المسافرين وقصرها» (١/ ٣٣٩)، وقمر المسافرين وقمر المسافرين وقصرها» (١/ ٣٣٩)، وقمر المسافرين وقصرها» (١/ ٣٣٩)، وقمر المسافرين وقمر الم

⁽٢) أخرجه مسلم كتاب «صلاة المسافرين وقصرها» (١/٣٢٨)، رقم: (٧٢٥)، من حديث عائشة هي.

المُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ، وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الفَجْرُ» (()، فإنَّه لم يرد فيها ما يوجب تركهما أو النَّهي عنهما، والأصل استصحاب عموم النَّصوص السَّابقة المثبتة لهما، وذلك «باستدامة ما كان ثابتًا حتَّى يقوم الدَّليل على تغييره».

في حكم تارك رمي الجمار في الحج

السوال:

امرأة حجَّت بيت الله الحرام، وأثناء الرَّمي وقع زحام أدَّى إلى وفاة بعض الحجيج؛ فاستغنت عن الرَّمي خوفًا من الزِّحام والإذاية، وأتمَّت أركانها الباقية.

فما حكم حجِّها؟ وهل في ذمَّتها شيء؟ وهل يجوز الاستخلاف في الرَّمى ؟

* الجواب:

إنَّ رمي الجهار في منَّى ليس بركنٍ، وإنَّما حكمه الوجوب على أرجح أقوال أهل العلم، وهو مذهب الجمهور، ودليل وجوبه الشُّنَّة القوليَّة والفعليَّة، فقد ثبت من حديث جابر على قال: رأيت رسول الله على يرمي على راحلته يوم النَّحر

⁽۱) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥١)، رقم: (١٢١٨).

ويقول: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ » (''، وفي حديث آخر: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ فِي اللهِ عَلَيْهِ أَنْ نَرْمِيَ الجِهَارَ بِمِثْلِ حَصَى... فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ » ('').

وعليه؛ فإنَّ ترك رمي الجهار في الحجِّ يجبر بالدَّم؛ لأنَّ ترك الواجبات في الحجِّ تستوجب الدَّم لإرادة جبره، وكان عليها ـ حال أدائها للحجِّ ـ عند العجز عن الرَّمي في الحال أن تؤخِّره إلى اللَّيل أو إلى ما بعده من أيَّام التَّشريق ولا شيء عليها على أرجح قولي العلماء، وهو مذهب الشَّافعي وأحمد وأبي يوسف وغيرهم؛ عليها على أرجح قولي العلماء، وهو مذهب الشَّافعي وأحمد وأبي يوسف وغيرهم؛ لحديث ابن عبَّاس عَنِّ قال: كان النَّبيُّ عَنِي يُسأل يوم النَّحر بمنَى فيقول: «لَا حَرَجَ»، فسأله رجل فقال: حلقت قبل أن أذبح ؟ قال: «إذْبَحْ ولَا حَرَجَ»، وقال: رميت بعد ما أمسيت ؟ فقال: «لا حَرَجَ» أو أن تستنيب غيرها، فلو استنابت لسقط عنها الإثم والدَّم، أمَّا بعد انتهاء مدَّة الرَّمي في حَجِّها فلا يسعها أن تستنيب، وتبقى ذمَّتها مشغولة بالدَّم، وحجُّها صحيحٌ ـ إن شاء الله تعالى ـ.

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

⁽٢) أخرجه الدَّارمي «كتاب المناسك»، باب في الرمي بمثل حصى الخذف (٢/ ٨٦)، من حديث عبد الرَّحن بن عثمان التَّيمي . والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٤٢٢).

⁽٣) سبق تخریجه، انظر: (ص ١٠٢).

شروط صحة رمي الجمار

* السؤال:

تداول في محيط الحجيج أنَّ للرَّمي شروطًا، فالرَّجاء من فضيلة شيخنا توضيح هذه الشُّروط بما تحصل به الطُّمَأنينة، وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

مِنَ الشُّروط الواجبة توافُّرُها لصِحَّة الرَّمي:

1 - أن يَقْصِدَ بالرَّمي الجمرة - وهي مجتمع الحصى، لا ما سال من الحصى المجار الثَّلاث حُوِّطت بأحواض وهي التي يجب أن تُقصَد بالرَّمي، فلو ألقى بحصاة فوقعت بعد الرَّمي في الجمرة من غير أن يقصد بالرَّمي إليها لم يُجْزِهِ، كما لا يجب في الرَّمي إصابة العمود الشَّاخص بالحصاة، وإنَّما الواجب استقرار الحصاة في الرَّمي إصابة العمود الشَّاخص بالحصاة، وإنَّما الواجب استقرار الحصاة في الحوض، فلو ارتدت الحصاة المضروبة في العمود وخرجت عن الحوض لم تجزه؛ لأنَّ من شرط الرمي وقوع الحصى في المرمى، فإن وقع دونه لم يجزه باتِّفاق.

٢ ـ ولا يصحُّ الرَّمي إلَّا بعد دخول وقته الشَّرعيِّ.

٣ ـ وعلى مذهب جمهور العلماء يشترط أن يكون المُرمى به حجرًا، أي من جنس الأحجار كالرُّخام والمرمر(١) وما إلى ذلك، وعليه فلا يجزي الرَّمي بالنُّحاس

⁽١) المرمر: نوع من الرُّخام صلب. [«لسان العرب» لابن منظور (١٣/٧٦].

والحديد والرَّصاص وغيرها من المعادن ولا بالتُّراب والطِّين والخَزَف والنُّورة إلَّا على رأي أبي حنيفة؛ فإنَّه يجيز الرَّمي بكلِّ ما كان من جنس الأرض.

٤ - ويجب عليه أن يرمي الحصاة على وجه يسمّى رميًا، ويباشر ذلك الرّمي بيده، فلو ترك الحصاة تنحدر في المرمى أو وضعها فيه من غير رمي لم يُجْزِه باتّفاق، وكذلك إذا رماها بقوس أو مقلاع أو ركلها برجله ولم يكن مباشرًا لها بيده فلا يسمّى ذلك رميًا.

ولو شكَّ في وقوع حصاة في المرمى بعد رميه فلا يجزه؛ لأنَّ الأصل بقاء الرَّمي في ذمَّته فلا يزول بالشَّكِّ، وتَرَجُّحُ ظنِّه بوقوعها فيه يجزئه.

ولا يجزيه باتّفاق أهل العلم أن يرمي السّبع الحصيات دفعة واحدة،
 وإنّما الواجب فيه أن يرميها واحدةً واحدةً.

٦ - ولا يجزي رمي الجمرات إلا مرتبًا، فيرمي الجمرة الصُّغرى التي تلي مسجد الخيف، ثمَّ الوسطى، ثمَّ جمرة العقبة، فإن نَكَسَ ذلك فلا يجزيه، خلافًا لأبي حنيفة.

٧ - ولا يجوز له أن يرمي بحصى قد رُمي به وهو شرط عند المالكيَّة والحنابلة،
 وله أن يأخذ الحصى من حيث شاء، وما كان حول الجهار يجوز له أن يرمي به؛ لأنَّ
 الأصل عدم حصول الرَّمي به بخلاف ما وقع في الحوض.



في استحباب رمي الجمرات عن موكله بعد الفراغ من رميها عن نفسه

* السوال:

هل يجبُ على من أنابَ عن شخصٍ آخرَ في رمي الجمرات أن يرمي أوَّلاً الجمراتِ الثَّلاثَ عن نفسه، ثُمَّ يرمي الجمراتِ الثَّلاثَ عمَّن يُنيب عنه، أم يمكنه رميُ كلِّ جمرةٍ عن نفسه، ثمَّ عمَّن ينيب عنه ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

الأُوْلَى بالحاجِّ أن يُتِمَّ رَمِيَ الجمراتِ الثَّلاثِ عن نفسه أُوَّلاً، ثمَّ يرميهَا عن مُوكِّله ثانيًا؛ لأنَّ مشروعيَّة التَّوالي بين الجمرات الثَّلاثِ كمشروعية التَّوالي بين أشواط الطَّواف، فإنَّه كما لا يجوز أن يطوف عن غيره مع بقاء شيءٍ من طوافه إلَّا بعد إتمامه فكذلك رمي الجمرات الثَّلاث، وفي كليهما الموالاة غيرُ مشترطة فيجوز الفَصْلُ بين أشواط الطَّواف والجمراتِ الثَّلاثِ، لكنَّهما كالشَّيء الواحد له أجزاء لا تتخلَّل النِّيابة عن الغير أجزاءَه، ولولا أنَّه يعكِّر على هذا التَّعليل كون رمي الجمرات في أماكنَ مختلفةٍ ظاهرُ في التَّعدُّد بخلاف الطَّواف لَلزِم القول بالوجوب.

لذلك كان الأَوْلَى بالحاجِّ ترتيبًا أن يبدأ برمي الجمراتِ الثَّلاثِ عن نفسه إلى آخرها، ثمَّ يعود للرَّمي عن غيره احتياطًا للدِّين وخروجًا من الخلاف، وبجواز

التَّرتيب قال الحنفية والمالكيَّة وغيرُهم (١).

وقت الإجزاء في رمي جمرة العقبة للقادرين والضعفة

* السؤال:

ما هو وقت الإجزاء في رمي جمرة العقبة ؟ وهل للضّعفة وغير القادرين ولمن كان في حكمهم للن دفع من مزدلفة بليل ل رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشّمس ؟

الجواب:

السُّنَة أن لا يرميَ الحاجُّ إلَّا بعد طلوع الشَّمس ضحَى؛ لمَا أخرجه البخاريُّ من حديث جابر بن عبد الله وقيه: «رَمَى النَّبيُّ فِي النَّهيُ عَوْمَ النَّحْرِ ضُحَى، وَرَمَى النَّبيُ عِنْ النَّحْرِ ضُحَى، وَرَمَى بعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ» (٢)، وأفعال النَّبيِّ عَنْ أَعْمَل على الوجوب لمكان حديث: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (٣) إلَّا إذا قام الدَّليل على صرفها عن الوجوب، ويقوِّي

⁽۱) «فتح القدير» لابن الهمام (۲/ ٤٩٨)، «مواهب الجليل» للحطاب (٣/ ١٣٥)، وللمالكيَّة قول بالوجوب. [انظر: «المنتقى» للباجي (٣/ ٥٠)].

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٠). قال ابن عبد البرِّ: «أجمع العلماء على أنَّ رسول الله ﷺ إنَّما رماها ضحّى ذلك اليوم». [«المغنى» لابن قدامة (٣/٤٢٨)].

⁽٣) سبق تخریجه، انظر: (ص ٢٣).

ذلك أنَّ النَّبِيَ عِنْ أَذِنَ للضَّعفة من أهله بالخروج من مزدلفة ليلًا إلى منى، وأمرهم بأن لا يرموا الجمرة إلَّا بعد طلوع الشَّمس، كما صحَّ من حديث ابن عبَّاس عَنَّا قال: «كَانَ رَسُولُ الله عِنْ يُقَدِّمُ ضَعَفَاءَ أَهْلِهِ بِعَلَسٍ، وَيَأْمُرُهُمْ م يعني - لَا قال: «كَانَ رَسُولُ الله عِنْ يُقَدِّمُ ضَعَفَاءَ أَهْلِهِ بِعَلَسٍ، وَيَأْمُرُهُمْ م يعني - لَا يَرْمُونَ الجَمْرَةَ حَتَّى تَطُلُعَ الشَّمْسُ» (()؛ ذلك لأنَّ وقت الرَّمي النَّهار دون اللَّيل؛ لذلك وصفت الأيَّام بالرَّمي دون اللَّيل في قوله تعالى: ﴿ وَأَذْ كُرُوا اللهَ فِي آلِيكِمِ لَذَلك وصفت الأيَّام بالرَّمي دون اللَّيل في قوله تعالى: ﴿ وَأَذْ كُرُوا اللهَ فِي آلِيكِمِ مَعْ مُودَتَ الرَّمِي النَّها مِنْ اللَّيل في قوله تعالى: ﴿ وَأَذْ كُرُوا اللهَ فِي آلِيكِمِ مُعْ مُودَاتِ اللهَ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ الله

قال الباجي عَظِلْشَهُ: «فوصفت الأيَّام بأنَّها معدودات للجهار المعدودات فيها، فلا يجوز الرَّمي باللَّيل، فمن رمى ليلًا أعاد» (٢).

هذا؛ وإذا كان حكم المبيت بمزدلفة والرَّمي بعد طلوع الشَّمس واجبًا على الصَّحيح؛ فإنَّه غير واجب على الضَّعفة المرخَّص لهم تخلُّصًا من الازدحام؛ لأنَّ الأحاديث الواردة بالرَّمي قبل الفجر أو بعده قبل طلوع الشَّمس أفادت الرُّخصة للنِّساء ومَنْ في معناهنَّ، لما رواه البخاريُّ ومسلم عن سالم أنَّه قال: «وَكَانَ عَبْدُ اللهِ النِّ عُمَرَ وَهِ يُعَدِّمُ ضَعَفَة أَهْلِهِ فَيَقِفُونَ عِنْدَ المَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالمُزْدَلِفَةِ بِلَيْلٍ فَيَذْكُرُونَ اللهُ مَا بَدَا لَهُمْ ثُمَّ يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدمُ مِنْ يَقْدمُ مَنْ يَقْدمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ قَدِمُوا رَمَوُا الْجَمْرَة، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لِصَلَاةِ الفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ قَدِمُوا رَمَوُا الْجَمْرَة، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لِصَلَاةِ الفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ قَدِمُوا رَمَوُا الْجَمْرَة، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك» (۱۹٤۳)، من حديث ابن عبَّاس ﴿ اللهُ وصحَّحه الأَلْبَانِيُّ فِي ﴿ الإِرْوَاءِ ﴾ (۲۷٤).

⁽٢) «المنتقى» للباجي (٤٠/٤).

وَ اللهِ عَلَيْكُ يَقُولُ: «أَرْخُص فِي أُولَئِكَ رَسُولُ اللهِ عِلَيْكُ » (١)، وعن ابن عبَّاس وَ اللهُ عَلَيْكُ أَنَّ النَّبيَّ عِنْ الله بعث به مع أهله إلى منَّى يوم النَّحر، فرموا الجمرة مع الفجر "(١)، وعن أسهاء عَنْ « أَنَّهَا رَمَتِ الجَمْرَةَ، قُلْتُ: إِنَّا رَمَيْنَا الجَمْرَةَ بِلَيْلِ ؟ قَالَتْ: إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عِنْ الله عَلْمَ اللهُ عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْ اللهُ عَلْمُ اللهُ

ولأنَّ القياس الصَّحيح يقتضيه؛ لكونه وقتًا للدَّفع من مزدلفة، فكان وقتًا للرَّمي كبعد طلوع الشَّمس، قال الشُّوكاني ﴿ إِللَّهُ: ﴿ وَالْأَدَلَّةُ تَدَلُّ عَلَى أَنَّ وَقَتَ الرَّمي من بعد طلوع الشَّمس لمن كان لا رخصة له، ومن كان له رخصة كالنِّساء وغيرهنَّ من الضَّعفة جاز قبل ذلك، ولكنَّه لا يُجزئ في أوَّل ليلة النَّحر إجماعًا ١٤٠٠.

هذا؛ أمَّا ظاهر التَّعارض بين حديث ابن عبَّاس السَّابق، وفيه: « فَأَمَرُهُمْ أَن أُغيلمة بني عبد المطلب على حمرات، فجعل يلطخ أفخاذنا ويقول: «أُبَيْنيَّ، لَا تَرْمُوا

⁽١) أخرجه البخاري كتاب «الحبِّ»، باب من قدم ضعفة أهله بليل.. (١/٤٠٤)، ومسلم كتاب «الحبِّم» (١/ ٥٨٨)، رقم: (١٢٩٥)، من حديث ابن عمر على الله

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٢٠)، من حديث ابن عبَّاس ، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: « وفيه شعبة مولى ابن عباس، وثقه أحمد وغيره، وفيه كلام» (٣/ ٥٧١)، انظر: «الإرواء» (3/377).

⁽٣) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب التعجيل من جمع (١٩٤٥)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٥/ ١٣٣)، من حديث أسهاء ، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح أبي داود» (190/7)

⁽٤) «نيل الأوطار» للشُّوكاني: (٦/ ١٦٨).

الجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» (1)، بينه وبين الأحاديث المرخِّصة للرَّمي بليلٍ قبل الفجر أو بعده قبل طلوع الشَّمس، فقد جمع بينها ابن القيِّم رَا اللَّهُ بحمل أوَّل وقته للضَّعفة من طلوع الفجر، ولغيرهم بعد طلوع الشَّمس فيكون نهيه للصِّبيان عن رمي الجمرة حتَّى تطلع الشَّمس؛ لأنَّه لا عذر لهم في تقديم الرَّمي، ورخَّص للنِّساء في الرَّمي قبل طلوع الشَّمس، كما في حديث ابن عمر وأسماء وغيرهما.

أمَّا ابن قدامة عَلَى الأخبار المتقدِّمة على الاستحباب، والأخرى على الجواز (٢)، وبه تتوافق الأحاديث المتعارضة ظاهرًا وتجتمع.

في وقت مشروعية التحلل الأصغر في الحج

* السؤال:

بم يتحلَّل المحرم التَّحلُّل الأصغر من مناسك الحجِّ ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

الصَّحيحُ من مذاهبِ العلماء أنَّ التَّحلُّلُ الأصغرَ يحصل بمجرَّد رمي جمرةِ العقبةِ ولو لم ينحر أو يحلق، بمعنى أنَّه يحلُّ للحاجِّ برمي جمرة العقبة كلُّ محظورٍ من

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠١).

⁽٢) «المغنى» لابن قدامة (٣/ ٤٢٨).

عظورات الإحرام إلّا وطء النّساء فلا يحلُّ له ذلك بالإجماع؛ لحديث ابن عبّاس عظورات الإحرام إلّا وطء النّساء فلا يحلُّ له ذلك بالإجماع؛ لحديث ابن عبّاس في الله على الله الله على الله ع

وهذا القول أخذ به كلُّ من: عائشة وابن الزُّبير عَلَيْ وطاوس وعلقمة وخارجة بن زيد بن ثابت كها ذكر ذلك ابن حزم (٤) وهو ظاهر كلام الصَّنعاني.

⁽۱) أخرجه أبو داود كتاب «المناسك»، باب في رمي الجمار (۱۹۷۸)، من حديث عائشة هذه الحديث صحَّحه الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (۲۳۹)، وانظر مختلف الرِّوايات عن عائشة في في «التلخيص الحبير» (۳/ ۹۹۳)، «إرواء الغليل» للألبانيِّ (٤/ ٢٣٦_ ٢٤٠).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٣٩).

⁽٣) أخرجه النسائي كتاب «مناسك الحج»، باب إباحة الطيب عند الإحرام (٢٦٨٧)، وأحمد (٢/ ٢٤٤)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٣٨)، من حديث عائشة ، والحديث صحَّحه البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٤/ ١٢٤)، والألبانيُّ في «الإرواء» (٢٣٨/٤)، وفي «السِّلسلة الصَّحححة» (١/ ٤٨٠).

⁽٤) «المحلَّى» لابن حزم (٧/ ١٣٩)، وانظر: «ما صحَّ من آثار الصَّحابة في الفقه» لقادر الباكستاني (٢/ ٨٣٦_٨٣٧_٨٣٨).

في رجوع الحاج بعد التحلل الأصغر محرما إذا أمسى ولم يطف

※ السؤال:

إذا أمسى الحاجُ في يوم النَّحر ولم يَطُفْ طوافَ الإفاضة بعد التَّحلُّل الأصغر، فهل يلزمه إعادةُ لُبسِ لباسِ الإحرام ؟

* الجواب:

هذه المسألةُ ترجع إلى الحكم على ما أخرجه أبو داودَ وأحمدُ وغيرُهما من حديث أمِّ سلمةَ وَهَ عَن النَّبِيِّ قِلْ قال: ﴿ إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ لَكُمْ إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ أَنْ تُحُلُوا مِنْ كُلِّ مَا حُرِمْتُمْ مِنْهُ إِلَّا النِّسَاءَ، فَإِذَا أَمْسَيْتُمْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفُوا هَذَا البَّمْرَةَ أَنْ تَطُوفُوا بِهِ ﴾ (١). البَيْتَ صِرْتُمْ حُرُمًا كَهَيْئَتِكُمْ قَبْلَ أَنْ تَرْمُوا الجَمْرَةَ، قَبْلَ أَنْ تَطُوفُوا بِهِ ﴾ (١).

فمن صحَّ عنده الحديثُ عمل بمقتضاه وألزم مَنْ تحلَّل التَّحلُّل الأوَّل يوم النَّحر ولم يطف قبل غروب الشَّمس أن يعود للإحرام بناءً على فحوى الحديث، ومن اعتبر الحديث شاذًا مخالفًا للأحاديث الصَّحيحة، فضلًا عن ترك الأمَّة للعمل به لم يُلزِمْهُ بالعَودِ إلى الإحرام، قال البيهقي: « لا أعلم أحدًا من الفقهاء قال بهذا الحديث» (")، وقال بدر الدِّين العيني: «هذا شاذٌ، أجمعوا على ترك العمل به، وقال

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٥).

⁽٢) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٥/ ١٣٦)، «التَّلخيص الحبير» لابن حجر (٢/ ٢٦٠).

المحبُّ الطَّبري: وهذا حكم لا أعلم أحدًا قال به، وإذا كان كذلك فهو منسوخ، والإجماع ـ وإن كان لا ينسخ ـ فهو يدلُّ على وجود ناسخ، وإن لم يظهر »(١).

هذا، وقد قَوَّى الحديثَ جمعٌ من العلماء، قال ابنُ القيِّم في «حاشيته على سنن أبي داود»: «وهذا يدلُّ على أنَّ الحديث محفوظُ؛ فإنَّ أبا عبيدة رواه عن أبيه وعن أمِّه وعن أمِّ قيس» (٢)، وسكت عنه الحافظ في «التَّلخيص» (٣)، والحديث قال عنه الألباني: حديث صحيح (٤)، وقد وجد له طريقًا أخرى يرتقي بها إلى درجة الصِّحَة (٥)، وإذا ثبت الحديث كان أصلًا قائمًا بنفسه ولا تردُّه الأصول، والأصول لا يُضرَبُ بعضُها ببعضٍ، بل الواجب اتباعها كلّها، ويقرُّ على كلِّ منها على أصله وموضعه، بغضها ببعضٍ، بل الواجب اتباعها كلّها، ويقرُّ على كلِّ منها على أصله وموضعه، بأحد قال به؛ فإنَّ القاعدة تقضي «بأَنَّ عَدَمَ العِلْمِ بِالشَّيْءِ لَا يَسْتَلْزِمُ العِلْمَ بِعَدَمِهِ»، ومع ذلك فقد عمل به راوي الحديث، ونقل ابنُ حزم أنَّه مذهب عروة بنِ الزُّبير ومع ذلك فقد عمل به راوي الحديث، ونقل ابنُ حزم أنَّه مذهب عروة بنِ الزُّبير

وعليه، فإذا صحَّ الحديث كان حجَّةً بنفسه، ووجب العمل بمقتضاه، وهو أنَّه إذا أمسى الحاجُّ بعد تحلُّله الأصغرِ ولم يطفْ عادَ محرمًا كما كان قبل الرَّمي.

⁽۱) «عمدة القاري» للعيني (۱۰/ ٦٧).

⁽٢) «تهذيب السُّنن» لابن القيِّم (٥/ ٣٣٥).

⁽٣) المصدر السَّابق.

⁽٤) «صحيح أبي داود» للألباني، حديث رقم: (١٩٩٩).

⁽٥) في «مناسك الحج» (٣٣).

في ترك المتمتع تقصير شعره ناسيا

* السؤال:

مَاذَا يَجِبُ على المتمتِّع الذي لم يُقصِّر من شعرِه ناسيًا حتَّى باشرَ أعمالَ الحجِّ ؟

* الجواب

الحلقُ والتَّقصيرُ عبادتانِ ونُسكانِ من مناسكِ الحجِّ والعمرةِ، وحكمُها الوجوبُ عندَ الأئمَّةِ الثَّلاثةِ خلافًا للشَّافعيِّ القائلِ بالرُّكنيَّةِ، ويؤيِّدُ قولَ الجمهورِ حديثُ ابنِ عبَّاسٍ عَنَّاسٍ عَنَّالًا قال: «لَمَا قَدِمَ النَّبيُّ عِنْ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا عديثُ ابنِ عبَّاسٍ عَنَّالًا قال: «لَمَا قَدِمَ النَّبيُّ عِنْ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالمُرْوَةَ، ثُمَّ يَحِلُّوا وَيَحْلِقُوا أَو يُقَصِّرُوا» (۱)، والأمر يفيدُ الوجوب، وقد كانَ ذلكَ من فعلهِ عَنِي وقد قالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ هُ (۱)، وفعَلَه أصحابُه الكرامُ في حجِّهم وعُمَرهم، عَلَى وجهِ الاستمرارِ، ولو لم يكن نُسكًا واجبًا وعبادةً مَا داومُوا عليهِ.

وعليهِ فالمتمتِّعُ إن تركَ التَّقصيرَ أو الحلقَ في عمرتِه ناسيًا، وتذكَّرَ قبلَ فواتِ الأوانِ أو قبلَ مباشرتِه لأعمالِ الحجِّ، فإنَّهُ يعودُ إلى لباسِ الإحرام - إن كانَ رجلًا -

⁽۱) سىق تخرىجە، انظر: (٦٨).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (٢٣).

ليقصِّرَ شعرهُ وهو محرِمٌ، وعمرتُه صحيحةٌ ولا شيءَ عليهِ، وما فَعلَه منْ محظوراتِ الإحرامِ من لباسٍ وطيبٍ وغيرِها فلا تأثيرَ لها عَلَى صحَّةِ النُّسكِ بسببِ النِّسيانِ.

أَمَّا إِن فَاتَهُ تقصيرُ شعرهِ بِالدُّخولِ فِي أَعَمَالِ الحَجِّ فَإِنَّه يُصَحِّحُ عمرتَه بفديةٍ يذبحهَا في مكَّةَ ويوزِّعها على فقرائها؛ لأنَّهُ واجبٌ يُجبَرُ بدم.

في حكم رمي الجمار قبل الزوال في أيام التشريق

* السؤال:

ما حكم رمي الجمرات في أيَّام التَّشريق قبلَ الزَّوال، استنادًا إلى أنَّه لم يثبت دليلٌ من الكتاب أو السُنَّة أو الإجماع أو القياس في النَّهي عن الرَّمي قبل الزَّوال، واستنادًا إلى ما نقل عن بعض الصَّحابة والتَّابعين كابن عبَّاس وطاوس في جواز الرَّمي قبل الزَّوال؟ أفتونا مأجورين.

ً الجـواب:

السُّنَّة الثَّابِتةُ أَنَّ رميَ الجِهارِ في غير يوم الأضحى إِنَّهَا يكون بعد الزَّوال وبه قال الجمهور؛ ذلك لأنَّ النَّبيَ عِلَيْ حَجَّ في السَّنَة العاشرة، وأَلْزَمَ مَنْ معه بمتابعة هديه والأخذ عنه مناسكهم، ولم يرم الجمرات الثَّلاث في أيَّام التَّشريق إلَّا بعد زوال الشَّمس، فقد أخرج مسلم من حديث جابر بن عبد الله علي قال: «رَمَى

رَسُولُ اللهِ الجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحَى، وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ» (''، وحكمُ أفعاله فَ الحَجِّ الوجوبُ لتبعيَّةِ فعلِهِ من حيث البيانُ للجملِ قولِه: «خُذُوا عَنِي مَنَاسِكُكُمْ» ('')، فإنَّ النَّصَّ التَّشريعيَّ يأخذ حكمَ النَّصِّ المبيَّنِ؛ لأنَّ البيانَ لا عني مَنَاسِكُكُمْ » ('')، فإنَّ النَّصَّ التَّشريعيَّ يأخذ حكمَ النَّصِّ المبيَّنِ؛ لأنَّ البيانَ لا يتعدَّى رتبةَ المبيِّنِ فهو كالتَّفسير مع المفسَّر، ويؤيِّدُه ما أخرجه البخاريُّ من حديث ابن عمر فَيْنَا اللهُ شُعل عن الجار متى تُرمى ؟ فقال: «كُنَّا نَتَحَيَّنُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا» ('')، وروى مالكُ في «الموطَّإ» عنه فَيْنَ أنَّه كان يقول: «لَا تُرْمَى الجَارُ فِي الأَيَّامِ الثَّلاَئَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ » ('').

هذا؛ وقد خالف في المسألة عطاء وطاوس فقالًا بجواز الرَّمي قبل الزَّوال مُطلقًا، ورخَّص أبو حنيفة في الرَّمي يوم النَّفر قبل الزَّوال، وخالفه صاحباه: أبو يوسف ومحمَّد بنُ الحسن، وذهب عكرمة وإسحاق وأحمد في رواية مثلَ مذهب أبي حنيفة.

ووجه تقرير جوازِ الرَّمي قبل الزَّوال أيَّام التَّشريق مُطلقًا يظهر في استنادهم إلى المعقول من جهة أنَّ قبل الزَّوال وقت الرَّمي يوم النَّاني والتَّالث؛ لأنَّ الكُلَّ أيَّام النَّحر.

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٠).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٢٨).

⁽٤) أخرجه مالك في «الموطَّاع» كتاب «الحجِّ»، باب رمي الجهار، رقم: (٩١٨)، والأثر صحَّحه زكريا بن غلام قادر الباكستاني في «ما صحَّ من آثار الصَّحابة في الفقه» (٢/ ٨٣٦).

أمَّا وجه رواية أبي حنيفة في جواز الرَّمي يوم النَّفر قبل الزَّوال فبما روي عن ابن عبَّاس وَ النَّه قال: «إذَا انْتَفَخ النَّهارُ مِنْ يَوْمِ النَّفْرِ الآخِرِ، فقد حَلَّ الرَّمْيُ والصَّدَرُ» (()، وأيَّد ذلك بدليل المعقول من أنَّ للحاجِّ أن ينفر قبل الرَّمي ويتركه رأسًا، فإذا جاز له ترك الرَّمي أصلًا، فلأن يجوز له الرمي قبل الزَّوال أولى (()).

والأصحُّ ما ذهب إليه الجمهور، وأمَّا احتجاج الحنفيَّة بها رواه البيهقيُّ عنه: إذا ابن عبَّاس وَ الله عَلَى فلا يَقوى على النَّهوض، قال الزَّيلعي: «رواه البيهقيُّ عنه: إذا انتفخ النَّهار من يوم النَّفر فقد حلَّ الرَّمي والصَّدر، انتهى. في مسند طلحة ابن عمر، وضعَّفه البيهقيُّ »(")، وفساد اعتبار دليل المعقول ظاهر، إذ أنَّ النَّبيَ عَلَى كان يترقَّب الزَّوال ولم ينقل عنه أنَّه رمى قبله أو أوَّل النَّهار مع أنَّه أيسر له ولأُمَّته، كها لم ينقل عنه أنَّه رحمى فبله أو أوَّل النَّهار مع أنَّه أيسر له ولأُمَّته، كها لم ينقل عنه أنَّه رحمى المحد في وقته كها رخَّص للضَّعفة في رمي جمرة العقبة، فدلً ذلك أنَّ وقت ما بعد الزَّوال جزء من الواجب يلتزم به المكلَّف حتمًا في وقته لمعين له شرعًا، وهو المعروف عند الأصوليِّين بالواجب المؤقَّت.

قال ابن الهمام: «ولا شكَّ أنَّ المعتمد في تعيين الوقت للرَّمي في الأوَّل من أوَّل النَّهار وفيها بعده من بعد الزَّوال ليس إلَّا فعله كذلك، مع أنَّه غير معقول، ولا يدخل وقته قبل الوقت الذي فعله فيه عليه على المان على المحان المكان المكان

⁽١) أخرجه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، كتاب «الحجِّ»، باب من غربت له الشَّمس يوم النَّفر اللَّوَّل بمنى أقام حتَّى يرمي الجمرات (٥/ ١٥٢).

⁽٢) «بدائع الصَّنائع» للكاساني (٢/ ٣٢٤).

⁽٣) «نصب الرَّاية» للزَّيلعي (٣/ ٨٥).

الذي رمى فيه _ عليه الصَّلاة والسَّلام _ وإنَّما رمى _ عليه الصَّلاة والسَّلام _ في الدِّي رمى فيه _ عليه الصَّلاة والسَّلام _ في الرَّابع بعد الزَّوال فلا يرمي قبله »(١).

هذا؛ وإذا تقرَّر رجحان مذهب الجمهور، فإنَّ من رمى الجمرات في أيَّام التَّشريق قبل الزَّوال فقد رمى في غير وقته المحدَّد له شرعًا، وما كان كذلك فهو مردود بقوله على: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ» (٢)، ولذلك وجب أن يعيد رمي الجمرات بعد الزَّوال ولو من اللَّيل على أرجح القولين، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشَّافعي، فإن تعذَّر عليه فله أن يرمي في اليوم الَّذي يليه، على أنَّه يبدأ برمي اليوم السَّابق المتحلَّف فيه الجمرات الثَّلاث كلّها، ثمَّ يبدأ من الأوَّل عن يومه الحالي، أمَّا إن فاته وقت الرَّمي بغروب ثالث أيَّام التَّشريق: وهو اليوم الثَّالث عشر من ذي الحِجَة رابع أيَّام النَّحر، فإنَّ الرَّمي قبل الزَّوال معدود في حكم ترك واجب الرَّمي، ويلزم مَن ترك واجبًا من واجبات الحجِّ فدية شاة يذبحها في مكَّة يوزِّعها على الفقراء ولا يأخذ منها شيئًا؛ لأنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الكفَّارة، وبذلك يتمُّ حَجُّه صحيحًا إن شاء الله تعالى.

⁽۱) «مرقاة المفاتيح» للقارى (٥/٣/٥).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٧).

في حكم انصراف الأصيل من منى إذا وكل غيره في الرمي

* السؤال:

هل يُشترطُ بقاءُ الأصيلِ إذا استُنِيبَ عنه في الرَّمْيِ، أم يجوز له الانصرافُ من مِنِّى ؟ وجزاكم اللهُ خيرًا.

* الجواب:

يجوز لكلً من عَجَزَ عن الرَّمي بنفسه: ككبير السِّنِ والمريض والمرأة الحاملِ التي تخشى من شِدَّة الزَّحة أن يستنيب غيرَه ويوكله عن الرَّمي عنه، فالنِّيابةُ في الرَّمي جائزة، ويرمي الوكيل عن موكله بعد أن يرمي عن نفسه، وعلى المستنيب أو الموكلِ البقاءُ في مِنَى وجوبًا حتَّى يرمي النَّائبُ أو الوكيل؛ لأنَّ النَّبيَ عَلَيْ لم ينفر من مِنَى إلا بعد الرَّمي، وقد جاء عنه عنه عنه ﴿ خُذُوا عَنِي مَنَاسِكُكُمْ ﴾ (١)، غير أنّه قد يُرخَّصُ لأهل الضَّرورة والأعذار النَّفْرُ لحالاتٍ مُستعجلةٍ، كالحامل التي أوشكت أن تضع مولودَها، والمريضِ الذي استفحلَ مرضُهُ ولم يوجد في مِنى من يسعفُهُ وما إلى ذلك.

هذا؛ وحَرِيُّ بالتَّنبيه أَنَّه لا تصتُّ النِّيابةُ في الرَّمي على القادرين من الرِّجال والنِّساء والصِّبيان، وهم المعنيُّون أصالةً بالرَّمي عن أنفسهم سواء في فرض الحجِّ

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

أو نفلِهِ لوجوب إتمام الحجِّ والعُمرة في قوله تعالى: ﴿ وَأَتِتُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْمُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أمَّا حديث جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ﴿ قَالَ: ﴿ حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عِلْكُمْ وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ ﴾ (١)، فلا يصحُّ الاحتجاجُ به لضَعْفِهِ.

في الحد الأدنى المجزئ في المبيت بمنى

* السوال:

ما هو الحدُّ الأدنى المجزئُ في المبيت بمنَّى ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

المبيتُ بِمِنَّى أَيَّام التَّشريق واجبٌ على أرجح قَوْلَي العلماء، وبه قال الجمهورُ من المالكيَّة والشَّافعيَّة وهو المشهور عند الحنابلة، لفِعله ﷺ:

⁽۱) أخرجه ابن ماجه كتاب «المناسك» باب الرَّمي عن الصِّبيان (۳۰۳۸)، وأحمد في «مسنده» (۳/ ۲۳۵)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (۱۳۸٤)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٥/ ١٥٦)، من حديث جابر في، وأخرجه التِّرمذي كتاب «الحبِّ» (۹۲۷) بلفظ: «كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبيِّ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ وَنَرْمِي عَنِ الصِّبْيَانِ»، قال ابن حجر في «التَّلخيص الحبير» مَعَ النَّبيِّ فَكُنَّا نُلبِّي عَنِ النِّسَاءِ وَنَرْمِي عَنِ الصِّبْيَانِ»، قال ابن حجر في «التَّلخيص الحبير» (۲/ ۸۵): «وفي إسنادهما [أي: ابن ماجه، وابن أبي شيبة] أشعث بن سوار وهو ضعيف»، وضعيف، الله الله في «البدر المنير» (۲/ ۲۹)، الألبانيُّ في «حجَّة النَّبيِّ» (۹۹)، وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه له: «مسند أحمد» (۳/ ۲۹).

⁽٢) جزء من حديث جابر ﷺ الطويل: أخرجه مسلم كتاب «الحج» (١/٥٥٦)، رقم: (١٢١٨).

«خُذُوا عَنِّي منَاسِكَكُمْ» ('')، ولأنَّه ﷺ رخَّص للعبَّاس أن يبيت بمكَّة لياليَ مِنَى '') من أجل السِّقاية، ورخَّص ليضًا لرُعاة الإبل أن يبيتوا خارجَ مِنَى ''')، والمعلومُ أنَّ الرُّخصة لا تكون إلَّا عن عزيمةٍ، قال الحافظُ ابنُ حجر: «والحديثُ دليلٌ على وجوب المبيت بمنى، وأنَّه من مناسك الحجِّ؛ لأنَّ التَّعبيرَ بالرُّخصة يقتضي أنَّ مقابلها عزيمةٌ، وأنَّ الإذنَ وقع للعِلَّة المذكورة، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن» ('').

والواجبُ في المبيت بِمِنَى معظمُ اللَّيل، وهو أدنى ثُلُثَيِ اللَّيلِ، إمَّا من أَوَّله أو من آخِره، ولو قُدِّر أَنَّ زَمنَ اللَّيلِ كلّه اثنتا عشرة ساعة فأقلُّ ما يجزئُ فيه المبيت سبعُ ساعات، أمَّا بقيَّةُ اللَّيل فليس بواجبٍ ولا شرطًا في المبيت؛ لأنَّ النَّبيَّ المبيت: «كَانَ يَزُورُ البَيْتَ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي مِنْي» (٥٠).

هذا؛ وإنَّ مَن ترك مبيت اللَّيالي الثَّلاث لغير عُذر فعليه دَمٌ عند الأئمَّة الثَّلاثة، أمَّا إن ترك مبيت ليلة أو ليلتين فيلزمه التَّصدُّقُ بأقلِّ ما يُسمَّى صدقةً عن كُلِّ ليلةٍ فيها دون الثَّلاث؛ لأنَّ اللَّيلة ليست نُسُكًا بمفردها خلافًا للهالكيَّة (٢).

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٣).

⁽۲) سبق تخریجه، انظر: (ص ۱۲٦).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٢٧).

⁽٤) «فتح الباري» لابن حجر: (٣/ ٥٧٩).

⁽٥) سبق تخریجه، انظر: (ص ۱۳۲).

⁽٦) فعند المالكيَّة أنَّ من ترك المبيت بمِنَّى لغير عُذر وجب عليه دم كلِّ ليلة من لياليها كاملة أو جلّها.=

أمَّا من ترك المبيت في مِنّى لعُذْرٍ سواء كان العذر لأمرٍ عامٍّ أو خاصٍّ فلا شيءَ عليه على الصَّحيح من أقوال العلماء، وبه قال ابنُ عبّاس عبّاس عبّا لأنّ «النّبيّ رَخّصَ لِرُعَاءِ الإبلِ في البَيْتُوتَةِ، يَرْمُونَ يَوْمَ النّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الغَدَ، وَمِنْ بَعْدِ الغَدِ بِيَوْمَيْنِ، وَيَرْمُونَ يَوْمَ النّقْرِ »(۱)، قال النّوويُّ: «ومن المعذورين مَن له مالٌ الغدِ بِيَوْمَيْنِ، وَيَرْمُونَ يَوْمَ النّقْرِ »(۱)، قال النّوويُّ: «ومن المعذورين مَن له مالٌ يخاف ضياعَه لو اشتغل بالمبيت أو يخاف على نفسه، أو كان به مرضٌ يشقُ معه المبيت، أو له مريض يحتاج إلى تعهُده، أو يطلب آبقًا، أو يشتغل بأمر آخرَ يخاف فواتَه، ففي هؤلاء وجهان: الصَّحيحُ المنصوصُ يجوز لهم تركُ المبيت، ولا شيءَ عليهم بسببه ولهم النَّقُرُ بعد الغروب»(۱).

قلت: والَّذي يتأخَّر به الطَّوافُ بالبيت حتَّى يمضي عليه مُعظمُ اللَّيلِ أو فاته اللَّيلُ كلُّه لمشقَّةِ العودة إلى مِنَى أو لازدحام المواصلات أو لسبب إسعاف غيره والحاجةُ إليه قائمةٌ، فإنَّ هذه الأعذارَ وغيرَها مشمولةٌ بالرُّخصة.

^{= [}انظر: «الكافي» لابن عبد البرِّ (١٤٥)].

⁽١) سبق تخریجه، انظر: (ص ١٢٧).

⁽٢) «المجموع» للنَّووي (٨/٨).

فيما يلزم المحرم للتحلل الأكبر

* السؤال:

هل طوافُ الإفاضة يتحلَّل به الحاجُّ التَّحلُّل الأكبر، أم يلزمه نسكٌ آخرُ ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

الذي اتَّفق عليه جمهورُ العلماء أنَّ على المُحْرِمِ تَحَلُّلَين:

التَّحلُّل الأوَّل: هو أن يُباح للمحرِم جميعُ ما حَظُر عليه بالإحرام إلَّا النِّساء وما يتعلَّق بهنَّ من الوطءِ والقُبلة واللَّمس بشهوةٍ، والمباشرةِ دون الفرج، وسائرِ حالات الاستمتاعِ بهنَّ (()، ففي الحديث قولُه ﷺ: ﴿إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ لَكُمْ فِيهِ إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمُ الجَمْرَةَ أَنْ تُحِلُّوا مِنْ كُلِّ مَا حُرِمْتُمْ مِنْهُ إِلَّا النِّسَاء» (().

وهذا التَّحلُّلُ إِنَّمَا يحصل برمي جمرةِ العقبة على الأصحِّ ـ كما فصَّلته في فتوى سابقة ـ (")، وهو مذهبُ مالكِ، وروايةٌ عن أحمدَ وغيرِه، ويحصل التَّحلُّل الأوَّلُ عند غيرهم بالرَّمي والحلق أو الرَّمي والطَّواف، وهو مذهب الحنفيَّة والشَّافعيَّة

⁽١) عند المالكيَّة يحصل برمي جمرة العقبة فيحلِّ له كلِّ شيء إلَّا النِّساء والصَّيد والطِّيب. [«التَّفريع» لابن الجلاب (١/ ٣٤٦)].

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٥).

⁽٣) انظر: الفتوى: «في رجوع الحاج بعد التَّحلُّل الأصغر محرمًا إذا أمسى ولم يطف» (ص ٢٠٤).

والحنابلة، ولا يخفى أنَّ التَّحلُّلُ الأوَّلَ بضمِّ شيئين من ثلاثة أنَّه لا خلاف في حصوله عند الجميع؛ لأنَّ مَن قال بأنَّه يحصل بالرَّمي بمفرده أو بالحلق لوحده فمن بابٍ أَوْلَى أن يحصل بالرَّمي والحلق.

والتَّحلُّل الثَّاني: أن يصير المُحْرِمُ حلالًا من جميعِ محظورات الإحرام مُطلقًا من غير استثناء، ويحصل هذا التَّحلُّل بها بقي له من نُسُكِ، فإن تحلَّل بالرَّمي والحلق في التَّحلُّل الأكبر يحصل بطواف الإفاضة (١).

ويكتفي القَارِنُ والمُفْرِدُ بطواف الإفاضة إذا سَعَى مع طواف القُدوم، فإن لم يسعَ في قدومه وجب عليه السَّعي لتحلُّله الأكبر، وكذا المتمتِّع الذي يسعى سَعْيَيْنِ لقدومه وللإفاضة.

هذا؛ ويسع المحرمَ أن يتحلَّل التَّحلُّل الأصغر والأكبر في اليوم العاشر، أي: يوم عيد الأضحى، قال ابن حزم: «واتَّفقوا على أنَّ مَن طاف طوافَ الإفاضةِ يومَ النَّحْرِ أو بعدَه، وكان قد أكمل مناسكَ حَجِّه، ورمى، فقد حلَّ له الصَّيدُ والنِّساءُ، والطِّيبُ والمخيطُ، والنِّكاح والإنكاحُ، وكلُّ ما كان امتنع بالإحرام»(٢).

⁽١) ويسمَّى بطواف الزِّيارة وطواف الفرض وطواف النِّساء؛ لأنهنَّ يبحن بعده.

⁽٢) «مراتب الإجماع» لابن حزم (٤٥).

في حكم خروج الحاج إلى جدة من غير طواف الوداع مع نية العودة إلى مكة

* السؤال:

هل يجب على الحاجِّ طوافُ الوداع بمجرَّد خروجه من مكَّة إلى جُدَّة مثلاً. ولو بنيَّة العودة من يومه. أم يُؤخِّرُه إلى حين مغادرته النِّهائيَّة ؟ وجزاكم اللهُ خيرًا.

* الجواب:

طوافُ الوداعِ في مناسكِ الحجِّ واجبٌ على أرجحِ قَوْلِي العُلماءِ، خلافًا لمالكِ وداودَ وأحدِ قَوْلِي الشَّافعيِّ؛ لأمره عِيه كما في الحديث: «أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالبَيْتِ» (()، ولنهيه عِيه عن النَّهْرِ من غير طوافٍ في قوله عِيهُ: « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالبَيْتِ» (()، ولقولِه عِيه في صفيَّة عَيْد: « أَحَابِسَتُنَا أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالبَيْتِ» (()، ولقولِه عِيه في صفيَّة عَيْد: « أَحَابِسَتُنَا هِي؟ (())، والتَّطوُّعُ لا يجبس أحدًا، ولأنَّه عِيه رَخَّصَ للحائض أن تنفر من غير طواف الوداع، فدلَّ إسقاطُه عنها على وجوبه على غيرها؛ لأنَّ الرُّخصة لا تكون طواف الوداع، فدلَّ إسقاطُه عنها على وجوبه على غيرها؛ لأنَّ الرُّخصة لا تكون

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحجِّ»، باب طواف الوداع (۱/ ٤٢١)، ومسلم كتاب «الحجِّ»، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (۱/ ۲۰۱)، رقم: (۱۳۲۸)، من حديث ابن عبَّاس عبَّاس الله عبَّال عبَّاس الله عبَّال عبَّال عبَّال الله عبَّال عبَّال عبَّال الله عبي ا

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٣٧).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٣٧).

إلَّا من واجبٍ، ويستثى ـ أيضًا ـ من لا يلزمه طواف الوداع المُحِّي والآفاقي إذا استوطن مكَّةَ قولًا واحدًا مُجمعًا عليه، وكذلك إذا أخَّر الحاجُّ طواف الإفاضة فطافه عند الخروج أجزأ عن طواف الوداع.

هذا؛ والأوْلى للحابِّ إِن أراد الخروج من مكّة إلى جُدَّة أو إلى أيِّ بلدِ آخر أن يودِّع البيت ثمَّ يسافرُ، فإن أراد الرُّجوع إلى مكَّة جاز له أن يدخلها بغير إحرام إن لم يُرِدْ نُسُكَا، وهو الصَّحيحُ من أقوال العلماء في مسألة حكم الإحرام لدخول مكّة، وإنّها أمر النّبيُّ عِن بالإهلال لمن أراد الحجَّ والعمرة كها في حديث ابن عبَّاس مكّة، وإنّها أمر النّبيُّ وَلِكُلِّ آتِ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ عِنْ أَرَادَ الحَجَّ وَالعُمْرةَ» (۱)، وفيه: «هُنَّ أَمُنَ وَلِكُلِّ آتِ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ عِنْ أَرَادَ الحَجَّ وَالعُمْرة » (۱)، وفيه ومفهوم الحديث أن لا إحرام يلزم عليه إن دخل مَكَّة من غير إرادة النسك، وقد بوّب له البخاري: «باب دخول الحرم ومكّة من غير إحرام»، ويؤيّد ذلك ما رواه مسلم أنَّ النّبيَ عَيَامَةٌ سَوْدًاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ » (۱)، قال النّوويُّ: «هذا دليلٌ لمن يقول بجواز «وَعَلَيْهِ عِيَامَةٌ سَوْدًاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ » قال النّوويُّ: «هذا دليلٌ لمن يقول بجواز دخول مكَّة بغير إحرام لمن لم يُرِدْ نُسُكًا سواء كان دخوله لحاجة تتكرَّر كالحطَّاب دخول مكَّة بغير إحرام لمن لم يُرِدْ نُسُكًا سواء كان دخوله لحاجة تتكرَّر كالحطَّاب والحَسَّاشِ والسَقَّاءِ والصَّيَّادِ وغيرِهم، أم لم تتكرَّر كالتَّاجر والزَّائِر وغيرِهما، سواء والحَسَّاشِ والسَقَّاء والصَّيَّادِ وغيرِهم، أم لم تتكرَّر كالتَّاجر والزَّائِر وغيرِهما، سواء

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٦٣).

⁽٢) أخرجه مسلم كتاب «الحجّ»، باب جواز دخول مكَّة بغير إحرام (٢١٦/١)، رقم: (١٣٥٧)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ٢٢٤)، من حديث أنس ﷺ.

كان آمنًا أو خائفًا وهذا أصحُّ القولين عن الشَّافعي وبه يفتي أصحابُه »(١).

⁽۱) «شرح مسلم» للنَّووي (۹/ ۱۳۱).

 ⁽۲) ومذهب مالك وداود والشَّافعي في أحد قوليه أنَّ طواف الوداع سنَّة لا يجب بتركه شيء.
 [«التَّفريع» لابن الجلاب (١/ ٣٥٦)، «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٥٨٥)].

⁽٣) أخرجه مالك في «الموطَّإ» كتاب «الحجِّ»، باب وداع البيت (٨٢٤)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٥/ ١٦٢)، من حديث يحيى بن سعيد ﷺ.

⁽٤) أخرجه مالك في «الموطَّإ» كتاب «الحجِّ» باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئًا (٩٤٠)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٥/ ٣٠)، عن ابن عبَّاس والله موقوفًا عنه، وروي مرفوعًا ولا يصحُّ، انظر: «البدر المنير» لابن الملقّن (٦/ ٩١)، «التَّلخيص الحبير» لابن حجر (٢/ ٤٦٧)، «إرواء الغليل» للألباني (٢/ ٢٩٧).

للطُّواف ولا شيء عليه.

في مسألة تعدد الفدية في الحج والعمرة

* السؤال:

هل تتعدُّد الفدية بتعدُّد المحظور في مناسك الحجِّ أم تكفي كفًارة واحدة ؟

* الجواب:

العلماء يختلفون في موجِب تعدُّد الفدية في محظورات الحجِّ، واختلافهم راجع إلى الاختلاف في تحقيق المناط بالنَّظر إلى عدم وجود نصِّ في تعدُّد الفدية من كتاب ولا سُنَّة، فالمالكيَّة ينظرون إلى وقت الفعل، فإن كان واحدًا أو متقاربًا تلزمه فدية واحدة، وإن كان وقت الفعل متباعدًا فإنَّ الفدية تتعدَّد بتعدُّد الفعل، والأحناف يفرِّقون في موجب الفدية بين النَّوع الواحد في مجلس واحد، فتلزمه كفَّارة واحدة، وإن فعل في مجالس متعدِّدة تعدَّدت الكفَّارة، والشَّافعيَّة يفرِّقون بين ما إذا كان أحدهما استهلاكًا والآخر استمتاعًا، وبين أن يكون استهلاكًا فقط، أو استمتاعًا فقط، أمَّا الحنابلة فيفرِّقون في موجب الفدية بين المحظورات من جنس واحد كمن حَلَق ثمَّ حَلَق، أو قلَّم مرَّة بعد مرَّة، فلا تتعدَّد الفدية بتعدُّد الأسباب التي هي نوعٌ واحد، سواء كانت في مجلس واحد أو مجالس متفرِّقة، ما لم يقع الفعل الثَّانى بعد تكفيره عن الفعل الأوَّل؛ فإنَّه في هذه الحال تلزمه فدية أخرى.

أمَّا إذا كانت المحظورات المرتكبة من أجناس مختلفة كالحلق، والوطء، والتَّطيُّب، ولبس المَخِيط، فعليه لكلِّ واحد فدية، سواء أكان في مجلس واحد أو في مجالس متفرِّقة.

هذا؛ وبعد هذا الإيجاز يمكن تقرير أصل موجبات الفدية على الوجه التَّالي: أوَّلًا: إذا افتدى عن محظور من محظورات الإحرام ثمَّ عاد إلى فعله بعد الفدية فتلزمه فدية أخرى.

ثانيًا: إذا كانت المحظورات متداخلة الأجزاء، أي: من نوع واحد، ووقعت في مجلس أو مجالس متفرِّقة، مثل الحلق بعد الحلق أو التَّطيُّب بعد التَّطيُّب فعليه فدية واحدة، فلا تتعدَّدُ الفدية بتعدُّد أسبابها، مثل من سها في صلاته مرَّات متعدِّدة يكفيه لجميعِها سهو واحدُ، أو زنى مرَّات متعدِّدة قبل أن يقام عليه الحدُّ فيكفي حدُّه حدًّا واحدًا، بخلاف ما إذا زنى بعد أن أقيم حدُّ الزِّنى عليه، فإنَّه يقام عليه حدُّ آخر، وكولوغ الكلب أو الكلاب مرَّات متعدِّدة في الإناء، فإنَّه يكفي لتطهيره غسله سبع مرَّات في وِحْدَةٍ واحدة بحسب ما دلَّ عليه الحديث، ولا يتعدَّد الغسل بتعدُّد الولوغ.

ثالثًا: إذا كانت المحظورات المرتكبة غير متداخلة الأجزاء أي: أطرافها متباينة، فإمّا أن يكون المُحْرِم قد أتى بها مجتمعةً في مجلس واحد، أو متفرِّقة، فإن أتى بها مجتمعة فتلزمه كفَّارة واحدة كالمحرم الذي لبس ثوبًا مخيطًا مطيبًا، وهذا منقول عن أحمد رَجُلْكَ منال: «إنَّ في الطِّيب واللّبس والحلَق فدية واحدة، وإن فعل ذلك واحدًا بعد واحد فعليه لكلِّ واحد دم»(۱)، وهو قول إسحاق، وقال

⁽١) انظر: «المغنى» لابن قدامة (٤/ ٥٢٨).

الحسن: «إنْ لَبِسَ القميصَ وتَعَمَّم وتطيَّب فَعَلَ ذلك جميعًا فليس عليه إلَّا كفَّارة واحدة» (١)، ونحو ذلك عن مالك _ رحمهم الله _.

أمَّا إذا كانت المحظورات المرتكبة أنواعًا متفرِّقةً؛ فإنَّ الفدية تتعدَّد بتعدُّد موجبها أي: أنَّ عليه لكلِّ محظور فداء، وتلحق صورتها بالحدود المختلفة كمن سَرَق وزنى وقذف، فتتعدَّد عليه الحدود، كما تلحق بالأيمان المختلفة على أشياء مختلفة ثمَّ يحنث فيها، فإنَّه تتعدَّد الكفَّارة بتعدُّد الأيمان فيها.

في اللعن والسب في الحج وما يترتب على فاعله من أحكام

* السؤال:

هلِ السَّبُّ واللَّمن يُبطلان الحجُّ ؟ وعلى تقدير بطلان الحجِّ؛ فهل يلزم بطلان سائر عمله من حَجَّة الإسلام وغيرها ؟ يُرجى إفادتَنَا بجوابٍ شافٍ، وجزاكم اللهُ خيرًا.

* الجواب:

اللهُ _ سبحانه وتعالى _ نهى عن إتيان كُلِّ قبيحٍ في الحجِّ وغيره قولًا وفعلًا، ففي خصوص الحجِّ قال الله تعالى: ﴿ الْعَجُّ أَشْهُ رُّمَعَ لُومَنَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ اَلْحَجُّ فَلَا فَفي خصوص الحجِّ قال الله تعالى: ﴿ الْعَجُ أَلْهُ مُنْ أَوْمَن ثُلُومَن أَنْ مَن أَوْجِب رَفَكَ وَلَا فَسُوتَ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَجَ ۗ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فبيَّن اللهُ أنَّ مَن أوجب

⁽١) المصدر السَّابق.

بإحرامه حَجًّا فعليه أن يجتنب الرَّفَثُ وهو: الجِهاع، وتعاطي دواعيه من المباشرة والتَّقبيل والضَّمِّ ونحو ذلك، أو التَّكلُّم به بحضرة النِّساء، كها نهى عن الفسوق وهو: عموم المعاصي، ويدخل فيه السِّباب واللَّعن، لَما ثبت في الحديث: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَاللهُ كُفْرٌ» (()، كها نهى عن الجِدال في الحجِّ والمقصود به: المِراء والمخاصمة، ونقل عن ابن عمر فَ أنَّه كان يقول: «الجدال في الحجِّ: السِّباب والمِراء والخصومات» (()، فعُلِمَ أنَّ السِّباب من محظورات الإحرام، وهو متفاوتُ الدَّرجة، فإنْ سبَّ غيرَه أو شَتَمَهُ أو قبَّح أفعالَه وتصرُّ فاتِه على وجهِ الانتقاص والتَهوين، فإنَّ هذا المحظورَ يترتَّبُ على صاحبه الإثمُّ؛ لقوله في (المُسلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسلِمُ اللهُ عَنْهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ ()، ولا يوجب سَلِمَ المُسلِمُ ولَمْ يَنْ فَعَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ ()، ولا يوجب فدية، ويصحُ حجُه ولا يبطل، غيرَ أنَّه ناقِصُ لا ينال به ثوابَ الحجِّ الموعود به في فدية، ويصحُ حجُه ولا يبطل، غيرَ أنَّه ناقِصُ لا ينال به ثوابَ الحجِّ الموعود به في فدية، ويصحُ حجُه ولا يبطل، غيرَ أنَّه ناقِصُ لا ينال به ثوابَ الحجِّ الموعود به في فوله فَلَهُ مَرْ فَنْ وَلَمْ يَوْفُنُ وَلَمْ يَوْفُنُ وَلَمْ يَوْفُنُ وَلَمْ يَوْفُنُ وَلَمْ يَوْفُنُ وَلَمْ يَوْفُوهُ وَلَدَّتُهُ أُمُّهُ ().

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الإيهان»، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (۱/ ۱۸)، ومسلم كتاب «الإيهان»، باب بيان قول النّبيِّ سباب المسلم فسوق.. (۱/ ٤٨)، رقم: (٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود .

⁽٢) أخرجه الطَّبري في «تفسيره» (٢/ ٢٨٢)، وذكره ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣١٩)، والسُّيوطي في «الدُّرِّ المنثور» (١/ ٢٩٥).

⁽٣) أخرجه البخاريُّ كتاب «الإيهان»، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١/٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص على . وأخرجه مسلم كتاب «الإيهان» (١/ ٣٩)، رقم: (٣٩)، من حديث جابر بن عبد الله على .

⁽٤) سبق تخريجه، انظر: (ص ٩).

أُمَّا إذا سبَّ الله تعالى أو سبَّ الدِّينَ أو سبَّ الشَّعائرَ والمشاعِرَ ونحو ذلك فهذا كفرٌ بواح، وصاحبُهُ كافرٌ مرتدٌّ بالإجماع سواء كان عالِّا أنَّه كفر أم لم يعلم، فإن وقع في هذا النَّاقض القوليِّ أثناءَ أداءِ حَجَّةِ الإسلام فإنَّ رِدَّتَهُ ترجع على حَجِّهِ بالنَّقض والبطلان، أمَّا إن أدَّى حَجَّةَ الإسلام قبل ردَّته فتجزيه إذا تاب، ولا يلزمه قضاءٌ على أصحِّ قولي العلماء، وهو مذهب الشَّافعيَّة والحنابلة خلافًا لمن يرى بوجوب إعادة حَجِّه إذا أدَّاه قبل رِدَّته، وهو مذهب الحنفيَّة والمالكيَّة، وسبب اختلافهم يرجع إلى أثر الرِدَّة في فساد العمل، فمذهب الحنفيَّة والمالكيَّة أنَّ مجرَّد الرِّدَّة يوجب إحباطَ العمل وفساده، وحُجَّتهم قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدُ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ [المائدة: ٥]، والحبوط هو: الفساد، وعليه فإنَّ عمله يَبطُل بالرِّدَّة وتلزمه الإعادة إن تاب، ومذهب غيرهم أنَّ الوفاة على الرِّدَّة شرط في حبوط العمل، لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِ دُمِنكُمْ عَن دِينِدِ - فَيَمْتُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَكُمِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ۗ وَأُولَئِيكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَلِدُوكَ ﴿ اللَّهُ ﴾ [البقرة]، فإذا عاد إلى الإسلام بالتَّوبة فلا تلزمه الإعادة مع فساد ثواب عمله دون عمله، حَمْلًا للمُطلق على المقيَّد.

في الطعام الذي يصنعه الحاج عند عودته من سفره

* السؤال:

جرت العادة عندنا أنَّ الحاجَّ إذا أراد النَّهاب إلى الحجِّ صنع طعامًا ودعا الأقارب والأحباب والجيران إليه، ويفعل الشَّيء نفسه عند عودته، وتسمَّى هذه الدَّعوة عندنا بقولهم: «عشاء الحاجِّ»، فنرجو منكم بيانَ حكم صنع هذا الطَّعام، وبارك الله فيكم.

* الجواب:

الطّعامُ المعدُّ عند قدومِ المسافر يقال له «النّقيعة»، وهو مُشتقُّ من النّقْعِ وهو الغبار _ لأنَّ المسافر يأتي وعليه غبارُ السّفر، وقد صحَّ عن النّبيِّ عَلَيْهُ: «أَنّهُ لمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ نَحَرَ جَزُورًا أَوْ بَقَرَةً» (())، والحديثُ يدلُّ على مشروعيَّة الدَّعوة عند القدوم من السّفر (())، وقد بوَّب له البخاري: «باب الطّعام عند القدوم، وكان ابنُ عمرَ عَلَيْ يُفطِر لمن يغشاه (())، أي: يغشونه للسّلام عليه والتَّهنئة بالقدوم، قال ابن بطّال في الحديث السّابق: «فيه إطعام الإمام والرَّئيس أصحابَه عند القدوم قال ابن بطّال في الحديث السّابق: «فيه إطعام الإمام والرَّئيس أصحابَه عند القدوم

⁽۱) أخرجه البخاريُّ في الجهاد والسِّير: باب الطَّعام عند القدوم (۱/۸۰۱)، وأحمد (۳/۳۰۱)، من حديث جابر .

⁽٢) «عون المعبود» للعظيم آبادي (١٠/ ٢١١).

⁽٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ١٩٤).

من السَّفر، وهو مستحبُّ عند السَّلف، ويسمَّى النَّقيعة، ونقل عن المهلَّب أنَّ ابن عمر ويشيُّ كان إذا قدم من سفر أطعم من يأتيه ويفطر معهم، ويترك قضاء رمضان لأنَّه كان لا يصوم في السَّفر فإذا انتهى الطَّعام ابتدأ قضاء رمضان».

هذا؛ ومذهبُ جمهورِ الصَّحابة والتَّابعين وجوبُ الإجابة إلى سائرِ الولائم، وهي على ما ذكره القاضي عياض والنَّوويُّ ثمان (١) منها: «النَّقيعة»، مع اختلافهم هل الطَّعام يصنعه المسافرُ أم يصنعه غيرُه له ؟ ومن النَّصِّ السَّابقِ والأثرِ يظهر ترجيحُ القولِ الأوَّل.

أمَّا إعدادُ الطَّعام قبل السَّفر فلا يُعلم دخوله تحت تَعداد الولائم المشروعة؛ لأنَّها وليمة ارتبطت بالحجِّ وأضيفت إليه، و «كُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يُصَحِّحُهُ».

في تخصيص وليمة «النقيعة» بالحج

* السؤال:

كنتم قد تفضَّلتم بالإجابة عن حكم صنع الطّعامِ للعائد من الحجّ، وفهمتُ من جوابكم أنَّ هذا من ضمن ما يُسمَّى بطعام «النّقيعة»، غير أنَّه استشكل عليَّ أمرٌ وهو أنَّ هؤلاء الذين

⁽۱) «شرح مسلم» للنَّووي (۹/ ۱۷۱)، «تحفة المودود» لابن القيِّم (۱۲۷)، «نيل الأوطار» للشَّوكاني (٦/ ٢٣٨).

يصنعون الطّعام عندنا للعائد من الحجِّ يخصُّون سفر الحجِّ دون غيره بصنع الطّعام، وقد يكونون من الذين لا يعقُون عن أولادهم. فإذا عَلِمَ المرءُ أنَّهم على هذه الحال فهل يجب عليه أن يلبِّي دعوتهم ؟ وبارك الله فيكم.

* الجواب:

إذا صَنَعَ العائدُ مِنْ سَفَرِهِ مَن الحَجِّ طعامًا ودَعَا إليه شكرًا للمُنعِم على ما أنعم عليه بالحَجِّ وسلامة العودةِ إلى بلده وأهله، فإنَّه تُلَبَّى دعوته بناءً على ما تقدَّم في مسألة «النَّقيعة»، ما لم يُعلم بقرائنِ الأحوالِ أنَّ دوافعَ الإطعامِ مَبْنِيَّةُ على حُبِّ المحمدةِ والظُّهورِ والتَّفاخُرِ والحُيكرَء، كَقَرِينة تركه سُنَّة الأضحية والعقيقة المؤكَّدتين بالنَّصوص الحديثيَّة؛ فإنَّه في هذه الحال لا تجب عليه تلبية الدَّعوة وشهودُها.

أمَّا العقيقة فهي سُنَّةُ واجبةٌ على المولود له على الصَّحيح من أقوال العلماء؛ لأنَّ النَّبيَّ عِلَيَّةُ أمر بها وعمل بها في قوله: « مَعَ الغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى» (''، ولقوله عِلَيْ: « كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنُّ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِع، وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُسَمَّى » ('')، وتبقى ذِمَّةُ المولود له مشغولة بالعقِّ عن مولوده.

⁽۲) أخرجه أبوداود كتاب «العقيقة» (۲۸۳۸)، والتِّرمذيُّ «الأضاحي»، باب من العقيقة (۲۰ ۱۵۲)، والنَّسائيُّ كتاب «العقيقة»، باب متى يعق (۲۲۰)، وابن ماجه كتاب «الذَّبائح»، باب العقيقة (۳۱۲۵)، وأحمد (۰/ ۱۲)، من حديث سمرة بن جندب هُ والحديث قال عنه ابن حجر في «فتح الباري» (۹/ ۷۰۷): «رجاله ثقات»، وصحَّحه ابن الملقِّن في «البدر=

في حكم تكرار العمرة

* السؤال:

ما حُكُمُ تَكرار العمرة ؟ وما وجه الرَّدِّ على استدلال المانعين بأنَّ العمرة هي الحجُّ الأصغر، والحجُّ لا يشرع في العام إلاَّ مرَّة واحدة؟ وهل يجوز الاعتمار في شهر ذي الحجَّة بعد أداء مناسك الحجِّ؟

* الجواب:

يجوزُ الاعتمارُ في أيِّ شهر من السَّنَةِ، قبل الحبِّ وفي أشهره وبعده عند جمهور أهل العلم، وإيقاعها في رمضان أفضلُ لقوله عليه: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً مَعِي» (١).

ويستحبُّ عند الجمهور تكرُّر العمرة في السَّنة الواحدة إذا تعدَّدت أسفار المعتمر، وهو مرويٌّ عن ابن عمر وابن عبَّاس وعائشة وغيرهم عن ابن عب السَّافعيُّ وأحمد، خلافًا لِمَالك وبعض السَّلف، واختاره ابن تيمية.

⁼ المنير» (٩/ ٣٣٣)، والألبانيُّ في «صحيح الجامع» (١٨٤).

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «الحج»، باب حجّ النِّساء (۱/ ٤٤٦)، ومسلم كتاب «الحجّ»، باب حجّ النِّساء (۱/ ٤٤٦)، ومسلم كتاب «الحجّ»، رقم: باب فضل العمرة في رمضان (۱/ ۵۷۳) بلفظ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانُ تَقْضِي حَجَّةً مَعِي»، رقم: (۱۲۵٦)، وأبو داود كتاب «المناسك»، باب في العمرة (۱۹۹۰)، وابن خزيمة في «صحيحه» (۲۰۷۷)، من حديث ابن عباس .

لأنَّ الصَّحابة وَ لَهُ لَمْ يزيدوا على عمرة واحدة في العام، فالزِّيادة على فعلهم مكروهة.

ودليل الاستحباب عند الجمهور قوله على: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا.. » (()، ويظهر منه العموم لتركه على الاستفصال في وقت العمرة، و «تَرْكُ الاستفصال في وقت العمرة، و «تَرْكُ الاستفصال في مقام الإحْتَاكِ يُنَزَّل مَنْزِلَةَ العُمُوم فِي المَقَالِ».

ويؤيِّده أنَّ عائشة وَ اعتمرت مرَّتين في شهرٍ بأمر النَّبيِّ عِلَيَا: العمرة الأولى الَّتي كانت مع الحَجَّة، والعمرة الثَّانية التي اعتمرتها من التَّنعيم.

أمَّا القول بأنَّ الصَّحابة لم يعتمروا في عامٍ مرَّتين فتُكره الزِّيادة على فعلهم فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ لِمَا رُوِيَ عن عليٍّ وابن عمر وابن عبَّاس وعائشة على خلافُه.

أمَّا إلحاقُ العُمْرة بالحجِّ فهو قياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ العمرة ليست مقيَّدة بوقت تفوت به، بخلاف الحجِّ فمحدودٌ وقته يفوت بِفَواتِ وقته فَافْتَرَقَا.

وقوله ﷺ: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّة »(') ففيه تفريقٌ بين الحجِّ والعمرة في التَّكرار، وتنبيةٌ على ذلك، إذ لو كانت العمرة كالحجِّ لا تفعل إلَّا مرَّة لَسَوَّى بينهما ولم يُفرِّق ('').

وهذا إنَّما إذا تكرَّرت العمرة مع تعدُّد سفر المعتمر.

أمًّا في سفرة واحدة فعلى الصَّحيح في المسألة عدم مشروعيَّة تعدُّد العُمَر في

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٩).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٩).

⁽٣) انظر: «زاد المعاد» لابن القيِّم (٢/ ١٠٠).

سفرة واحدة قصد الخروج من مكَّة إلى التَّنعيم ليعتمر فيها.

قال ابن القيِّم: «ولم يكن في عُمَرِهِ عُمْرَةٌ واحدةٌ خارجًا من مَكَّة كها يفعله كثير من النَّاس اليوم، وإنَّها كانت عُمَرُهُ كلُّها داخلًا إلى مكَّة، وقد أقام بعد الوحي بمكَّة ثلاث عشرة سنة لم يُنقل عنه أنَّه اعتمر خارجًا من مكَّة في تلك المدَّة أصلًا، فالعمرة التي فعلها رسولُ الله في وشرعها فهي عمرةُ الدَّاخل إلى مكَّة، لا عمرةُ من كان بها فيخرج إلى الحِلِّ لِيعتمرَ، ولم يفعل هذا على عهده أحدُ قطُّ إلَّا عائشة وحدها من بين سائر من كان معه؛ لأنَّها كانت قد أهلَّت بالعُمرة فحاضت فأمرها فأدخلت الحجَّ على العمرة وصارت قارنة، وأخبرها أنَّ طوافها بالبيت وبين الصَّفا والمروة وقع عن حجِّها وعمرتها، فوجدت في نفسها أن يَرجع صواحباتها بحجِّ وعمرة مستقلَّين _ فإنَّهنَّ كنَّ متمتِّعات ولَمْ يَحِضْنَ ولم يَقْرِنَّ _ وترجعُ هي بعمرة في ضمن حجَّتها فأمر أخاها أن يُعْمرها من التَّنعيم تطييبًا وقر به يعتمر هو من التَّنعيم في تلك الحَجَّةِ ولا أحدٌ ممن كان معه» (١).

هذا؛ ولا مانع من أن يعتمر بعد فراغه من مناسك الحجِّ إذا كان عائدًا مثلًا _ من زيارته للمسجد النَّبويِّ أو خروجه إلى الميقات إن أراد أن يكرِّر عمرته، وخاصَّة مَّن لم يسعه الوقت في أداء عمرته، لما أخرجه البيهقيُّ «أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَعْتَمِرُ فِي آخِرِ ذِي الجِجَّةِ مِنْ الجُحْفَةِ» (٢) أي: أنَّها كانت إذا حجَّت

⁽١) المصدر السَّابق (٢/ ٩٤).

⁽٢) أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٤/ ٣٤٤)، عن سعيد بن المسيِّب عَلْكَهُ، قال الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٦/ ٢٥٨): «إسناده صحيح».

مَكَثُ إِلَى أَنْ يَهِلَّ الْمُحرَّم ثُمَّ تَخْرِجِ إِلَى الجُحْفَةِ فتحرم منها بعمرة(١).

في حكم عمرة التنعيم

※ السؤال:

هل الإحرام من التَّنعيم خاصٌّ بعائشة رُضُّ ولِمَنْ كان على مثل حالها أم هو عامٌّ ؟

* الجواب:

عُمرةُ التَّنعِيمِ خاصَّةُ بالحائض التي لم يُسْعِفْهَا الحيضُ لأداء عُمْرَةِ الحَجِّ، فلا تُلْحَقُ بها الطَّاهرةُ للفَرْقِ، فضلًا عن الرِّجال، إذ لم يعتمرْ من التَّنعيم أحدُّ مِنَّ كان مع النَّبيِّ فِي إلَّا عائشة في (")؛ لأنَّها حاضت، فلم يمكنها الطَّواف، لذلك أعرض السَّلفُ عن عمرة التَّنعيم، وصرَّح بعضُهم بِكَرَاهِيَتِهَا، ونصَّ العلماءُ على أعرض السَّلفُ عن عمرة التَّنعيم، وصرَّح بعضُهم بِكَرَاهِيَتِهَا، ونصَّ العلماءُ على أنَّها من مُحْدَثَاتِ الأمور، بل إنَّ عائشة في نفسَها لم يصحَّ عنها العملُ بها بَعْدَ ذلك، فقد كانت إذا حَجَّتْ تَمْكُثُ إلى أن يُهلَّ المحرِّم ثمَّ تخرج إلى الجُحفة فَتُحْرِمُ منها بعُمرة (")، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ: «يُكْرَهُ الخروجُ من مكَّةَ لعُمْرَةِ تَطَوُّعٍ، وذلك بدعةٌ لم يفعله النَّبيُ فِي ولا أصحابُه على عهده، لا في رمضانَ ولا في غيره، وذلك بدعةٌ لم يفعله النَّبيُ في ولا أصحابُه على عهده، لا في رمضانَ ولا في غيره،

⁽۱) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٦/ ٩٢).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٢١).

⁽٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٦/ ٩٢).

747

ولم يأمُرْ عائشةَ بها، بل أَذِنَ لها بعد المراجعة، تطييبًا لقلبها، وطوافُه بالبيت أفضلُ من الخروج اتِّفاقًا»(١).

في أقل قدر مجزئ في تقصير شعر الرأس في العمرة

* السوال:

ما حكم شخص اعتمر ثمَّ قام بتقصير شعرات من رأسه ظنًا منه أنَّه يُجزئ، ولقد مرَّ على عمرته عام، فكيف يصحِّح عمرته الآن ؟

🔆 الجواب

اعلم أنَّ السُّنَة حلقُ جميعِ الرَّأسِ أو تقصيرُ جميعِه؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَى حلق جميعَ رأسه، وترحَّم على المحلِّقين ثلاثًا وعلى المقصِّرين مرَّة ()، وأمر أصحابه بذلك كما في حديث ابن عبَّاس عَلَى قال: « لمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ عِلَى مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بالبَيْتِ وَبالصَّفَا وَالمُرْوَةِ ثُمَّ يَحِلُّوا وَيَحْلِقُوا أَوْ يُقَصِّرُوا» (").

والأحوطُ للمعتمر استيعاب جميع شعره أو تقصيره، وأقل قدر مجزئ - على مذهب الشَّافعي - ثلاث شعرات، قال النَّوويُّ: «واحتجَّ أصحابنا بقوله تعالى:

⁽۱) «اختيارات ابن تيمية» (۱۱۹).

⁽۲) سبق تخریجه، انظر: (ص ۲۸).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص ٦٨).

₹

﴿ كُلِيَةِ بِنَ رُءُوسَكُمُ ﴾ [الفتح: ٢٧]، والمراد: شعور رؤوسهم، والشَّعر أقلَّه ثلاث شعرات؛ ولأنَّه يُسمَّى حالقًا، يقال: حلق رأسَه وربعَه وثلاثَ شعرات منه فجاز الاقتصارُ على ما يُسمَّى حلقُ شعرٍ، وأمَّا حَلْقُ النَّبيِّ عِلَى السَّع مِلهُ مَع رأسِه فقد أجمعنا على أنَّه للاستحباب، وأنَّه لا يجبُ الاستيعاب، وأمَّا قولُم لا يُسمَّى حَلْقًا بدونِ أكثرِه فباطلٌ؛ لأنَّه إنكارٌ للحِسِّ واللَّغةِ والعُرفِ» (۱).

قلت: ويدلُّ عليه المعقولُ ـ أيضًا ـ لأنَّ المُحرمَ لو أزال ثلاثَ شعرات من رأسه لَلزِمَهُ دمٌ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلِقُوا رُهُوسَكُو حَتَّى بَبُلغَ الْمُدَى عَلِلَهُ ﴿ وَالبقرة: ١٩٦]، فبالمقابل يجبُ اعتبارُ إزالةِ ثلاثِ شعرات ـ أيضًا ـ في الحَلْقِ والتَّقصيرِ.

وبناءً على هذا المذهب فإنَّ عمرته صحيحة إن كانت بقيَّةُ أعمال العمرة تامَّة الأركانِ والشروطِ.



⁽١) «المجموع» للنَّووي (٨/ ٢١٥).

في حكم طواف الوداع للمعتمر

※ السوال:

هل طواف الوداع للمعتمر له نفس الحكم بالنسبة للحاج ؟ وجزاكم الله خيرًا.

* الجواب:

في مناسك الحجِّ أمر النَّبيُّ عَلَى الحاجَّ لبيتِ الله الحرامِ أَمْرَ وُجوبِ أَن يكونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ آخرُ عهده بالبيتِ، لحديث ابن عبَّاس عَنَّا قال: «أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالبَيْتِ» ('')، ولقوله عِلَى : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالبَيْتِ» ('').

أمَّا المعتمر فلا يجبُ عليهِ طوافُ الوداعِ على الصَّحيحِ من قولي العلماءِ، وإنَّما يُسنُّ له ذلك لقوله ﷺ: «العُمْرَةُ الحَجُّ الأَصْغَرُ» (")، وخَرَجَ طَوَافُ الوَدَاعِ

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٣٧).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٣٧).

⁽٣) أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» (٦٤٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٥٢)، والبيهةيُّ في «السُّنن الكبرى» (٤/ ٨٩)، من حديث عمرو بن حزم في الكتاب الذي كتبه النَّبيُّ في الأهل اليمن. قال ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (١٧/ ٣٣٨): «وهو كتاب مشهور عند أهل السِّير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد؛ لأنَّه أشبه التَّواتر في مجيئه، لتلقِّي النَّاس له بالقبول والمعرفة»، وقال الحافظ في «التَّلخيص الحبير» (٤/ ٣٧):=

من حكم الوجوبِ إلى السُّنيَّة؛ لأنَّ النَّبيَّ عِنْ لم يَطُفْ للوداعِ عندَ خروجه من مكَّة بعد عُمْرةِ القضاء؛ ولأنَّ النَّبيَّ عِنْ اعتمرَ قَبْلَ حَجِّهِ أربعَ مرَّاتٍ، ولم يأمُرْ أصحابَهُ أن يودِّعُوا، فدَلَّ ذلك على أنَّ وُجوبَ طوافِ الوداعِ منْ أعْمالِ الحجِّ وأحكامِهِ لا مِنْ مناسكِ العُمْرةِ وواجباتها لذلك لا يلزمُ شيء بتركه له في العمرةِ.

في حكم سفر الحائض المحرمة قبل العمرة اضطرارا

* السؤال:

أحرمت امرأة بعمرة من الميقات ـ وهي حائض ـ واضطرَّت بعد وصولها إلى مكَّة أن تسافر مع زوجها إلى المدينة النَّبويَّة من غير أداء العمرة، وهي لا تزال باقية على إحرامها؛ لأنَّ في نيَّتها الاعتمار بعد رجوعها إلى مكَّة، فما حكمها ؟ وماذا يلزمها ؟

* الجواب:

يُشرع للحائض أن تُحرم بالعمرة من الميقات لما أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» عن عائشة على قالت: «نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيسٍ بِمُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكرٍ بِالشَّجرَةِ

[«]وقد صحَّح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمَّة، لا من حيث الإسناد، بل من حيث الإسناد، بل من حيث الشُّهرة»، وقد ذكر له الزَّيلعي في «نصب الرَّاية» (١/ ١٩٦ ـ ١٩٨) جملةً من الطُّرق والشَّواهد يثبت الحديث بمجموعها.

فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ عِنْهُ أَبَا بَكْرٍ يَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهِلَ »(')، فإن اشترطت عند إحرامها بقولها: «اللَّهمَّ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَني » المذكور في الحديث ('')، فلها أن تتحلَّل من إحرامها وإن لم تنو العودة للاعتهار ولا يلزمها قضاء ولا فدية.

فإن كانت نيَّةُ العودة قائمةً لأداء العمرة بعد انقطاع حيضها؛ فإنَّه يكفيها الإحرامُ الأوَّل لتعود إلى مكَّةَ وتطوفَ طواف عمرتها وهي متطهِّرة، فإن أحرمت بنيَّة أخرى بعد تحلُّلها من الإحرام الأوَّلِ فتصحُّ عمرتها ولا تجب عليها فدية دم؛ لأنَّ الحائض غير مفرِّطة في ترك واجب الطَّواف، وإنَّما المانع هو الحيض وهي معدومة الإرادة فيه والاختيار.

في معنى قوله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له »

※ السؤال:

ما المقصودُ من حديث: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ» () وهل تكفي النية قبل الشُّرب أم لا بدَّ من التلفُّظ بالدعاء ؟ أثابكم الله، وبارك في عِلمكم وعُمْركم.

⁽١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٣٩).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٤٥).

⁽٣) سبق تخریجه، انظر: (ص ٥٩).

* الجواب:

قال المناوي عند شرحه ل: «شِفَاءُ سُقْمٍ»: «أي شفاءٌ من الأمراض إذا شرب بنية صالحة رحمانية »(١).

وقد ورد في بركتها واستحباب شربها أحاديث منها: قوله على وَجْهِ الأَرْضِ مَاءُ وَهِي طَعَامُ طُعْم، وَشِفَاءُ سُقْمِ» (٢)، وقال على: «خَيْرُ مَاءٍ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ مَاءُ زَمْزَمَ، فِيهِ طَعَامٌ مِنَ الطَّعْمِ، وَشِفَاءٌ مِنَ السُّقْمِ» (٣)، وقد «شَرِبَ مِنْهُ النَّبِيُّ عِلَيْهُ وَتُوضَأَ» (٤).

أمَّا التلفَّظ بالدعاء - ففي حدود علمي - لم يثبت في ذلك شيء، أمَّا حديث ابن عباس والمُنْ أَنَّهُ كان إذا شرب ماء زمزم قال: «اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا

⁽۱) «فيض القدير» للمناوي (٣/ ٤٨٩).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص٥٩).

⁽٣) سبق تخريجه، انظر: (ص٥٩).

⁽٤) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في «زوائد المسند» (٢٦/١)، رقم: (٥٦٥)، من حديث علي ﷺ. والحديث صحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ: «مسند أحمد» (١٩/٢)، وحسَّنه الألباني في «الإرواء» (١/ ٤٥)، وفي «تمام المئة» (٤٦).

وَاسِعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ »(١) فضعيف لا يصحُّ، ولكن لا يمنع من الشرب منه بنية العلم النافع والرزق الواسع والشفاء من كلِّ داءٍ.

في تعيين المراد بالمسجد الحرام

* السؤال:

هل أجرُ الصَّلاة في المسجد الحرام يُلحق به بقيَّةُ مساجد مكَّة ؟ مع التَّفصيل إن أمكن، وجزاكم اللهُ خيرًا.

* الجواب:

⁽١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٧٣)، من حديث ابن عباس ، والحديث ضعيف، انظر: «الإرواء» للألباني (٤/ ٣٣٣).

هذا؛ ولا خلافَ بَيْنَ العُلَمَاءِ فِي دُخُولِ الكَعْبَةِ وما حولها في المسْجِدِ الحرامِ، ولَكِنَّ الخِلَافَ فِيمَا عَدَاهُمَا، وَسَبَبُ اختلافِهم يرْجِعُ إلى المعاني السَّابِقَةِ للمَسْجِدِ الحرامِ، وفي تقديري أنَّ قَصْرَ المسْجِدِ الحرَامِ على الكَعْبَةِ وما حَوْلَمَا هو الأَقْرَبُ إلى الصَّوَابِ، وهو مذهبُ الشَّافِعِي وبعضِ المالكيَّةِ، خِلَافًا لمنْ يَرَى أنّه الحرَمُ كُلُّه الصَّوَابِ، وهو مذهبُ الشَّافِعِي وبعضِ المالكيَّةِ، خِلَافًا لمنْ يَرَى أنّه الحرَمُ كُلُّه بحدودِهِ المعروفَةِ، وهو مذهبُ بعضِ الشَّافِعيَّةِ وأكثرِ الأحنافِ والحنابلةِ، وهو المنقولُ عن ابن عبَّاسٍ وأبي هريرةَ عَنْ وخلافًا لمنْ عمَّمهُ على كلِّ مَكَّة، ويمكن المنقولُ عن ابن عبَّاسٍ وأبي هريرةَ عَنْ وخلافًا لمنْ عمَّمهُ على كلِّ مَكَّة، ويمكن أن يُعلَّلُ هذَا الاختيارُ بها يلي:

- إنَّ القدر المكاني المتمثِّل في الكعبة وما حولها متَّفقٌ عليه بين العلماء.
- ولأنَّ جريانَ عُرْفِ النَّاسِ في اعتبار المسجدِ: مكان إيقاع الصَّلاة في الكعبة وما حولها، ويشهد لذلك قولُه عِنْ (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ، إلَّا المَسْجِد الحَرَامَ» (()، وتنصرف الإشارةُ بقوله عن (هَذَا» إلى المعهود في زمنه عن والأجر إنَّا خُصَّ بموضع الصَّلاة، فكان مرادُه الكعبة وما حولها، وممَّا يشهد لذلك قولُه تعالى: ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ وَقُولُه تعالى: ﴿ .. لَتَتَخُلُنَ الْمَسْجِد .. ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقولُه تعالى: ﴿ .. لَتَتَخُلُنَ الْمَسْجِد .. ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقولُه تعالى: ﴿ .. لَلَهُ النَّاسِ .. ﴾ [الحج: ٢٥]، إنَّا يرادُ وقولُه تعالى: ﴿ .. وَالْمَسْجِد الْحَرَامِ النَّذِي جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ .. ﴾ [الحج: ٢٥]، إنَّا يرادُ جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ .. ﴾ [الحج: ٢٥]، إنَّا يرادُ جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ .. ﴾ [الحج: ٢٥]، إنَّا يرادُ جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ .. ﴾ [الحجة وما حولها.

• ولأنّ الثّابت أنّه أُسْرِي به من المسجدِ الحرامِ كَمَا ثَبَتَ في «الصّحيحين» ('') وذلك في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي اَسْرَى بِعَبْدِهِ - لَيَلا مِن الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اللّهِ من بيت أمّ هانئ الذي هو داخلُ حدود الحرم لأنّها رواية مرسلة، قال ابن كثير ﴿ اللّهُ اللّهُ فَي اللّهُ واحدِ من التّابعين وأئمّة المفسِّرين » (۲) وعلى فرض صِحَتها فهي معارضة عينُ واحدٍ من التّابعين وأئمّة المفسِّرين » (۲) وعلى فرض صِحَتها فهي معارضة بالرّوايات الصّحيحة التي تُقدَّم عليها بالنّظر إلى أنّه لم يثبت له إسراء إلّا مرّة واحدة، لذلك يتعذَر الجمع بين الرّوايتين.

أمَّا الآيات التي تقضي بظاهرها شمول الحرم كلِّه وكذا عموم مَكَّة فيمكن الجواب عنها من جهتين:

الأولى: إنَّه من إطلاق الكلِّ وإرادة الجزء.

الثَّانية: إنَّمَا محتملة الشُّمول وغير متيقَّنة، والمعلوم أنَّه: «لَا يُثْرَكُ المَتيَقَّنُ لِلْمُوهَم». لِلْمُحْتَمَلِ»، «وَلَا المُحَقَّقُ لِلْمُوهَم».

♦ ولأنَّ قصرَ المسجدِ الحرام على الكعبة وما حولها في تحصيل الأجر عمل
 بالاحتياط، وهو الأوْلَى بالأخذ به لسلامته وقربه من تحصيل المصلحة.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب «المناقب»، باب كان النَّبيُّ تنام عينه ولا ينام قلبه (٣/ ٢٣٣)، ومسلم كتاب «الإيهان»، باب الإسراء برسول الله إلى السَّمُوات (١/ ٨٧)، رقم: (١٦٢)، من حديث أنس .

⁽۲) «تفسير ابن كثير» (۳/ ۲۱).

البقاء في الأرض الحجازية أكثر من المدة المعينة

* السؤال:

بعض النَّاس يبقى لأداء مناسك الحجِّ بعد شهر رمضان من غير ترخيص من الجهات المعنيَّة من الأراضي الحجازيَّة، فما حكم هذا الفعل ؟

* الجواب:

لا يخفى ما يترتّب على بقاء كلّ معتمر قادم من كلّ بلد في الأراضي الحجازيّة من إخلالٍ بالتّنظيم العامِّ، وما يجرُّه من مفاسد؛ كظاهرة التَّسوُّل والسَّرقة وغيرهما، لذلك كانت تأشيرة الحجِّ أو العمرة مقرونة بمدَّة محدَّدة لا يتجاوزها إلَّا بترخيصٍ آخر؛ تنظيمًا لفئة المعتمرين لتحسين وضعيَّتهم ضمن الوضع العامِّ، الأمر الذي يجعل هذا التَّصرُّف ملزمًا على المعتمرين، ويجب عليهم تنفيذه والوفاء به لعلَّتين:

الأولى: إنَّ تصرُّف الإمام الحاكم أو نوَّابه بتوقيت المَّة وتحديد العدد مبنيٌّ على مصلحة الجهاعة وخيرها، فكانت تصرُّفاته واجبة التَّنفيذ وملزمة على من تحت رعايته بناءً على قاعدة: «التَّصرُّف في الرَّعيَّة منوط بالمصلحة»(١)، وأصل هذه

⁽۱) انظر هذه القاعدة في: «المنثور» للزَّركشي (۱/۱۸۳)، «الأشباه والنَّظائر» للشَّيوطي (۱۳٤)، «الطريق (۲۹۲). «مجموع الحقائق» للخادمي (۳۱٦)، «الوجيز» للبورنو (۲۹۲).

القاعدة قول الشَّافعي عَلَّكُ: «منزلة الإمام في الرَّعيَّة منزلة الوليِّ من اليتيم» (۱)، وهذا الأصل مأخوذ من قول عمر بن الخطاب عن: «إنِّي أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة والي اليتيم، إن احتجت أخذت منه، فإذا أيسرت رددته، فإن استغنيت استعففت»، ويشهد لذلك قوله عنه: «الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْتُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (۲).

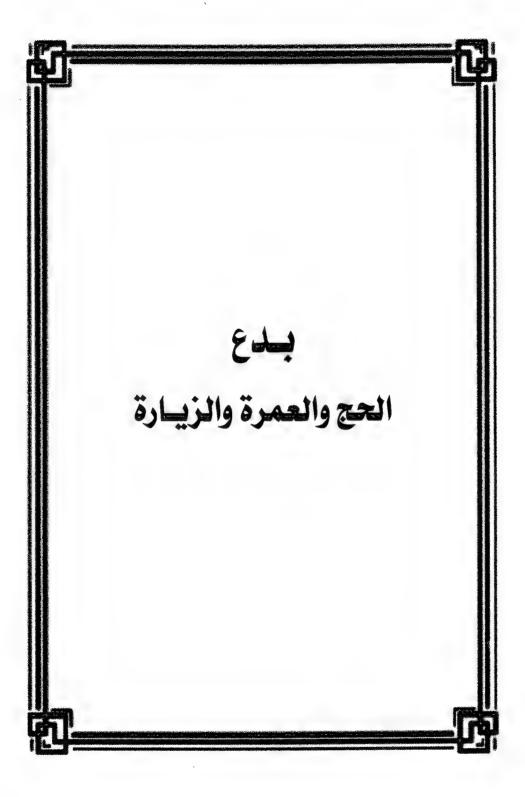
الثَّانية: إنَّ إعطاء تأشيرة للمعني بالأمر مشر وطة بعهد هو بقاؤه لتلك المدَّة المحدَّدة، والعهد يجب الوفاء به لقوله تعالى: ﴿ وَٱوَفُواْ بِٱلْمَهْدِ ۚ إِنَّ ٱلْمَهْدَ كَاكَ مَسْعُولًا المحدَّدة، والعهد يجب الوفاء به لقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُوفُونِ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَنَهُدُواْ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وبناءً عليه، فإنّه ينبغي على المعنيِّ بالأمر أن يسعى لتحصيل تأشيرة الحجّ ابتداءً قبل طلبه لتأشيرة العمرة حتَّى يسعه تأدية المناسك الواجبة عليه على الوجه المطلوب، فإن تعسَّر أخذ تأشيرة إلَّا لعمرة راعى شرطها، غير أنّه إن بقي إلى وقت الحجِّ وخالف من غير ترخيص، فحجُّه صحيح ولا تقدح في صحّته هذه المخالفة وبخاصة إن كان ذلك _ في حقِّه _ حجَّة الإسلام.

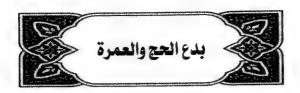


⁽۱) انظر: «المنثور» للزَّركشي (۱/۱۸۳).

⁽٢) سبق تخريجه، انظر: (ص ٢٥).







وتتمثَّل فيها يلي:

🕸 أولا: بدع ما قبسل الإحرام:

- (۱) الإمساك عن السفر في شهر صفر، وترك ابتداء الأعمال فيه من النكاح والبناء وغيره.
 - (٢) ترك السفر في محاق الشهر، وإذا كان القمر في العقرب.
 - (٣) ترك تنظيف البيت وكنسه عقب السفر المسافر.
- (٤) صلاة ركعتين حين الخروج إلى الحج، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة ﴿ قُلْ يَكَأَيُّمُا مَا صَلاة ركعتين حين الخروج إلى الحج، فإذا فرغ قال: «اللَّهُمَّ بِكَ انْتَشَرْتُ، اللَّهُمَّ بِكَ انْتَشَرْتُ، وَإِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ...»، ويقرأ «آية الكرسي»، وسورة «الإخلاص» والمعوذتين، وغير ذلك ممَّا جاء في بعض الكتب الفقهية.
 - (٥) صلاة أربع ركعات.
- (٦) قراءة المريد للحجّ إذا خرج من منزله آخر سورة «آل عمران» و «آية الكرسي» و ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ ﴾ و ﴿ أَم الكتاب، بزعم أن فيها قضاء حوائج الدنيا والآخرة.
 - (٧) الجهر بالذكر والتكبير عند تشييع الحجاج وقدومهم.

- (A) الأذان عند توديعهم.
- (٩) المحمل والاحتفال بكسوة الكعبة (١).
- (١٠) توديع الحجاج من قبل بعض الدول بالموسيقي!
- (١١) السفر وحده أنسًا بالله تعالى كما يزعم بعض الصوفية!
 - (١٢) السفر من غير زاد لتصحيح دعوى التوكل!
 - (١٣) «السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين».
- (١٤) «عقد الرجل على المرأة المتزوجة إذا عزمت على الحج وليس معها محرم، يعقد عليها ليكون معها كمحرم» (٢).
- (١٥) مؤاخاة المرأة للرجل الأجنبي ليصير بزعمها محرمًا لها، ثمَّ تعامله كما تعامل محارمها.
- (١٦) سفر المرأة مع عصبة من النساء الثقات _ بزعمهن _ بدون محرم، ومثله أن يكون مع إحداهن محرم، فيزعمن أنه محرم عليهن جميعًا!
 - (١٧) أخذ المكس (٣) من الحجاج القاصدين لأداء فريضة الحج.
- (١٨) صلاة المسافر ركعتين كلم نزل منزلًا، وقوله: اللَّهم أنزلني منزلًا مباركًا

⁽۱) وقد قضي على هذه البدعة، والحمد لله منذ سنين، ولكن لا يزال في مكانها البدعة التي بعدها، وفي الباجوري على ابن القاسم (١/ ٤١): «ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه».

⁽٢) وهذا والذي بعده من أخبث البدع لما فيه من الاحتيال على الشرع والتعرض للوقوع في الفحشاء كما لا يخفى.

⁽٣) أي: ضريبة الجمارك.

- وأنت خير المنزلين.
- (١٩) قراءة المسافر في كلِّ منزلٍ ينزله سورة الإخلاص إحدى عشرة مرة وآية الكرسي مرة وآية ﴿وَمَاقَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ مرة.
 - (٢٠) الأكل من فحا (يعني البصل) كل أرض يأتيها المسافر.
- (٢١) «قصد بقعة يرجو الخير بقصدها ولم تستحب الشريعة ذلك، مثل المواضع التي يقال: إنَّ فيها أثر النبي عليه، كما يقال في صخرة بيت المقدس ومسجد القدم قبليّ دمشق، وكذلك مشاهد الأنبياء والصالحين»(').
 - (٢٢) «شهر السلاح عند قدوم تبوك».

🕸 ثانيا: بدع الإحرام والتلبية وغيرها:

- (٢٣) اتخاذ نعل خاصة بشروط معينة معروفة في بعض الكتب.
 - (٢٤) الإحرام قبل الميقات.
 - (٢٥) «الاضطباع عند الإحرام».
 - (٢٦) التلفظ بالنية (٢٦).

⁽۱) وقد صح عن عمر ، أنه رأى الناس في حَجَّته يبتدرون إلى مكان، فقال: ما هذا ؟ فقيل: مسجد صلى فيه رسول الله ، فقال: هكذا هلك أصحاب الكتاب، اتخذوا آثار أنبيائهم بيعًا، من عرضت له منكم فيها الصلاة فليصل وإلَّا فلا يصل.

⁽٢) مراده أن يقول الحاجّ: نويتُ الحجّ، والمشروع الإهلال وهو: رفع الصوت بها أوجبه على نفسه عمرة كانت أوحجًّا، فيقول: لبّيك عمرةً أوحَجًّا، ويُشرع له التلفُّظ بالنية في هذا الموضع دون سائر العبادات. [أ/ فركوس].

- (٢٧) «الحج صامتا لا يتكلم».
- (٢٨) «التلبية جماعة في صوت واحد».
 - (٢٩) «التكبير والتهليل بدل التلبية».
- (٣٠) القول بعد التلبية: «اللهم إني أريد الحج فيسِّرْهُ لي، وأعني على أداء فرضه وتقبَّله مِنِّي، اللهمَّ إني نويت أداء فريضتك في الحج، فاجعلني من الذين استجابوا لك ...».
- (٣٢) «قصد الجبال والبقاع التي حول مكة مثل جبل حراء، والجبل الذي عند مِنْى الذي يقال: إنه كان فيه الفداء ونحو ذلك».
 - (٣٣) قصد الصلاة في مسجد عائشة بـ «التنعيم».
 - (32) «التصليب أمام البيت (78)

الثا: بدع الطواف:

- (٣٥) «الغسل للطواف».
- (٣٦) لبس الطائف الجورب أو نحوه لئلًا يطأ على ذرق الحمام، وتغطية يديه لئلًا يمس امرأة.

⁽١) وهو فيها يبدو مسح الوجه والصدر باليدين على الوجه التصليب.

- (٣٧) صلاة المحرم إذا دخل المسجد الحرام تحية المسجد (٧٠).
 - (٣٨) «قوله: نويت بطوافي هذا الأسبوع كذا كذا».
 - (٣٩) «رفع اليدين عند استلام الْحَجَر كما يرفع للصلاة».
 - (٤٠) «التصويت بتقبيل الحجر الأسود».
- (٤١) المزاحمة على تقبيله، ومسابقة الإمام بالتسليم في الصلاة لتقبيله.
 - (٤٢) «تشمير نحو ذيله عند استلام الحجر أو الركن الياني».
- (٤٣) «قولهم عند استلام الحجر: اللهم إيهانا بك وتصديقا بكتابك».
- (٤٤) القول عند استلام الحجر: اللهم إني أعوذ بك من الكبر والفاقة مراتب الحزي في الدنيا والآخرة.
 - (٤٥) «وضع اليمني على اليسرى حال الطواف».
- (٤٦) القول قبالة باب الكعبة: اللهم إن البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك، وهذا مقام العائذ بك من النار، مشيرا إلى مقام إبراهيم عليها.
- (٤٧) الدعاء عند الركن العراقي: اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في المال والأهل والولد.
- (٤٨) الدعاء تحت الميزاب: اللهم أظلني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك ... إلخ.
- (٤٩) الدعاء في الرَّمَل: اللهم اجعله حجَّا مبرورًا وذنبًا مغفورًا وسعيًا مشكورًا وتجارةً لن تبور، يا عزيز يا غفور.

⁽۱) وإنها تحيته الطواف، ثمَّ الصلاة خلف المقام كها تقدم عنه على من فعله. وانظر: «القواعد النورانية» لابن تيمية (۱۰۱).

(٥٠) وفي الأشواط الأربعة الباقية : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم.

- (٥١) تقبيل الركن الياني.
- (٥٢) «تقبيل الركنين الشاميين والمقام واستلامهما».
 - (٥٣) «التمسح بحيطان الكعبة والمقام».
- (٥٤) التبرك به «العروة الوثقى: وهو موضع عال من جدار البيت المقابل لباب البيت، تزعم العامة أن من ناله بيده فقد استمسك بالعروة الوثقى».
- (٥٥) «مسهار في وسط البيت، سمَّوْه سرة الدنيا، يكشف أحدهم عن سرته ويتبطح بها على ذلك الموضع، حتى يكون واضعا سرته على سرة الدنيا».
- (٥٦) قصد الطواف تحت المطر، بزعم أن من فعل ذلك غفر له ما سلف من ذنبه.
 - (٥٧) التبرك بالمطر النازل من ميزاب الرحمة من الكعبة.
 - (٥٨) «ترك الطواف بالثوب القذر».
- (٥٩) إفراغ الحاج سؤره من ماء زمزم في البئر وقوله: اللهم إني أسألك رزقًا واسعًا وعلمًا نافعًا وشفاءً من كلِّ داءٍ.
 - (٦٠) اغتسال البعض من زمزم.
- (٦١) «اهتمامهم بزمزمة لحاهم _ وزمزمة ما معهم من النقود والثياب لتحل بها الركة».
- (٦٢) ما ذكر في بعض كتب أنه يتنفس في شرب ماء زمزم مرات، ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت!

🕸 رابعا: بدع السعي بين الصفا والروة:

- (٦٣) الوضوء لأجل المشي بين الصفا والمروة بزعم أن من فعل ذلك كتب له بكل قدم سبعون ألف درجة!
 - (٦٤) (ألصعود على الصفاحتى يلصق بالجدار).
- (٦٥) الدعاء في هبوطه من الصفا: اللهم استعملني بسنة نبيك، وتوفني على ملته وأعذني من مضلات الفتن برحمتك يا أرحم الراحمين.
- (٦٦) القول في السعي: رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم، اللهم اجعله حجا مبرورا أو عمرة مبرورة وذنبا مغفورا، الله أكبر ثلاثًا ... إلخ (١).
 - (٦٧) السعي أربعة عشرة شوطا بحيث يختم على الصفا.
 - (٦٨) «تكرار السعى في الحج أوالعمرة».
 - (٦٩) « صلاة ركعتين بعد الفراغ من السعي».
- (٧٠) استمرارهم في السعي بين الصفا والمروة وقد أقيمت الصلاة حتى تفوتهم صلاة الجماعة.
- (٧١) التزام دعاءٍ مُعيَّنِ إذا أتى مِنَى كالذي في «الإحياء»: «اللهم هذه مِنَى فامنُن عليَّ بها مَننْتَ به على أوليائك وأهلِ طاعتك». وإذا خرج منها:

⁽١) نعم، قد صحَّ منه موقوفًا على ابن مسعود وابن عمر: ربِّ اغفر وارحم، وأنت الأعز الأكرم كها تقدم. (الفقرة ٥٥).

«اللهمَّ اجعلها خيرَ غدوة غدوتها قط». إلخ...

🕸 خامسا: بدع عرفة:

- (٧٢) الوقوف على جبل عرفة في اليوم الثامن ساعة من الزمن احتياطًا خشية الغلط في الهلال.
 - (٧٣) «إيقاد الشمع الكثير ليلة عرفة بمني».
- (٧٤) الدعاء ليلة عرفة بعشر كلمات ألف مرة: سبحان الذي في السماء عرشه، سبحان الذي في الأرض موطئه، سبحان الذي في البحر سبيله ... إلخ
 - (٧٥) «رحيلهم في اليوم الثامن من مكة إلى عرفة رحلة واحدة».
 - (٧٦) «الرحيل من مني إلى عرفة ليلا».
 - (٧٧) «إيقاد النيران والشموع على جبل عرفات ليلة عرفة».
 - (٧٨) الاغتسال ليوم عرفة.
- (٧٩) قوله إذا قرب من عرفات ووقع بصره على جبل الرحمة: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر.
- (٨٠) «قصد الرواح إلى عرفات قبل دخول وقت الوقوف بانتصاف يوم عرفة».
- (٨١) «التهليل على عرفات مئة مرة، ثم قراءة سورة الإخلاص مئة مرة، ثم الصلاة عليه عليه عليه عليه الخرها: وعلينا معهم مئة مرة».
 - (٨٢) السكوت على عرفات وترك الدعاء.
 - (٨٣) «الصعود إلى جبل الرحمة في عرفات».

- (٨٤) «دخول القبة التي على جبل الرحمة ويسمونها: قبة آدم والصلاة فيها والطواف بها كطوافهم بالبيت».
- (٨٥) «اعتقاد أن الله تعالى ينزل عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة».
 - (٨٦) خطبة الإمام في عرفة خطبتين يفصل بينهما بجلسة كما في الجمعة.
 - (٨٧) صلاة الظهر والعصر قبل الخطبة.
 - (٨٨) الأذان للظهر والعصر في عرفة قبل أن ينتهي الخطيب من خطبته.
- (٨٩) قول الإمام لأهل مكة بعد فراغه من الصلاة في عرفة: أتموا صلاتكم فإنا قوم سَفْر.
 - (٩٠) التطوع بين صلاة الظهر والعصر في عرفة.
- (٩١) تعيين ذِكر أو دعاءِ خاصِّ بعرفة، كدعاء الخضر على الذي أورده في «الإحياء» وأوله: «يا من لا يشغله شأن عن شأن ولا سمع عن سمع ...» وغيره من الأدعية، وبعضها يبلغ خمس صفحات من قياس كتابنا هذا.
 - (٩٢) إفاضة البعض قبل غروب الشمس.
- (٩٣) ما استفاض على ألسنة العوام أن وقفة عرفة يوم الجمعة تعدل اثنتين وسبعين حَجَّة!
- (٩٤) «التعريف الذي يفعله بعض الناس من قصد الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع أو في مكان خارج البلد، فيدعون ويذكرون مع رفع الصوت الشديد والخطب والأشعار ويتشبهون بأهل عرفة».

الزدلفة: بدع المزدلفة:

- (٩٥) الإيضاع (الإسراع) وقت الدافع من عرفة إلى مزدلفة.
 - (٩٦) الاغتسال للمبيت بمزدلفة.
- (٩٧) استحباب نزول الراكب ليدخل مزدلفة ماشيا توقيرا للحرم.
- (٩٨) التزام الدعاء بقوله إذا بلغ مزدلفة: اللهم إن هذه مزدلفة جمعت فيها ألسنة مختلفة، نسألك حوائج مؤتنفة ... إلخ ما في «الإحياء».
- (٩٩) ترك المبادرة إلى صلاة المغرب فور النزول في المزدلفة والانشغال عن ذلك بلقط الحصى.
- (١٠٠) صلاة سنة المغرب بين الصلاتين أو جمعها إلى سنة العشاء والوتر بعد الفريضتين كما يقول الغزالي.
 - (١٠١) زيادة الوقيد ليلة النحر وبالمشعر الحرام.
 - (١٠٢) إحياء هذه الليلة.
 - (١٠٣) الوقوف بالمزدلفة بدون بيات.
- (١٠٤) التزام الدعاء إذا انتهى إلى المشعر الحرام بقوله: اللهم بحق المشعر الحرام والبيت الحرام والشهر الحرم والركن والمقام، أبلغ روح محمَّد مِنَّا التحية والسلام، وأدخلنا دار السلام يا ذا الجلال والإكرام (١٠).

⁽١) هذا الدعاء مع كونه مُحُدّثًا ففيه ما يخالف السُّنَّة، وهو التوسُّل إلى الله بحقِّ المشعر الحرام والبيت ...، وإنها يتـوسَّل إليه تعالى بأسهائه وصفاته، وقد نصَّ الحنفية على كراهية القـول:=

(١٠٥) قول الباجوري (٣١٨): ويُسنُّ أخذ الحصى الذي يرميه يوم النحر من المخدرات تؤخذ من وادي محسر.

🕸 ســابعا: بدع الرمي:

- (١٠٦) الغسل لرمي الجمار.
- (١٠٧) غسل الحصيات قبل الرمي.
- (١٠٨) التسبيح أو غيره من الذكر مكان التكبير.
- (۱۰۹) الزيادة على التكبير قولهم: رغبًا للشيطان وحزبه، اللهم اجعل حجِّي مبرورًا، وسعيي مشكورًا، وذنبي مغفورًا، اللهم إيهانًا بكتابك واتباعًا لسُنَّة نبيِّك.
- (۱۱۰) قول بعض المتأخرين: ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرمي: بسم الله، الله أكبر، وصدق الله وعده ... إلى قوله: ﴿ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾.
- (۱۱۱) التزام كيفيات مُعيَّنةٍ للرمي، كقول بعضهم: يضع طرف إبهامه اليمنى على وسط السبابة، ويضع الحصاة على ظهر الإبهام كأنه عاقد سبعين فبرميها.

وقال آخر : يحلق سبابته ويضعها على مفصل إبهامه كأنه عاقد عشرة.

(١١٢) تحديد موقف الرامي: أن يكون بينه وبين المرمى خمسة أذرع فصاعدًا.

⁼ اللهم إني أسألك بحقِّ المشعر الحرام ... إلخ كما في «حاشية ابن عابدين» وغيرها، وانظر كتابنا: «التوسل: أنواعه وأحكامه».

(١١٣) رمى الجمرات بالنعال وغيرها.

الدبح والحلق: بدع الذبح والحلق:

- (١١٤) الرغبة عن ذبح الواجب من الهدي إلى التصدق بثمنه، بزعم أن لحمه يذهب في التراب لكثرته ولا يستفيد منها إلا القليل(١).
 - (١١٥) ذبح بعضهم هدي التمتع بمكة قبل يوم النحر.
 - (١١٦) البدء في الحلق بيسار رأس المحلوق.
 - (١١٧) الاقتصار على حلق ربع الرأس.
 - (١١٨) قول الغزالي في «الإحياء»: «والسُّنَّة أن يستقبل القِبلة في الحلق».
- (١١٩) الدعاء عند الحلق بقوله: الحمد لله على ما هدانا وأنعم علينا، اللهم هذه ناصيتي بيدك فتقبل مني، ...) إلخ.
 - (١٢٠) الطواف بالمساجد التي عند الجمرات.
 - (١٢١) استحباب صلاة العيد بمنى يوم النحر.
 - (١٢٢) ترك المتمتع السعي بعد طواف الإفاضة.

🕸 تاسعا: بدع متنوعة:

(١٢٣) الاحتفال بكسوة الكعبة.

⁽۱) وهذا من أخبث البدع لما فيه من تعطيل الشرع المنصوص عليه في الكتاب والسنة بمجرد الرأي! مع أنَّ المسؤول عن عدم الاستفادة التامة منها إنها هم الحجاج أنفسهم؛ لأنهم لا يلتزمون في الذبح توجيهات الشارع الحكيم كها هو مبين في «الأصل» (ص ٨٧-٨٨).

- (١٢٤) كسوة مقام إبراهيم.
- (١٢٥) ربط الخرق بالمقام والمنبر لقضاء الحاجات.
- (١٢٦) كتابة الحجاج أسهاءهم على عمد وحيطان الكعبة وتوصيتهم بعضهم.
- (١٢٧) استباحتهم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام ومقاومتهم للمصلي الذي يدفعهم.
 - (۱۲۸) مناداتهم لمن حج به «الحاج».
 - (١٢٩) الخروج من مكة لعمرة تطوع.
 - (١٣٠) الخروج من المسجد الحرام بعد الطواف الوداع على القهقرى.
- (۱۳۱) تبييض بيت الحجاج بالبياض «الجير» ونقشه بالصور وكتب اسم الحاج وتاريخ حجه عليه.





أولا: بدع الزيارة في المدينة النبوية:

هذا، ولما كان من السُّنة شدُّ الرَّحل إلى زيارة المسجد النبوي الكريم والمسجد الأقصى _ أعاده الله إلى المسلمين قريبًا _ لما ورد في ذلك من الفضل والأجر، وكان الناس عادة يزورونها قبل الحبِّ أو بعده، وكان الكثير منهم يرتكبون في سبيل ذلك العديد من المحدثات والبدع المعروفة عند أهل العلم، رأيت من تمام الفائدة أن أسرد ما وقفت عليه منها تبليغًا وتحذيرًا، فأقول:

(١٣٢) قصد قبره عليه السفر(١).

⁽١) والسُّنَّة قصد المسجد لقوله على: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ...» الحديث، فإذا وصلى التحية زار قبره على التحية زار قبره الله وصلى التحية زار قبره الله على التحية زار قبره الله وصلى الله وصلى التحية زار قبره الله وصلى الله وصلى التحية زار قبره الله وصلى التحية زار قبره الله وصلى الله وصلى التحية زار قبره الله وصلى التحية زار قبره الله وصلى الله وصلى الله وصلى التحية زار قبره الله وصلى الله وصلى

ويجب أن يُعلم أنَّ شَدَّ الرِّحال لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام وغيره شيءٌ، والزيارة بدون شدِّ الرَّحل شيءٌ آخر، خلافًا لما شاع عند المتأخِّرين، وفيهم بعض الدكاترة من الخلط بينهما، ونسبتهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى خصوصًا والسلفيين عمومًا أنهم ينكرون مشروعية زيارة قبر الرسول على، فهو إفك مُبينٌ. وراجع التفصيل إن شئت في ردِّنا على الدكتور البوطي الذي نشر تِباعًا في مقالاتٍ متسلسلة في مجلة «التمدن الإسلامي». ثمَّ صدرت في رسالة خاصَّة بعنوان «دفاع عن الحديث النبوي ...»، وقد أعيد طبعها بالأوفست قريبًا والحمد لله.

- (١٣٣) إرسال العرائض مع الحجاج والزوار إلى النبي عليه وتحميلهم سلامهم المهم ال
 - (١٣٤) الاغتسال قبل دخول المدينة المنورة.
- (١٣٥) القول إذا وقع بصره على حيطان المدينة: اللهم هذا حرم رسولك، فاجعله لي وقايةً من النار، وأمانًا من العذاب وسوء الحساب.
- (١٣٦) القول عند دخول المدينة: بسم الله، وعلى ملة رسول الله: ﴿ زَبِّ أَدْخِلْنِي مُدَّخَلَ صِدْقِ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقِ وَأَجْعَل لِي مِن لَدُنكَ سُلْطَكنَا نَصِيرًا ﴾.
 - (١٣٧) إبقاء القبر النبوي في مسجده.
 - (١٣٨) زيارة قبره في قبل الصلاة في مسجده.
- (١٣٩) استقبال بعضهم القبر بغاية الخشوع واضعًا يمينه على يساره كما يفعل في الصلاة قريبًا منه أو بعيدًا عند دخول المسجد أو الخروج منه.
 - (١٤٠) قصد استقبال القبر أثناء الدعاء.
 - (١٤١) قصد القبر للدعاء عنده رجاء الإجابة.
 - (١٤٢) التوسل به عظم إلى الله في الدعاء.
 - (١٤٣) طلب الشفاعة وغيرها منه.
 - (١٤٤) قول ابن الحاج في «المدخل» (١/ ٢٥٩) أنَّ من الأدب:
- (١٤٥) قوله _ أيضًا _ (١/ ٢٦٤): « لا فرق بين موته عليه وحياته في مشاهدته

لأُمَّته ومعرفته بأحوالهم ونياتهم وتحسراتهم وخواطرهم»!!

- (١٤٦) وضعهم اليد تبرُّكًا على شباك حجر قبره عِلَيْ وحلف بعضهم بذلك بقوله: وحقِّ الذي وضعت يدك على شباكه وقلت: الشفاعة يا رسول الله!!
 - (١٤٧) «تقبيل القبر أو استلامه أو ما يجاور القبر من عود ونحوه» (١٠).
- (١٤٨) التزام صورة خاصة في زيارته في وزيارة صاحبيه، والتقيد بسلام ودعاء خاصً، مثل قول الغزالي: «يقف عند وجهه في ويستدبر القبلة ويستقبل جدار القبر ... ويقول: السلام عليك يا رسول الله ...»، فذكر سلامًا طويلًا، ثمَّ صلاةً ودعاءً نحو ذلك في الطول قريبًا من ثلاث صفحات (٢).
 - (١٤٩) «قصد الصلاة تجاه قبره».
 - (١٥٠) «الجلوس عند القبر وحوله للتلاوة والذكر».
 - (١٥١) قصد القبر النبوي للسلام عليه دبر كلِّ صلاة (١٥١).

⁽١) وقد أحسن الغزالي رحمه الله تعالى حين أنكر التقبيل المذكور، وقال (١/ ٢٤٤): «إنه عادة النصارى واليهود». فهل من معتبر ؟!

⁽٢) والمشروع هو: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا عمر، كما كان ابن عمر يفعل، فإن زاد شيئًا يسيرًا عمَّا يلهمه ولا يلتزمه فلا بأس عليه إن شاء الله تعالى.

 ⁽٣) وهذا مع كونه بدعة وغلوًا في الدِّين ومخالفًا لقوله عليه الصلاة والسلام:
 (لَا تَتَخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمُا كُنتُمْ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي»، فإنه سببٌ لتضييع سُنن كثيرة وفضائل غزيرة، ألا وهي الأذكار والأوراد بعد السلام، فإنهم يتركونها ويبادرون=

- (١٥٢) قصد أهل المدينة زيارة القبر النبوي كلما دخلوا المسجد أو خرجوا منه.
 - (١٥٣) رفع الصوت عقيب الصلاة بقولهم: السلام عليك يا رسول الله.
- (١٥٤) تبرُّكهم بها يسقط مع المطر من قطع الدهان الأخضر من قبة القبر النبوي!
 - (١٥٥) تقربهم بأكل التمر الصيحاني في الروضة الشريفة بين المنبر والقبر.
- (١٥٦) قطعهم من شعورهم ورميها في القنديل الكبير القريب من التربة النبوية.
- (١٥٧) مسح البعض بأيديهم النخلتين النحاسيتين الموضوعتين في المسجد غربي المنر(١).
- (١٥٨) التزام الكثيرين الصلاة في المسجد القديم وإعراضهم عن الصفوف الأولى التي في زيادة عمر وغيره.
- (١٥٩) التزام زوار المدينة الإقامة فيها أسبوع حتى يتمكنوا من الصلاة في المسجد النبوي أربعين صلاة لتكتب لهم براءة من النفاق وبراءة من النار(٢).

⁼ إلى هذه البدعة. فرحم الله من قال: ما أُحدثت بدعة إلَّا وأُميتت سُنَّة.

⁽١) ولا فائدةَ مطلقًا من هاتين النخلتين، وإنها وُضِعتا للزينة ولفتنة الناس، وقد أُزيلتا أخيرًا والحمد لله.

⁽٢) والحديث الوارد في ذلك ضعيف لا تقوم به حُجَّة، وقد بيَّنت عِلَّته في «السلسلة الضعيفة» (٣٦٤)، فلا يجوز العمل به؛ لأنه تشريع، لا سيَّا وقد يتحرَّج من ذلك بعض الحجاج كما علمت ذلك بنفسي، ظَنَّا منهم أنَّ الوارد فيه ثابت صحيح، وقد تفوته بعض الصلوات فيه، فيقع في الحرج وقد أراحه الله منه.

وقد ذهب بعض الأفاضل إلى تقوية الحديث المشار إليه اعتمادًا منه على توثيق ابن حبان لأحدرواته المجهولين، وهذا التوثيق ممَّا لا يَعتدُّ به أهلُ العلم بالجرح والتعديل، ومنهم الفاضل=

- (١٦٠) قصد شيء من المساجد والمزارات التي بالمدينة وما حولها بعد مسجد النبي إلا مسجد قُباء.
- (١٦١) تلقين من يعرفون بـ «المزوِّرين» جماعات الحجاج بعض الأذكار والأوراد عند الحجرة أو بعيدًا عنها بالأصوات المرتفعة، وإعادة هؤلاء ما لقنوا بأصوات أشدّ منها.
 - (١٦٢) زيارة البقيع كلّ يوم، والصلاة في مسجد فاطمة ركاني المرادة البقيع كلّ يوم، والصلاة في مسجد فاطمة
 - (١٦٣) تخصيص يوم الخميس لزيارة شهداء أحد.
 - (١٦٤) ربط الخرق بالنافذة المطلة على أرض الشهداء.
 - (١٦٥) التبرُّك بالاغتسال في البركة التي كانت بجانب قبورهم.
 - (١٦٦) الخروج من المسجد النبوي على القهقرى عند الوداع.

انيا: بدع بيت القدس:

- (١٦٧) قصد زيارة بيت المقدس مع الحجّ وقولهم: قدس الله حَجَّتك.
 - (١٦٨) الطواف بقبة الصخرة تشبُّهًا بالطواف بالكعبة.
- (١٦٩) تعظيم الصخرة بأيِّ نوع من أنواع التعظيم، كالتمسُّح بها وتقبيلها، وسَوْق الغنم إليها لذبحها هناك، والتعريف بها عشية عرفة، والبناء عليها، وغير ذلك.

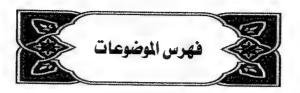
المشار إليه نفسه كما صرَّح هو بذلك في ردِّه على الشيخ الغماري في مجلة «الجامعة السلفية» التي تصدر في الهند. وراجع لهذا كتاب الشيخ عبد العزيز الربيعان في الرد عليه، فإنه قد أجاد فيه وأفاد، وبيَّن فيه وهاء ما ذهب إليه من التقوية وتناقضه في ذلك.

- (١٧٠) زعمهم أنَّ هناك على الصخرة أثرُ قَدَم النبيِّ عَلَيْهُ وأثرُ عمامته، ومنهم من يظنُّ أنه موضع قدم الربِّ سبحانه وتعالى.
 - (۱۷۱) زيارتهم المكان الذي يزعمون أنه مهد عيسى الكان
- (۱۷۲) زعمهم أنَّ هناك الصراط والميزان، وأنَّ السور الذي يُضرب به بين الجنة والنار هو ذلك الحائط المبنى شرقى المسجد.
 - (١٧٤) تعظيم السلسلة أو موضعها.
 - (١٧٥) الصلاة عند قبر إبراهيم الخليل عند
- (١٧٦) الاجتماع في موسم الحجِّ لإنشاد الغناء والضرب بالدف في المسجد الأقصى.

قال الألباني وطفا آخر ما تيسَّر جمعه من بدع الحجِّ والزيارة، أسأله تبارك وتعالى أن يجعل ذلك عونًا للمسلمين على اقتفاء أثر سيِّد المرسلين والاهتداء بهديه.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».





الصفحة	المضوع

المقدمة

٧	 وجوب الحجِّ على من استطاع إليه سبيلًا
٨	• استحباب الحجِّ للموسِر كلَّ خمسِ سنين
٩	 الحكمة من تشريع الحجِّ
٩.	 منافع الحجِّ
	• سبب التأليف والمنهج المتبع فيه

نصيحة توجيهية بين يدي الحاج والعتمر

١٤	🕸 توجيهات قبل الشروع في أعمال الحج والعمرة:
١٤	 ♦ تجريد النفس وتصفيتها من الشرك
10	♦ المبادرة بالتوبة النصوح
10	♦ محلُّ التوية وو قتُها (هامش)

الباب الأول: أعمال العمرة

عده	م وب	الإحرا	بن يدي	أعمال بي	في	
-----	------	--------	--------	----------	----	--

۳۹	♦ ما يستحب للمعتمر بين يدي إحرامه
۳۹	 استحباب الغسل وما يتعلق به من سنن الفطرة
۳۹	 التطيُّب عند الإحرام وقبل الإهلال
٤٠	♦ لباس الإحرام وما يشترط فيه
٤١	♦ الميقات وما يستحب فيه
٤٢	 الإهلال واستحباب تقديم الذكر عليه
٤ ٤	 استحباب رفع الصوت بالتلبية للرجال
٤٥	 ♦ مشروعية الاشتراط لمن كان به عذر
٤٦	 فضيلة الإكثار من التلبية
٤٦	♦ محل التلبية
٤٦	 دخول مكة وما يستحب فيه
0 •	﴾ في أعمال طواف العمرة [طواف القدوم]:
0 •	• استلام الحجر الأسود والسنن المتعلقة به
o Y	♦ الطواف بالبيت وما يشرع فيه
٥٢	 مشروعية الرمل للرجال في الأشواط الثلاثة الأولى
٥ ٤	 أخطاء يرتكبها بعض الحجاج أو المعتمرين في طواف القدوم
٥٦	 مشروعية التزام الملتزم
٥٧	 مشروعية الصلاة بعد الطواف خلف المقام أو قريبًا إن أمكن
٥٨	 المحافظة على السترة في الصلاة
٥٩	 مشروعية شرب ماء زمزم بعد ركعتي الطواف
٦٠	♦ مشم وعبة استلام الحجر الأسبود بعد زمزم وقبل السعر

۱۲	🧇 في أعمال السعي بين الصفا والمروة:
٦١	 الارتقاء على الصفا ومشروعية الدعاء فيه
٦٢	 النزول من الصفا إلى المروة وما يشرع فيه
٦٣	 الارتقاء على المروة
٦٣	 العودة إلى الصفا وكيفية عد الأشواط السبعة
٦٤	 أخطاء يرتكبها بعض الحجاج أو المعتمرين في السعي بين الصفا والمروة
٦٦	 أفضلية الطواف والسعي ماشيًا وجواز الركوب
٦٧	🕸 أعمال الحلق والتقصير:
٦٧	♦ أفضلية الحلق والتقصير للمعتمر إلَّا المتمتع
	♦ شمول الحلق والتقصير لجميع الرأس في حق الرجال بخلاف المرأة فإنها
٦٧	
₹V	 ♦ شمول الحلق والتقصير لجميع الرأس في حق الرجال بخلاف المرأة فإنها
	 شمول الحلق والتقصير لجميع الرأس في حق الرجال بخلاف المرأة فإنها تقصر
٦٩	 شمول الحلق والتقصير لجميع الرأس في حق الرجال بخلاف المرأة فإنها تقصر من لا شعر له يمرُّ على رأسه الموسى
₹ 4 ₹ 4	شمول الحلق والتقصير لجميع الرأس في حق الرجال بخلاف المرأة فإنها تقصر
٦٩ ٦٩ ∨•	شمول الحلق والتقصير لجميع الرأس في حق الرجال بخلاف المرأة فإنها تقصر
٦٩ ٦٩ ∨•	شمول الحلق والتقصير لجميع الرأس في حق الرجال بخلاف المرأة فإنها تقصر

الباب الثاني: أعمال الحج

٧٥	﴾ في أعمال اليوم الثامن من ذي الحجة [يوم التروية]
٧٥	 المُحِلُّ بمكة وأهلها يحرمون ضحى يوم التروية
٧٥	 پستحب عند الإحرام بالحج ما يستحب عند الإحرام بالعمرة
٧٥	♦ التلبية بالحج والإكثار منها
٧٦	 استحباب التوجُّه إلى مِنَّى قبلَ الزوال أو بعده، والمبيتُ بها
٧٦	 مشر وعية قصر الصلاة الرباعية بمِنًى دون الجمع
٧٨	 عدم وجوب صلاة الجمعة على الحاج
۸٠	﴾ في أعمال اليوم التاسع من ذي الحجة [يوم عرفة]
۸٠	* فرع: في أعمال الحج بعرفة
۸٠	♦ التوجه إلى عرفة بعد طلوع شمس اليوم التاسع
۸٠	 النزول بنمرة والمكوث فيها إلى قبيل الزوال
الظهر	 الانتقال إلى عرنة بعد الزوال وفيها يُسَنُّ للإمام الخطبة وصلاة
٨٠	والعصر قصرًا وجمع تقديم
۸١	 من فاتته الصلاة مع الإمام يصليها قصرًا وجمع تقديم
۸٣	♦ استحباب التلبية والتكبير في الطريق من مِنَّى إلى عرفات
۸٣	♦ التعجيل إلى الوقوف بعرفة وركنية الوقوف
٨٥	♦ استحباب استقبال الكعبة في الوقوف والاجتهاد في ذكر الله

۸٦	 استحباب الوضوء وعدم شرطيته للوقوف
۸٦	 إظهار الانكسار والافتقار إلى الله سبحانه وتعالى
۸٧	♦ استحباب الفطر للحاج يوم عرفة
۸٧	 إفاضة الحاج بعد الغروب من عرفات إلى مزدلفة وعليه السكينة والوقار
	♦ السُّنَّة أن يصلي الحاجُّ اللاحق المغرب تلك الليلة مع العشاء بمزدلفة بخلاف
۸۸	المتخلِّف (هامش)
۹٠	※ فرع: في أعمال الحج بمزدلفة
۹٠	♦ السنة صلاة المغرب والعشاء جمعًا وقصرًا
	♦ استحباب التعجيل بالصلاتين
	♦ السُّنَّة أن لا تطوع بينهم ا
۹١	♦ المبيت بمزدلفة حتى فجر اليوم العاشر
۹١	♦ استحباب تعجيل صلاة الفجر في أول وقتها
۹١	♦ الوقوف بعد صلاة الفجر بمزدلفة
۹۲	 الدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس مع السكينة والوقار
٩٤	 پستثنى من الدفع بمزدلفة الضعفة فيجوز لهم الدفع بعد منتصف ليلة العيد
٩٦	🥸 في أعمال اليوم العاشر من ذي الحجة [يوم عيد النحر]
٩٦	 التوجُّه من مزدلفة إلى مِنَّى
٩٦	♦ استحباب التلبية والذكر في الطريق إليها
٩٦	♦ استحباب الإسراع في بطن مُحُسِّر
٩٧	* فر ع: في الرمي
٩٧	♦ استحباب التقاط الجمار من الطريق يوم النحر والأفضل التقاطه من مني

پشرع الأكل من الهدي والتزوُّد والتصدُّق

♦ حرمة دفع الأجرة للجزار من الهدي.....

111	 استحباب التصدُّق بجلود الهدي وجلاله
117	♦ وقت النحر والأضحية
117	 يجب الصوم على القارن والمتمتع إذا لم يجد الهدي
117	 ♦ عدم اشتراط التتابع في الصوم
114	 جواز صيام أيام التشريق لمن لم يجد الهدي دون يوم النحر
118	 عدم وجوب الدم على أهل الحرم
110	💥 فرع: في الحلق والتقصير
110	 وجوب الحلق أو التقصير وأفضلية الحلق
117	 پستحبُّ للحالق البدء بالشقِّ الأيمن
117	♦ المشروع في حق النساء التقصير دون الحلق
117	🎇 فرع: في طواف الإفاضة
1 1 V	 ♦ طواف الإفاضة وصفته
1 1 V	 ♦ سبب تسميته بـ «طواف الإفاضة» وحكمه
١١٨	♦ أفضل وقت طواف الإفاضة
119	 جواز تأخير طواف الإفاضة إلى الليل وشرط ذلك
17.	♦ استحباب صلاة ركعتين بعد الطواف
17.	 جواز صلاتها وقت الكراهة
سعي الأول ١٢٠	 على المتمتّع السعي للحج بخلاف القارن والمفرد فيكفيهما الـ
177	♦ التحلل الأكبر وما يشرع فيه
177	♦ استحباب صلاة الظهر بمكة
١٢٣	♦ استحباب الشرب من زمزم بعد الطواف

ىرة ≣	≡ (۲۷۲ الحج والعه العمدة في أعمال الحج والعه
۱۲۳	 رجوع الحاج إلى مِنّى ليبيت بها ليالي التشريق
178	 ♦ عمل المرأة إذا حاضت قبل أن تطوف للإفاضة
۱۳۳	🕸 في أعمال الحاج بعد أيام التشريق
١٣٣	♦ يستحب النزول بالمحصب بعد الانتهاء من الرمي
100	♦ الحرص على العمل الصالح والجماعة في المسجد خصوصًا المسجد الحرام
	 ملازمة ذكر الله والتضرُّع وإظهار الافتقار إليه
177	♦ يباح للحاج التجارة في أيام مواسم الحج
١٣٦	♦ استحباب التبرك بهاء زمزم
١٣٦	 جواز حمل ماء زمزم إلى خارج مكة
	 لا يخرج الحاج من مكة إلّا بعد طواف الوداع ويستثنى من ذلك الحائض
180.	والنفساء فلا وداع عليهما
۱۳۷.	♦ آداب الخروج من المسجد
	فتاوى في الحج والعمرة
	*
١٤٠.	♦ في لحوق الوعيد بمن ترك الحج مع القدرة عليه
	♦ في حكم التشريك بين إرادة الحج والتجارة
	 ♦ في حكم الاقتراض لأجل الحج
	 ♦ في حكم الحج بالمال الحرام
	♦ في حكم شراء جواز سفر خاصّ بالحج
۰. ۲۰	 ♦ في حكم المصانعة بهال لأجل تأشيرة الحج

۱٥٣	 ♦ في حكم الفوز في المسابقات باداء حج أو عمرة
٢٥٦	 في تعيين الأفضل بين تكرار الحج تطوعا أم التصدق على الفقراء
۱۰۸	♦ في ضابط الحج عن الغير
۱٦٠	♦ في حكم تبعيض الحج
١٦١	♦ أحكام الإحرام من الميقات
۳۲	 ما الذي يلبس المحرم إذا لم يجد لباس الإحرام
۱٦٤	• في حكم لبس التُّبان للمحرم الذي به سلس البول
١٦٥	♦ في أفضلية أنواع الإحرام في الحج
١٧١	 في مشروعية عموم الاشتراط في الحج والعمرة
١٧٣	• في حكم الطهارة للطواف
١٧٨	♦ في حكم الطواف على الشاذروان
1 V 9	 في عدم تأثير ترك التكبير عند محاذاة الحجر في صحة الطواف
179	♦ في الاكتفاء بالإشارة إلى الحجر عند الزحمة حال الطواف
١٨٠	♦ في الوقت المشروع لالتزام الملتزم
١٨١	♦ في عدم اشتراط الموالاة بين الطواف والسعي
١٨٢	♦ ترتيب السعي بعد الطواف للحائض
١٨٥	♦ في تنكيس الصفا والمروة في السعي
اليوم ١٨٦	♦ في حكم المبيت بمني يوم التروية وحكم صلاة الجمعة إذا صادف ذلك
١٨٨	♦ في مقدار الوقوف بعرفة
191	♦ في شمول حكم الدفع من مزدلفة ليلا للمرافقين للضعفة
197	♦ في مشروعية الوتر وسنة الفجر للحاج بمزدلفة

198	♦ في حكم تارك رمي الجهار في الحج
197	 شروط صحة رمي الجمار
نفسه ۱۹۸	♦ في استحباب رمي الجمرات عن موكله بعد الفراغ من رميها عن
199	♦ وقت الإجزاء في رمي جمرة العقبة للقادرين والضعفة
۲۰۲	 ♦ في وقت مشروعية التحلل الأصغر في الحج
۲۰٤	 في رجوع الحاج بعد التّحلل الأصغر محرما إذا أمسى ولم يطف
۲۰۲	♦ في ترك المتمتّع تقصير شعره ناسيًا
۲۰۷	♦ في حكم رمي الجمار قبل الزوال في أيام التشريق
Y 1 1	 في حكم انصراف الأصيل من مِنّى إذا وكل غيره في الرمي
717	♦ في الحد الأدنى المجزئ في المبيت بمنى
Y 10	 فيما يلزم المحرم للتحلل الأكبر
ة إلى مكة ٢١٧	 في حكم خروج الحاج إلى جدة من غير طواف الوداع مع نية العودة
YY•	 في مسألة تعدد الفدية في الحج والعمرة
Y Y Y	 في اللعن والسب في الحج وما يترتّب على فاعله من أحكام
770	♦ في الطعام الذي يصنعه الحاج عند عودته من سفره
۲۲٦	♦ في تخصيص وليمة «النقيعة» بالحج
Y Y A	♦ في حكم تكرار العمرة
۲۳۱	♦ في حكم عمرة التنعيم
۲۳۲	 في أقل قدر مجزئ في تقصير شعر الرأس في العمرة
۲۳٤	♦ في حكم طواف الوداع للمعتمر
140	 في حكم سفر الحائض المحرمة قبل العمرة اضطرارًا

	≡ العمدة في
منى قولِه عِنْ اللهُ عَلَمْ وَمُوزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ »	♦ في ما
يين المراد بالمسجد الحرام	♦ في تع
ء في الأرض الحجازية أكثر من المدة المعينة	♦ البقا

بدع الحج والعمرة والزيارة

7 8 0	🕸 بدع الحج والعمرة
7 8 0	 بدع ما قبل الإحرام
Y & V	 ♦ بدع الإحرام والتلبية وغيرها
Υ ξ Λ	 بدع الطواف
701	
Y0Y	♦ بدع عرفة
Y08	
Y00	
707	♦ بدع الذبح والحلق
707	♦ بدع متنوعة
Y 0 A	🏟 بدع الزيارة
Y 0 A	 بدع الزيارة في المدينة النبوية
777	♦ بدع بيت المقدس
778	🕸 فه سر الموضوعات